الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع

الرقم التسلسلي:.....

رقم التسجيل: 96/7971

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص: علم اجتماع التربية

بعنوان:

الحياة المدرسية بين النص القانوني والواقع التربوي

دراسة ميدانية بثانوية المجاهد جربوع الحاج بلدية الشلال

إعداد الطالب:

رضوان لكحل

أعضاء لجنة المناقشة		
اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الرتبة
د. رحاب مختار	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
د. جمال تالي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
د. صيد حاتم	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

الجامعية: 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

إلى كل من ساعدني في انجاز هذا البحث ولو بكلمة التشجيع .... لكم مني جزيل الشكر والعرفان.

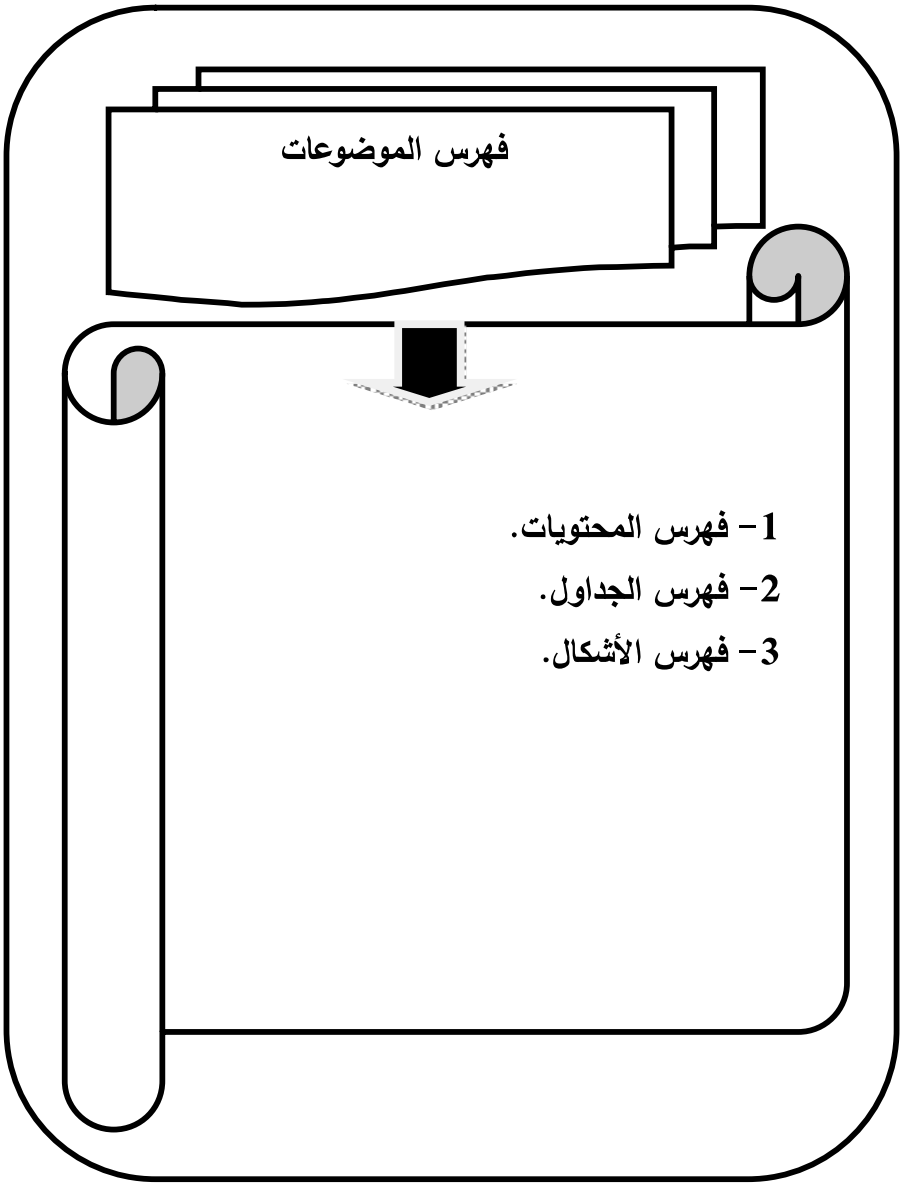

1- فهرس المحتويات.

2- فهرس الجداول.

3- فهرس الأشكال.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة.....	ا-ب-جـ
الإطار النظري	
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
تمهيد	05
1-الإشكالية	06
2-الفرضيات	08
3- أسباب اختيار الموضوع	08
4 - أهمية الدراسة.....	09
5-أهداف الدراسة.....	09
6-صعوبات الدراسة.....	10
7-تحديد المفاهيم	10
8-الدراسات السابقة	14
خلاصة	19
الفصل الثاني: المدرسة الجزائرية في ظل الإصلاحات	
تمهيد.....	21
1-السياق السياسي لإصلاح المنظومة التربوية.....	22
2- المحاور الكبرى للإصلاحات	24
3- أسس بناء المنهاج الدراسي ومكوناته	26
4- آليات الإصلاح التربوي.....	28
5- غايات السياسة التربوية	34
6- المبادئ الأساسية للتربية الوطنية	35
7- مرجعيات السياسة التربوية	36
8 - دواعي الإصلاح	38

9 – المهام الأساسية للمدرسة	40
10 – هيكلة المنظومة وتنظيم المسارات والتعليم	43
خلاصة.....	49
الفصل الثالث: الحياة المدرسية	
تمهيد	51
1– أهداف الحياة المدرسية :	52
2– غايات الحياة المدرسية في النصوص.....	54
3– وظائف الحياة المدرسية .....،،،.....	55
4– الحياة المدرسية في الوثائق التربوية.....	56
5– محاور النظام الداخلي للمؤسسات التربية والتعليم.....	59
6– مقومات الحياة المدرسية.....	60
7– الفاعلون في الحياة المدرسية.....	63
8– الجودة والحياة المدرسية	74
خلاصة	76
الإطار الميداني	
الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية للدراسة	
تمهيد.....	79
1– مجالات الدراسة	80
2– منهج الدراسة.....	81
3– أدوات جمع البيانات.....	83
خلاصة.....	84
الفصل الخامس: عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة	
تمهيد.....	86
1– عرض وماقشة النتائج حسب الفرضية الأولى	87
2– عرض ومناقشة النتائج حسب الفرضية الثانية.....	101

3 –مناقشة الفرضية العامة للدراسة	108
4– نتائج الدراسة	109
خاتمة.....	113
ملخص الدراسة.....	

– فهرس الجداول

الجدول	مضمـــــــــــــــــــــــــــونه	الصفحة
1	يبين هيكل وتنظيم مسارات التعليم.	44
2	يبين أطوار التعليم الابتدائي.	64
3	يبين أطوار التعليم المتوسط.	74
4	يبين هيكلة ومسارات مرحلة التعليم الثانوي العام والتكنولوجي.	84

– فهرس الأشكال

الشكل	مضمـــــــــــــــــــــــــــونه	الصفحة
1	مخطط أهداف الحياة المدرسية.	35
2	يبين مؤشرات ومعايير جودة الحياة المدرسية.	75

الإطار النظري

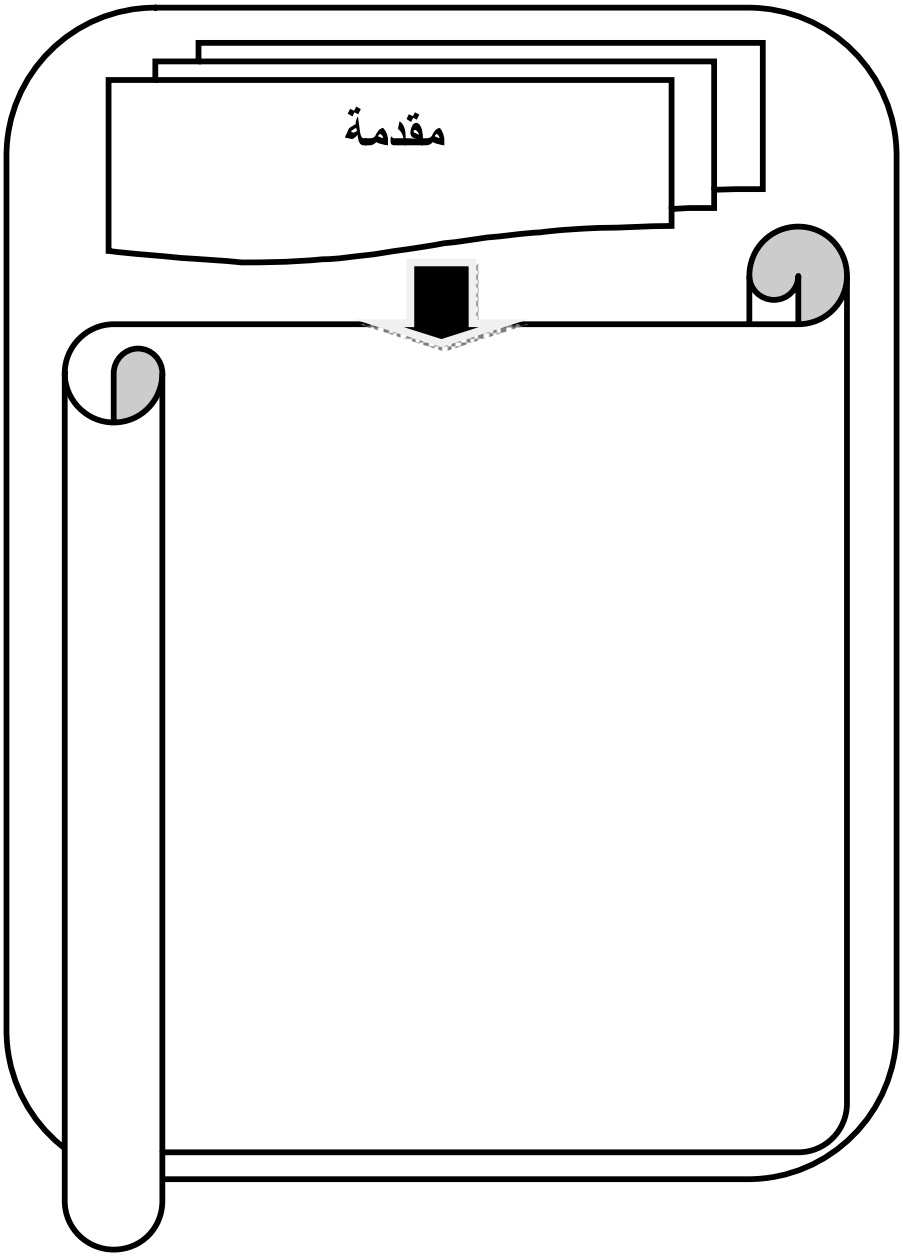
مقدمة

مقدمة:

يعتبر موضوع الحياة المدرسية موضوعا هاما يرتبط بتطوير العملية التعليمية التعلمية، ويدخل كوسيط بين مدخلات العملية التربوية ومخرجاتها المتمثلة في المكتسبات المعرفية وغير المعرفية، التي يتخرج بها التلاميذ ومن خلالها يمكن تقييم الدور الذي بذلته المدرسة في تحقيق جودة ونوعية التعليم، في ضوء الخدمات التي تقدمها الحياة المدرسية والتي ينظر لها من زاويتين متكاملتين عن الحياة العامة للمتعلم التي يعيشها في مؤسسات خارجية موازية للمدرسة، أولا الحياة المدرسية باعتبارها مناخا وظيفيا مندمجا في مكونات العمل المدرسي يستوجب عناية خاصة ضمانا لتوفير مناخ سليم وإيجابي يساعد المتعلمين على التعلم واكتساب قيم وسلوكيات بناءة، وتتشكل هذه الحياة من مجموع العوامل الزمانية والمكانية، والتنظيمية، والعلائقية، والتواصلية، والثقافية، والتنشيطية والكل المعيش الذي يشكل الخدمات التكوينية والتعليمية التي تقدمها المؤسسة للتلاميذ، وثانيا الحياة المدرسية باعتبارها حياة اعتيادية يومية للمتعلمين يعيشونها أفرادا وجماعات داخل نسق عام منظم، ويتمثل جوهر هذه الحياة المعيشية داخل الفضاءات المدرسية في الكيفية التي يحيون بها تجاربهم المدرسية، وإحساسهم الذاتي بواقع أجوائها النفسية والعاطفية، وبالتالي الحياة المدرسية هي تلك الحياة التي يشعر من خلالها التلميذ بالسعادة والنشاط وتضمن له ممارسة حقوقه والالتزام بواجباته وتجعل منه مواطنا صالحا، بعيدا عن الانعزال والانحراف وكل الظواهر والمشكلات السلبية الأخرى، ويسعى جميع أعضاء الجماعة التربوية عن طريق العمل بمجموعة من التفاعلات مبنية على التشاور والحوار والمشاركة الفعالة في توفير جو مدرسي تسوده الطمأنينة والراحة والسعادة .

وتتحدد جوانب الحياة المدرسية في إزالة المعوقات المادية والمعنوية التي تحول بين التلاميذ والنشاطات التعليمية والتربوية، والعمل على توفير أحسن لظروف التمدرس، وقيام العملية التروية على أساس مشاركة كل أعضاء الجماعة التربوية، في تقديم خدماتها والرفع

من مستوى أداءهم لمهامهم التربوية والبيداغوجية والإدارية ويشارك فيها كل المتدخلين والفاعلين سواء كانوا ينتمون إلى النسق التربوي ويتعاطون معه بصفة مباشرة أو من خارج المحيط المدرسي ويتعاوطون معه ويتدخلون بصفة غير مباشرة، وهذا من خلال تبني وتفعيل النصوص التشريعية والتنظيمية ومختلف القرارات والمناشير التي تمثل دعائم لتنظيم وتأطير الحياة المدرسية وتنشيطها، والتي تحدد كيفيات تنظيم الجماعة التربوية والتوجيهات العامة للنظام الداخلي لمؤسسة التربية والتعليم، وضبط العلاقات بين مختلف الفاعلين في الحياة المدرسية والتي تضمن حقوقهم وتحدد التزاماتهم المهنية والأخلاقية .

ومن خلال ما تقدم عن موضوع الحياة المدرسية والأهمية البالغة التي يكتسيها، أردنا أن نكتشف الحياة المدرسية بين النص القانوني في ظل النصوص الجديدة الصادرة عن وزارة التربية الوطنية بتاريخ 12 جويلية 2018، والتي تعكس تطلعات المجتمع الجزائري وترسيخ إرادة المواطنين في مواكبة التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية، والحياة المدرسية في الواقع التربوي ومدى مساهمة هذه النصوص في ضمان تكوين المتعلم الإنسان وتهذبه أخلاقيا، وتجعله قادرا على مواجهة كل الوضعيات الصعبة في الحياة مع بناء علاقات إنسانية اجتماعية وعاطفية ونفسية، تجعله متوافقا مع نفسه ومتكيفا اجتماعيا مع محيطه وبيئته التي يعيش فيها، ويتفاعل معها ويحقق فيها كل طموحاته، وتلبي جميع احتياجاته النفسية والاجتماعية والوجدانية والسلوكية والجسدية والعقلية والمعرفية، في جو مفعم بالسعادة والحيوية والنشاط من أجل هذا الهدف أردنا دراسة هذا الموضوع حيث اشتمل البحث على بابين: باب نظري وباب ميداني، أما في الباب النظري فقد احتوى على ثلاث فصول الفصل الأول: والذي يعتبر مدخلا للدراسة حيث قدمنا تساؤلات البحث وفروضه وأهميته وأهدافه وأسباب اختيار البحث ومختلف التعاريف والمفاهيم .

وفي الفصل الثاني: تناولنا فيه الجوانب النظرية لموضوع المدرسة الجزائرية في ظل الإصلاحات، انطلاقا من السياق السياسي للإصلاحات واللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية والمحاور الكبرى التي شملها الإصلاح، وأسس بناء المناهج وآليات الإصلاح

التربوي وغايات ومبادئ ومرجعيات السياسة التربوية، ودواعي الإصلاح وتطرقنا إلى المهام الأساسية للمدرسة وهيكلتها وتنظيم مسارات التعليم وأخيرا خلاصة الفصل.

وفي الفصل الثالث: تناولنا فيه الجوانب النظرية المتعلقة بموضوع الحياة المدرسية بدء بأهداف الحياة المدرسية وغاياتها في النصوص التشريعية والتنظيمية ووظائفها ومحاور النظام الداخلي، بالإضافة إلى مقومات الحياة المدرسية، والفاعلون فيها وتأطيرها وأخيرا خلاصة للفصل .

أما الباب الميداني فقد احتوى على فصلين فصل رابع للإجراءات المنهجية للدراسة وتم فيه التطرق إلى مجالات الدراسة، كما تم فيه تحديد المنهج المستخدم والأدوات المناسبة لتحليل وجمع البيانات، وفصل خامس لعرض ومناقشة نتائج الدراسة، حيث أن الفرضية الأولى تتعلق بالحياة المدرسية تنظمها نصوص قانونية والفرضية الثانية النص القانوني مفعل في الواقع التربوي، ثم عرض وتفسير النتائج العامة وخلاصة للفصل وخاتمة .

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.
تمهيد
1 – الإشكالية .
2 – الفرضيات .
4 – أسباب اختيار الموضوع .
5 – أهمية الدراسة .
6 – أهداف الدراسة .
7 – صعوبات الدراسة
8 – تحديد المفاهيم .
9 – الدراسات السابقة .
خلاصة

تمهيد:

تناول هذا الفصل الإطار النظري للدراسة الحالية، أين نحاول موضعة الحياة المدرسية في سياقها الإشكالي، يساءل التشريعات المدرسية ويستنطق الواقع الذي يتفاعل معه، حيث اشتمل هذا الفصل مراحل البحث والمتمثلة في الإشكالية والجوانب المتعلقة بالإجراءات المنهجية، والدراسات السابقة وقد جاء في بنائنا للإشكالية التعرض للعلاقة بين قرارات الحياة المدرسية المتمثلة في النصوص التنظيمية الجديدة الصادرة بتاريخ 12 جويلية 2018، والواقع التربوي المعاش .

1 – الإشكالية:

تعتبر المدرسة مؤسسة اجتماعية وتربوية داخل المجتمع، تقوم بتربية الناشئة وتأهيلهم وإدماجهم في المجتمع لتكييفهم معه، وتعتبر المدرسة ذات وظيفة سوسيولوجية وتربوية هامة، فهي فضاء يقوم بالرعاية والتربية والتنشئة الاجتماعية والتأهيل وتكوين المواطن الصالح، وهي تؤدي دورا تربويا لا يقل أهمية عن دورها التعليمي، باعتبارها أداة تواصل نشيطة تصل الماضي بالحاضر والمستقبل، فالمدرسة فضاء تربوي وتعليمي، وأداة للحفاظ على الهوية والتراث ونقله من جيل إلى آخر، وأساس من أسس التنمية والتطور وتقدم المجتمعات الإنسانية، وللمدرسة أدوار فنية وجمالية وتنشيطية أخرى إذ تتحمل مسؤولية إعطاء التلاميذ فرصة ممارسة خبراتهم التخييلية وألعابهم الإبتكارية التي تعتبر الأساس لحياة طبيعية يتمتعون فيها بالخبرة والحساسية الفنية .

إن الهدف الذي تسعى إليه الجزائر على غرار دول العالم هو أن تكون المدرسة فعالة وفاعلة، أي تكون إيجابية وذلك بتغيير الواقع والسير به نحو آفاق رحبة مفعمة بالتنمية والتقدم والنهضة العلمية، ولن يتم تحقيق هذا الهدف الإيجابي إلا إذا كان هناك تفعيل حقيقي للحياة المدرسية، ويعني هذا أن التفعيل هو جعل المدرسة مؤسسة فاعلة ومبدعة وخلاقة ومبتكرة، وألا تكتفي بالتلقين والتعليم، بل لابد من الابتكار والإنتاج، وباعتبار المدرسة نسقا اجتماعيا مفتوحا على المجتمع، تؤثر فيه وتتأثر به أيضا، فلا يمكن أن تتم عملية تفعيل الحياة المدرسة داخليا فقط، بل لا بد من مساهمة المحيط الخارجي من خلال المشاركة والتعاون بين المؤسسة وشركائها الاقتصاديين والاجتماعيين وكافة المجتمع المدني.

وقد دأبت الجزائر على سن العديد من التشريعات والقرارات التي تجعل من المدرسة تؤدي دورها ووظيفتها في التربية والتعليم، لتحقيق التغيير والتحريك الإيجابي عن طريق وضع تشريعات تعد منطلقا قابلا للإغناء والتطوير والتحيين بكيفية مستدامة، فضلا عن كونها لبنة أساسية لصياغة مختلف التنظيمات التربوية والبرامج التنشيطية التي تؤسس للحياة

المدرسية في مختلف مجالاتها، مما يستدعي مساهمة كل الفاعلين في بلورة توجهاتها سعيا إلى جعل المدرسة مفعمة بالحياة، ومدعاة للاعتزاز والافتخار، ومجالا لتحقيق النماء الشامل للعنصر البشري، و لمواجهة التحديات التي تفرضها الحداثة ومفرزاتها في الوسط المدرسي وكذا انتشار العديد من المشكلات التربوية والمدرسية، كضعف التحصيل الدراسي وغياب التوافق النفسي والتربوية للتلاميذ، وعدم التكيف الاجتماعي مع البيئة المدرسية.

وانطلاقا مما سبق وخاصة بعد صدور القانون التوجيهي للتربية الوطنية الذي يحمل رقم 08 – 04 المؤرخ في 13 جانفي 2008[1]، بات من الضرورة تنشيط الحياة المدرسية وتفعيل أدوارها، من أجل تجاوز وظيفتها التقليدية المحصورة في تقديم المعرفة النظرية الجاهزة، و استبدال إدارتها التربوية والتي تستجيب إلى مقتضياتها التي تكبلها النمطية وتحد من ثراءها وتنوعها بإدارة أكثر ديمقراطية وانفتاحا تتماشى واحترام معايير الجودة والنوعية وتؤسس لثقافة المبادرة والاجتهاد، فالمدرسة التي تنشدها قرارات الحياة المدرسية الأخيرة الصادرة بتاريخ 12 جويلية 2018، تتسم بالحياة والإبداع والمساهمة الجماعية في تحمل المسؤولية تسييرا وتدبيرا، ومما لاشك فيه أن الحياة المدرسية في حاجة ماسة إلى مساهمة كل الأطراف المعنية بالتربية والتكوين، لتفعيلها وتنشيطها ماديا ومعنويا قصد خلق مدرسة حديثة معيارها الجودة والنوعية، قادرة على تكوين إنسان يواجه التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية.

ولهذا جاءت الدراسة الحالية كمحاولة للتعرف والكشف على مدى توافق الواقع التربوي واستجابته للنص القانوني الذي ينظم الحياة المدرسية ، وعليه نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

– هل تتوافق قوانين الحياة المدرسية مع الواقع التربوي ؟

ويندرج تحت هذا التساؤل المركزي التساؤلين الفرعيين التاليين:

– هل تستجيب الحياة المدرسية للتشريع المدرسي؟

– هل النص القانوني مفعل في الواقع التربوي؟

[1] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: العدد 4، الجزائر، 27 /2008/01 . من ص 7 إلى ص 18

2 – الفرضيات:

من خلال ما تقدم واستنادا للإشكالية المطروحة جاءت فرضيات الدراسة كالتالي:

أ – الفرضية العامة:

– تتوافق قوانين الحياة المدرسية مع الواقع التربوي.

ب – الفرضيات الجزئية:

– الحياة المدرسية تنظمها نصوص تشريعية وتنظيمية.

– النص القانوني مفعل في الواقع التربوي.

3 – أسباب اختيار الموضوع:

أ– الأسباب الذاتية: وتتمثل الأسباب الذاتية لاختيار الموضوع فيما يلي:

– موضوع الحياة المدرسية بين التشريع والواقع والعمل على التعمق في البحث فيه ودراسته لما له من أهمية في حياة الجماعة التربوية من أساتذة وأولياء وإدارة مدرسية وتلاميذ .

– الرغبة في المساهمة في البحث عن مدى تطبيق التشريعات المتعلقة بالحياة المدرسية والمتمثلة في القرارات الأخيرة المؤرخة في 12 جويلية 2018.

– ارتباط موضوع البحث باختصاصي الدراسي الجامعي من جهة وباعتباري احد موظفي قطاع التربية كمستشار للتوجيه والإرشاد المدرسي من جهة ثانية .

ب – الأسباب الموضوعية: هناك عدة أسباب موضوعية تتبع أساسا من:

– تسليط الضوء على الجوانب المتعلقة بالحياة المدرسية ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف الشاملة للمؤسسات التربوية كمؤسسة اجتماعية.

– أهمية تنظيم الحياة المدرسية من خلال ضبط العلاقات بين مختلف أطراف الجماعة التربوية ومدى استجابة كل طرف إلى النصوص التشريعية والتنظيمية.

– قد يستفيد من هذه الدراسة كل من القائمين على الشأن التربوي.

4 – أهمية الدراسة:

أ – الاهمية النظرية:

– إمكانية الاستفادة من هذه الدراسة في إعادة النظر في النصوص وإثرائها أو السهر على تطبيقها .

– قد تمكننا نتائج هذه الدراسة من الوقوف على أهم العوائق في تطبيق هذه القوانين .

ب – الأهمية التطبيقية: ترجع أهمية الدراسة من حيث أنها تحاول :

– إثراء المكتبة حول متغير الحياة المدرسية نظرا لقلة المصادر والمراجع فيه، ومعرفة مدى تطبيق النص القانوني في الحياة المدرسية، وفتح المجال للدراسات خاصة في هذا المجال.

– تقييم أولي للنص القانوني الصادر في 12 جويلية 2018 الذي ينظم الحياة المدرسية، والذي ألغى وعوض قرارات الحياة المدرسية السابقة الصادرة بتاريخ 26 اكتوبر 1991.

– الاستفادة من هذه الدراسة في الكشف عن أهم التشريعات والنصوص التنظيمية ومستوى استفادة الحياة المدرسية منها وتطبيقها في الواقع التربوي .

– نظرا لندرة البحوث في هذا المجال، تحاول الدراسة الحالية الكشف عن طبيعة العلاقة بين المتغيرين المذكورين آنفاً.

5 – أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على درجة إسهام الجانب التشريعي في الحياة المدرسية، ومدى إسهامه في تحقيق الأهداف التي تنشدها المدرسة وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية: –

– الكشف عن مدى تطبيق القوانين في الحياة المدرسية.

– الكشف عن مدى التطابق والتوافق بين النص القانوني المنظم للحياة المدرسية والواقع التربوي المعاش.

– التعرف على مدى استجابة القوانين الجديدة لمتطلبات الحياة المدرسية في مؤسساتنا التربوية.

– الكشف عن أهم محاور القرارات المنظمة للحياة المدرسية في التشريعات الجديدة.

– التعرف على أهم العناصر المستجدة في القرارات والنصوص التنظيمية وأبعادها التربوية في المدرسة الجزائرية.

– التعريف بأهم المفاهيم المتصلة بالحياة المدرسية وتقديمها ضمن سياقات عملية دالة .

– الإسهام في توضيح ونشر ثقافة الحياة المدرسية وبمجالاتها وأنشطتها .

6 – صعوبات الدراسة: أثناء قيامنا بهذا البحث اعترضتنا مجموعة من الصعوبات نشير إليها في النقاط الآتية:–

– ندرة الدراسات المحلية حول موضوع الحياة المدرسية في واقع المؤسسات التربوية .

– الافتقار إلى المعطيات والبيانات الإحصائية الدقيقة التي تعبر عن مدى التكفل الفعلي باحتياجات أعضاء الجماعة التربوية .

– غموض القرارات الجديدة التي تنظم الحياة المدرسية الصادرة في 12جويلية 2018، لكونها جديدة وبداية تطبيقها كان مطلع السنة الدراسية 2018 – 2019 .

– عدم تحديد مؤشرات الجودة والنوعية للعمليات التربوية ودور المدرسة بدقة واقتصارها على قراءة النتائج المدرسية المحصل عليها في الامتحانات الرسمية وترتيب المؤسسات وفقها.

7 – تحديد المفاهيم:

أ – المدرسة:

– ينظر **جون ديوي** إلى المدرسة بأنها " مؤسسة اجتماعية تعمل على تبسيط الحياة الاجتماعية واختزالها في صورة أولية بسيطة "، وفي مكان أخر يقول ديوي: " أن المدرسة هي قبل كل شيء مؤسسة أوجدها المجتمع لإنجاز عمل خاص هو الحفاظ على الحياة الاجتماعية وتحسينها "[1].

[1] - د.علي اسعد ود.جاسم الشهاب : علم الاجتماع المدرسي ، الكويت ، ط1 ، 2003 ، ص 33 .

– و يعرف **فرديناند بويسون**" Ferdinand Buisson المدرسة بأنها : مؤسسة اجتماعية ضرورية تهدف إلى ضمان عملية التواصل بين العائلة والدولة من أجل إعداد الأجيال الجديدة، ودمجها في إطار الحياة الاجتماعية .[1]

– وتعتبر المدرسة الخلية الأساسية للمنظومة التربوية الوطنية، وهي الفضاء المفضل لإيصال المعارف والقيم .(المادة 16)، من القانون التوجيهي للتربية الوطنية.[2]

– **التعريف الإجرائي:**

المدرسة هي مؤسسة رسمية أنشأت لحاجة المجتمع إليها، في التكفل التربوي والتعليمي إذ تعمل على تنشئة التلميذ من جميع جوانبه من خلال العلاقات الاجتماعية التي تسود في المدرسة للقيام بأدائها التربوي، بهدف المحافظة على بقاء المجتمع واستمراره .

ب – **الحياة المدرسية:**

– **تعريف الحياة المدرسية:** هي صورة مصغرة للحياة الاجتماعية في أماكن وأوقات مخصصة للتنشئة داخل المحيط المدرسي بواسطة أنشطة تفاعلية متنوعة تشرف عليها هيئة تدريس وإدارة ويسهم فيها مختلف الشركاء الفاعلين في إطار انفتاح المؤسسة على محيطها باعتبارها امتداد للبيئة المدرسية[3].

وتعرف أيضا الحياة المدرسية هي كل المعيش المدرسي وتتشكل من ائتلاف العوامل الزمانية والمكانية والتنظيمية والعلائقية والتواصلية والثقافية والتنشيطية المؤمنة للخدمات التربوية التي تسديها المدرسة للتلاميذ وهي إطار لتنمية شخصية المتعلم ومواهبه علاوة على التمرس بالعيش الجماعي[4].

---

[1] - د.علي اسعد ود.جاسم الشهاب : نفس المرجع ، ص 16.

[2] - الجريدة الرسمية الجزائرية : مرجع سابق ، ص 10.

[3] - عبد الوهاب بن حفيظ وآخرون : منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية ، المدرسة في عيون الأولياء ، تونس 2015 ، ص 32 .

[4] - عبد الجواد العيدودي ، وآخرون : الحياة المدرسية بالمدارس الابتدائية ، وثيقة ارشادية ، وزارة التربية والتكوين ، تونس ، 2009 .

كما يقصد بالحياة المدرسية تلك الفترة الزمنية التي يقضيها التلميذ داخل فضاء المدرسة، وهي جزء من الحياة العامة للتلميذ/ الإنسان، وهذه الحياة مرتبطة بإيقاع تعلمي وتربوي وتنشيطي متموج حسب ظروف المدرسة وتموجاتها العلائقية والمؤسساتيـــة، وتعكس هذه الحياة المدرسية ما يقع في الخارج الاجتماعي من تبادل للمعارف والقيم، وما يتحقق من تواصل سيكواجتماعي وإنساني، وتعتبر"الحياة المدرسية جزءا من الحياة العامة المتميزة بالسرعة والتدفق التي تستدعي التجاوب والتفاعل مع المتغيرات الاقتصادية والقيم الاجتماعية والتطورات المعرفية والتكنولوجية التي يعرفها المجتمع، حيث تصبح المدرسة مجالا خاصا بالتنمية البشرية والحياة المدرسية، بهذا المعنى، تعد الفرد للتكيف مع التحولات العامة،والتعامل بإيجابية، وتعلمه أساليب الحياة الاجتماعية، وتعمق الوظيفة الاجتماعية للتربية؛ مما يعكس الأهمية القصوى لإعداد النشء، أطفالا وشبابا، لممارسة حياة قائمة على اكتساب مجموعة من القيم داخل فضاءات عامة ومشتركة[1].

– **التعريف الإجرائي للحياة المدرسية:** من خلال ما تقدم يمكن صياغة تعريف إجرائي للحياة المدرسية يتناسب مع أهداف الدراسة الحالية ومنطلقاتها، فالحياة المدرسية هي كل ما يتلقاه التلميذ في فضاء المدرسة من معارف ومكتسبات تعليمية وتربوية ونشاطات علمية وثقافية ورياضية وترفيهية تنمي شخصيته من جميع النواحي النفسية والوجدانية والعقلية والجسدية والاجتماعية، ويساهم فيها جميع الفاعلين من أساتذة وأولياء وإدارة مدرسية ومختلف الشركاء و المتدخلين بطريقة منظمة وهادفة .

جـ – التشريع المدرسي:

يعرف التشريع كمصدر للقاعدة القانونية " كل قاعدة قانونية تصدر في وثيقة رسمية مكتوبة عن سلطة عامة مختصة في الدولة ، ووفقا لإجراءات مسطرة معينة "[2].

---

[1] - وزارة التربية الوطنية والشباب: دليل الحياة المدرسية ، المغرب ، سبتمبر 2003 ، ص 4 .

[2] - د.بشرى النية:المدخل لدراسة العلوم القانونية ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، المغرب،2016، ص5

- **التشريع:** هو مجموع النصوص من قوانين وأوامر ومراسيم ونصوص تنظيمية خاصة بميدان أو قطاع معين[1].

- **التشريع المدرسي:** مجموعة النصوص التشريعية –(قوانين وأوامر ومراسيم) والتنظيمية (مراسيم تنفيذية وقرارات ومناشير) الخاصة بتنظيم وتسيير قطاع التربية[2].

د – تعريف الواقع:

- **لغة:** إن لفظ الواقع قد جاء بمعنى الحاصل، والكائن والقائم، والمتحقق أو الحقيقة الثابتة، وأن دلالات هذه المفاهيم تنسجم مع استخدامات العلوم الاجتماعية لمصطلح الواقع في إشارة إلى ما هو موجود كحقيقة حاصلة، أو قائمة من مكونات وجوانب الحياة الاجتماعية دون التقيد بأنموذج تصوري أو تحليلي معين، وهو ما يحيط بالإنسان والجماعة من حال ومجال وعصر، ويؤثر فيها على سبيل التشكيل الراهن ضمن زمن متحرك، والواقع بذلك هو حال الإنسان والجماعة بما يحملانه من قيم وأفكار، وطبائع وخصائص وسمات ضمن مجالات يحياها كل منهما ويعيشانها، من اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية[3].

والواقع التربوي هو ذلك الكل المتكامل الذي يتكون من عدة أبعاد نسقية أساسية وهي البعد البشري والبعد التنظيمي والتفاعلي التنظيمي[4].

---

[1] – المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية ، وحدة التشريع المدرسي ، الجزائر 2005 ، ص 5 .

[2] – المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية ، نفس المرجع ، ص 5 .

[3] - جميلة بنت محمد الجوفان : الواقعية نظرة عن قرب ، شبكة الألوية ، 2009/04/07 .

[4] - جميلة بنت محمد الجوفان : نفس المرجع .

8 – الدراسات السابقة:

لم نتحصل على دراسات تناولت الحياة المدرسية بطريقة مباشرة، وقد يعود هذا لقلة الوقت الممنوح للباحث أو لأسباب تتعلق بحداثة الاهتمام بالموضوع في الحقل التربوي، وعليه حاول الباحث توظيف دراسات تناولت أحد مكونات الحياة المدرسية بطريقة مباشرة على المتعلم في الوسط المدرسي .

أ- دراسة شرين عدنان إسماعيل حشايكة(2016):" دور الإدارة المدرسية في توفير بيئة مدرسية آمنة في المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهات نظر المعلمين والمعلمات فيها.

هدفت هذه الدراسة إلى تعرف بشكل رئيس دور الإدارة المدرسية في توفير بيئة مدرسية آمنة في المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهات نظر المعلمين فيها، إضافة إلى بيان الاختلاف في وجهات النظر المعلمين فيها، إضافة إلى بيان الاختلاف في وجهات النظر في دور الإدارة المدرسية في توفير بيئة مدرسية آمنة تبعا لمتغيرات الجنس، والمؤهل العلمي، والكلية، وسنوات الخبرة، والمديرية، وجنس المدرسة، وموقع المدرسة، وعدد طلبة المدرسة، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع معلمي المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية من الذكور والإناث والبالغ عددهم (14857)، وقد اختارت الباحثة عينة طبقية عشوائية تبعا لمتغير المديرية، وقد بلغ عددهم (375) معلما ومعلمة، ولتحقيق هدف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي وقامت بإعداد استبانه معتمدة على الأدب النظري والدراسات ذات الصلة، وقد احتوت على ثمانية مجالات موزعة في (63) فقرة، وتم التأكد من صدق الإستبانة من خلال عرضها على لجنة من المحكمين، إذ تم استخراج معامل الثبات بوساطة معادلة كرونباخ ألفا وقد جاء بدرجة (0.97)، وتم تحليل البيانات باستخدام رزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية(spss) من خلال اختبار "ت" وتحليل التباين الأحادي، وقد توصلت الدراسة إلى وجود درجة كبيرة لدور الإدارة المدرسية في توفير بيئة مدرسية آمنة في المدارس الحكومية

الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهات نظر المعلمين فيها مقارنة مع المعيار المعتمد (3.4)، كما أظهرت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات وجهات نظر المعلمين في مجلات دور الإدارة المدرسية في توفير بيئة مدرسية آمنة في المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس، والمؤهل العلمي، والكلية، وجنس المدرسة، وموقع المدرسة ، بينما يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات وجهات نظر المعلمين في مجلات دور الإدارة المدرسية في توفير بيئة مدرسية آمنة في المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير سنـــوات الخبرة، ولمتغير المديرية، ولمتغير عدد طلبة المدرسة.

وبناء على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، أوصت الباحثة بتوصيات منها: الاستمرار في زيادة ونشر الوعي بمضمون ومجالات البيئة المدرسية الآمنة بين جميع العاملين في المدرسة، وتدريب المديرين والمديرات بشكل دوري ومستمر للحفاظ على عناصر البيئة المدرسية الآمنة في جميع المديريات من خلال الدورات التدريبية وعلى جميع المستويات.

ب – دراسة أمل بنت محمد علي عبد الله الشلتي (1431هـ) بعنوان :" أثر منظومة البيئة المدرسية في تنمية القيم الإبداعية التشكيلية لمادة التربية الفنية بالمرحلة الثانوية من وجهة نظر المعلمات".

هدفت الدراسة إلى التعرف على منظومة البيئة المدرسية ومدى تأثيرها في تنمية القيم الإبداعية للفن التشكيلي المعاصر لدى طالبات المرحلة الثانوية. وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي حيث يتناسب مع أهداف البحث من خلال دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع وتسهم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا كيفيا أو كميا، وتكونت عينة الدراسة من (51) معلمة من معلمات التربية الفنية للمرحلة الثانوية بمحافظة جدة للفصل الدراسي الأول، وقد تم اختيار العينة بطريقة عشوائية بسيطة، تم استخدام الإستبانة كأداة

للقياس، واستخدمت الباحثة الأساليب الإحصائية التالية: المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، اختبار (ت)، تحليل التباين الأحادي، ومعاملات الارتباط بيرسون.

وقد توصلت نتائج الدراسة إلى:

– أن متوسطات عبارات دور المدرسة في تنمية القيم الإبداعية في مادة التربية الفنية كان بدرجة متوسطة.

– أن متوسطات عبارات دور عناصر المنهج في تنمية القيم الإبداعية في مادة التربية الفنية كان بدرجة متوسطة.

– أن متوسطات عبارات دور المعلمة في تنمية القيم الإبداعية في مادة التربية الفنية كان بدرجة عالية.

– أن متوسطات عبارات دور المعلمة الأنشطة التعليمية في تنمية القيم الإبداعية في مادة التربية الفنية كان بدرجة متوسطة.

– توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور البيئة المدرسية في تنمية القيم الإبداعية في مادة التربية الفنية من وجهة نظر المعلمات التربية الفنية للمرحلة الثانوية بمحافظة جدة، وفقا لمتغير عدد سنوات الخدمة والتخصص والدورات التدريبية، بينما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية وفقا لمتغير المؤهل العلمي.

جـ – دراسة بوتليليس مراد (2014):تطور التعليم في الجزائر من 1830 إلى 2011"

تهدف الدراسة إلى تقديم لمحة موجزة على السياسة التعليمية وأهدافها ومقوماتها التي يرتكز عليها التعليم، والى استعراض أهم المشاكل التي تعترض المعنويون بالأمر ومدى تأثير الخصائص الاجتماعية والديمغرافية على التعليم والتي حصرناها في الأمية والنمو السكاني، كما تهدف الدراسة إلى تطوير التعليم في الجزائر من خلال تسليط الضوء على المنهجية المتبعة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وتوصلت الدراسة إلى أن الجزائر بادرت إلى تجنيد كل الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة للنهوض بالتعليم، فقامت بقفزة نوعية خلال

50 سنة، حيث أن عدد التلاميذ تضاعفت بأكثر من 8 مرات، كما قامت بعدة إصلاحات منها أمرية 1976 وإصلاح 2003 الذي لم يأتي بالجديد سوى تغيير وتشويه مضمون البرامج التعليمية ليبقى التعليم في الجزائر يراوح مكانه.

بالرغم من أن الجزائر تبذل جهودا كبيرة في مكافحة الأمية والنهوض بقطاع التعليم سواء ماديا أو معنويا، إلا أنها لم تصل إلى النتيجة المرجوة وهذا نتيجة سوء التسيير ونتيجة فشل الإصلاحات التربوية التي تبنتها الدولة الجزائرية التي تعتمد على الكيفية ولا تعتمد على النوعية.

د – دراسة فرحاتي العربي (1990) دراسة حول "التجديد التربوي وصعوبات تطبيق نموذج المدرسة الأساسية في المنظومة التربوية الجزائرية

وهدفت الدراسة إلى محاولة الوقوف على التباين بين الجوانب المعيارية والجوانب الموضوعية للتجديد التربوي الجديد، وبالتالي الوصول إلى حل لمشكلة إزالة حالة التباين، إذ تعذر ذلك حسب – رأي الباحث– إيجاد بديل تربوي شامل يستند إلى أصول معرفية بين جوانب المنظومة التربوية. وبنا الباحث دراسته على الفرضيات التالية:

– إذا تأكدت عوامل التباين بين الجانب المعياري والإجرائي بواسطة العرض والتحليل لتجديد التربوي والمحاولات والاستقلال وكذا تطبيق المدرسة الأساسية ذات التسع سنوات لن يأتي لنا ملاحظا خلال ثماني سنوات من التطبيق الفعلي، فإن احتمال التحكم في هذه العوامل، يساعدنا على التأكد من حل المشكلة التربوية في الجزائر.

– وإذا كانت العوامل تفوق الحصر ولا يأتي لنا تحديدها وعلاجها في ضوء المعطيات الحضارية والعلمية المعاصرة فإنه يصبح الأمر داعيا إلى ضرورة تقديم وصعوبة تكييف التغير التربوي الشامل حسب مقتضات النظام التربوي الجزائري.

وقد اعتمد الباحث المنهج المقارن، حيث اختار مدارس من مدينة الجزائر العاصمة ومدارس من مدينة باتنة خلال العام الدراسي (1987–1986) ووجهت الاستمارة للمعلمين.

وبعد العرض والتحليل أفرزت لدراسة النتائج التالية:

– تنوع المشكلات والصعوبات التي تواجه الإصلاحات التربوية الجزائرية.

– أن التغيرات المذهلة التي طرأت على البيئة بشقيها الاجتماعي والطبيعي، جعلت الأنظمة التعليمية في الجزائر بصفة خاصة والعالم بصفة عامة غير قادرة على التكيف بشكل مرضى مع متطلبات الحياة الاجتماعية والاقتصادية بسبب سرعة تغيير هذه الأخيرة.

هـ – دراسة يلحسين رحوي عباسية(2012) بعنوان:"النظام التعليمي الابتدائي بين النظري والتطبيقي".

تهدف الدراسة من خلال سوسيولوجية التربية التدقيق في مختلف عناصر الموضوع مع وصف الممارسات الميدانية داخل المدرسة الابتدائية الجزائرية.

وضمن هذا السياق وضع التساؤل السوسيولوجي التالي:

–هل هناك اختلاف بين محتوى الخطاب الرسمي الخاص بالإصلاح التربوي الجديد للنظام التعليمي الابتدائي والواقع الممارس من طرف المعلمين داخل المدرسة الابتدائية؟

الفرضية العامة: هناك تناقض بين محتوى الخطاب الرسمي الخاص بالإصلاح التربوي الجديد للنظام التعليمي الابتدائي والواقع الممارس من طرف المعلمين داخل المدرسة الابتدائية.

الإجراءات المنهجية للبحث الميداني: عمدت الباحثة إتباع خطوات المنهجية التالية: الدراسة الاستطلاعية بخطواتها وأدواتها الميدانية ثم الدراسة الأساسية معتمدين قيها على الملاحظة بالمشاركة والاستمارة كتقنية ميدانية أساسية، وذلك على عينة تتكون من 400 معلم (ة) في كل من وهران وسيدي بلعباس وتلمسان، وقد توصلت الدراسة إلى أن الإصلاحات التي شهدتها المدرسة الابتدائية ولازالت تشهدها، هي مجرد إجراءات شكلية وسطحية شملت تغيير عناصر المنظومة التعليمية وتعديل محتوى برامجها واستبدالها بأخرى وليس إصلاح جذري نابع من السياق السوسيوتاريخي للمجتمع الجزائري، مما أدى إلى توجيه العديد من الانتقادات إلى هذا النوع من التعليم، وهذا يؤكد صدق الفرضية العامة.

خلاصة :

لقد تعرضنا في هذا الفصل إلى عدة جوانب تكتسي أهمية بالغة، انطلاقا من الإشكالية التي قدمنا من خلالها موقفنا ورأينا البحثي اتجاه إحدى المواضيع الأساسية والتي تتمثل في الحياة المدرسية بين النص القانوني والواقع التربوي، كما أدرجنا جوانب تتعلق بالإجراءات المنهجية والتي تمثل الخطوة الأساسية في انجاز أي بحث وصولا إلى صياغة تساؤلات البحث، وصياغة فروضه وعرض مجموعة من الدراسات المشابهة وتم استغلالها بشكل يخدم البحث وذلك لقلة الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع .

الفصل الثاني: المدرسة الجزائرية في ظل الإصلاحات .

تمهيد:

1- السياق السياسي لإصلاح المنظومة التربوية.

2- المحاور الكبرى للإصلاحات.

3 - أسس بناء المنهاج الدراسي ومكوناته.

4- آليات الإصلاح التربوي.

5- غايات السياسة التربوية.

6- المبادئ الأساسية للتربية الوطنية.

7- مرجعيات السياسة التربوية.

8- دواعي الإصلاح .

9- المهام الأساسية للمدرسة .

10 -هيكلة المنظومة وتنظيم المسارات والتعليم .

خلاصة.

تمهيد:

تكتسي عملية الإصلاح أهمية بالغة في حياة الأمم، نتيجة للتغير الحاصل على مستوى نظمها المختلفـــة الاجتماعيـــة والاقتصادية والسياسية، فمن خلال عملية الإصلاح والتجديد المتواصل تضمن هذه الأمم تحقيق القدرة على مواكبة هـــذا التغير، والتكيـف مـع مستجدات الحاضر والاستعداد للمستقبل، وإن النظام التربوي كوحدة مركزية ذات علاقة ارتباطيه وثيقـة تتأثر وتتفاعل مع بقية الأنظمة في المجتمع، ولأهميته كان دائما تحت مجهـر الإصلاحـات العميقـــة أحيانا والطفيفة والتجديد والتحيين أحيانا أخرى رغبـة فـي تحقيق الغايات والأهداف المسطرة، وفـــي هذا الفصل نحاول أن نتعرف على المدرسة الجزائرية في ظـل الإصلاحات وتناولنا فـــــيه السياق السياسي لإصلاح المنظومة التربوية والمحاور الكبـرى للإصلاحات وأسس بناء المناهج وآليات الإصـــلاح التربوي وغايات السياسة التربوية، والمبادئ الأساسية للتربيـــة الوطنيـــة ومرجعيات السياسة التربوية، ودواعي الإصلاح والمهام الأساسية للمدرسة الجزائرية وهيكلة المنظومة وتنظيم المسارات والتعليم .

1- السياق السياسي لإصلاح المنظومة التربوية

في مطلع الألفية الثالثة، وجدت الجزائر نفسها أمام تحديات وطنية ودولية كبيرة تستدعي التجاوب معها والانفتاح على العالم وامتلاك وسائل الحضارة من اجل تحقيق التقدم والتطور، غير أن الأزمة الأمنية وما خلفتها بسبب أزمة سياسية فشلت فيها البلاد في تحقيق الانتقال الديمقراطي المنشود وفي الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وما انجر عنه من تسريح للعمال وخوصصة الشركات العمومية، ناهيك عن منظومة تربوية أعدت بذهنية السبعينات أين كان يتطلع المجتمع الجزائري إلى مواطن تنتجه المنظومة التربوية هو في الأساس مواطن لا يستطيع العيش بتلك الذهنية في الألفية الثالثة، وأشار الوزير السابق للتربية الوطنية للسياق السياسي واللجنة الوطنية للإصلاحات على النحو التالي[1].

بادر السيد رئيس الجمهورية إلى تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية في شهر ماي سنة 2000 وتتألف هذه اللجنة من 157 عضوا تم اختيارهم من بين الشخصيات الوطنية البارزة بالنظر إلى كفاءتهم المشهودة في عالم التربية والتكوين ، ولقد تم تكليف اللجنة بإجراء تشخيص موضوعي وشامل للمنظومة التربوية، قصد الخروج بمقترحات وافية حول مشروع سياسة تربوية جديدة مندرجة في إطار مسعى شامل متسق ومنسجم، وفي ختام الإشغال التي استغرقت تسعة شهور، قدمت اللجنة تقريرها في شهر مارس 2001 للسيد رئيس الجمهورية والذي عرضه بدوره على الحكومة، حيث كان التقرير العام للجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية محل دراسة معمقة من طرف السلطات، ولقد كرس مجلس الحكومة 05 اجتماعات لدراسة هذا الملف الشديد الأهمية استعرض خلالها على التوالي النقاط الآتية:-

- الجوانب المتعلقة بتشخيص المنظومة التربوية وبالتحديات التي ينبغي عليها مواجهتها، وكذا المحورين الأول والثاني من محاور الإصلاح وهما، إرساء منظومة للتكوين وتحسين

[1] - بوبكر بن بوزيد: إصلاح التربية في الجزائر ، دار القصبة للنشر ، 2009 ، ص 25 – 26 .

مستوى التأطير من جهة، وتجديد الفعل البيداغوجي ومجال المواد الدراسية من جهة أخرى (اجتماع الحكومة في 2002/02/03).

– أما القطب الثالث في مشروع الإصلاح فيتعلق بإعادة تنظيم شامل للمنظومة التربوية (اجتماع الحكومة في 2002/02/06)، بينما خصصت النقطة الأخيرة في الاجتماع لفحص الإجراءات الخاصة بالتعليم العالي والبحث العلمي وكذا دراسة الإطار العام لتنفيذ الإصلاح (اجتماع الحكومة في 2002/02/06) .

ثم تواصلت مناقشة مشروع الإصلاح في اجتماع أخر لمجلس الحكومة انعقد في 06 مارس 2002 حيث قرر السيد رئيس الحكومة تشكيل فريق عمل مكلف بضبط خطة عمل لتنفيذ الإصلاح التربوي، وإثر تنصيبه أعد فريق العمل مشروع خطة لتجسيد إصلاح المنظومة التربوية اعتمادا على الورش الخمسة عشر على ضوء الأولويات التي حددتها هذه اللجنة، ثم انعقد اجتماع أخير للحكومة بتاريخ 19 مارس 2002، خصص لفحص الخطة التي أعدها فريق العمل قبل عرضها على مجلس الوزراء .

وفي يوم 30 أفريل 2002 عرض ملف إصلاح المنظومة التربوية لنظر مجلس الوزراء تحت إشراف السيد رئيس الجمهورية، اتخذ مجلس الوزراء بعد دراسة وافية للملف عددا من القرارات والجدير، بالذكر أن هذه القرارات قد تم إدراجها ضمن برنامج عمل الحكومة المصادق عليه من قبل المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 27 جويلية 2002، تتعلق تلك القرارات التي أقرها مجلس الوزراء في اجتماعه يوم 30 أفريل 2002، بثلاثة محاور كبرى .

2 – المحاور الكبرى للإصلاحات:

إن هذا الإصلاح يعد الثاني من نوعه، بعد الإصلاح العميق الذي عرفته المدرسة الجزائرية سنة 1976، غير أنه إذا كان إصلاح السبعينات أملته فترة ما بعد الاستقلال وكانت الأسبقية فيه لتأصيل المدرسة الجزائرية بمضامينها وإطاراتها وبرامجها، فإن الإصلاح الجديد أملته ظروف أخرى مرتبطة أساسا بالتغيرات التي تعيشها البلاد في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وبالحاجات الاجتماعية الناجمة عن هذه التغيرات ويمكن لنا تقديم المحاور الثلاث الكبرى التي شملها الإصلاح والتطوير على النحو التالي[1]: –

أ – إصلاح مجال البيداغوجيا:

– إصلاح البرامج التعليمية .

– إعداد جيل جديد من الكتب.

– استعمال الترميز الدولي في العلوم الدقيقة والتجريبية وإدخال المصطلحات العلمية بلغة مزدوجة ابتداء من مرحلة التعليم المتوسط.

– إعادة تأهيل شعب الامتياز في الرياضيات الأساسية وتقنيات الرياضيات والفلسفة .

– تعديل برامج التربية الإسلامية والتربية المدنية .

– إعادة تأهيل تدريس التاريخ والفلسفة في جميع المستويات .

– تعميم التربية الفنية في جميع المستويات.

– إعادة تأهيل التربية البدنية والرياضية وتكريس طابعها الإلزامي على جميع التلاميذ .

– تعزيز تدريس اللغة العربية .

– ترقية وتطوير تدريس اللغة الامازيغية .

– إدخال تدريس اللغة الفرنسية في السنة الثانية من التعليم الابتدائي .

– إدخال تدريس اللغة الانجليزية في السنة الأولى من التعليم المتوسط .

[1] - بوبكر بن بوزيد: مرجع سابق ، ص ، 27 – 28 – 29 .

– إعداد وتنفيذ إستراتيجية لمحو الأمية في صفوف الكبار .

– تعميم استعمال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال الجديدة .

ب – إرساء منظومة متجددة للتكوين وتحسين مستوى التأطير البيداغوجي والإداري.

– تكوين معلمي مرحلة التعليم الابتدائي في مدة ثلاث سنوات بعد شهادة البكالوريا وذلك على مستوى معاهد تكوين وتحسين مستوى المعلمين .

– تكوين أساتذة مرحلتي التعليم المتوسط والثانوي العام على مستوى المدارس العليا للأساتذة.

– تكوين أساتذة التعليم الثانوي التكنولوجي على مستوى المدرسة العليا لاساتذة التعليم التقني.

– إعادة بعث مسابقة التبريز .

– إعداد مخطط وطني لتحسين وترقية مستوى التأطير .

– إعادة تأهيل الأسلاك التعليمية .

جـ – إعادة التنظيم الشامل للمنظومة التربوية:

–التعميم التدريجي للتربية ما قبل المدرسية لفئة الأطفال البالغين 05 سنوات .

– تخفيض مدة التعليم في المرحلة الابتدائية من 06 إلى 05 سنوات .

– تمديد مدة التعليم المتوسط من 03 إلى 04 سنوات .

– إعادة تنظيم مرحلة التعليم ما بعد الإلزامي في 03 فروع كما يلي :

(التعليم الثانوي العام والتكنولوجي، التعليم التقني والمهني والتكوين، والتعليم العالي)

– إضفاء الطابع القانوني على مدارس التعليم التابعة للقطاع الخاص .

تلك هي بصورة وجيزة أهم الجوانب المهيكلة للإصلاح التربوي كما أقرتها السلطات العمومية آن ذاك، غير انه ينبغي التذكير بأن هذه التحديدات متطابقة بصورة حرفية مع توصيات اللجنة الوطنية للإصلاح، وكل ما في الأمر أن مجلسي الحكومة والوزراء اكتفيا بإدخال بعض التصحيحات الطفيفة أو بتعميق بعض الجوانب العملية المرتبطة بالإصلاح.

3 – أسس بناء المنهاج الدراسي ومكوناته:

هناك مجموعة من الأسس يقوم عليها المنهاج الدراسي وتراعى من طرف الباحثين والمختصين والمشرفين على إعدادها وتتمثل في الأساس الفلسفي والأساس المعرفي والأساس النفسي والأساس الاجتماعي للمنهاج ونتناولها بالتفصيل كما يلي[1] :

أ – **الأساس الفلسفي:** يقوم كل منهاج على فلسفة تنبثق من فلسفة المجتمع، وتتصل بها اتصالا وثيقا، وتعمل المدرسة على خدمة المجتمع عن طريق صياغة مناهجها وطرق تدريسها في ضوء فلسفة التربية وفلسفة مجتمع معا، إن النظم الاجتماعية بما في ذلك النظام التربوي تسترشد في ممارستها بالفلسفة التي يتبناها المجتمع من عادات وأفكار ومبادئ، وعليه فان كل منهاج دراسي لابد أن يرتكز على فلسفة تربوية معينة تعكس المقام الأول فلسفة المجتمع لتترجم إلى أهداف واستراتيجيات وخطط قابلة للتنفيذ، ويمكن توضيح الفلسفات التربوية ومدى تأثير مناهجها من خلال الامتداد التاريخي الذي يعكس ارتباط المنهاج بالفلسفة التربوية للمجتمع.

وهكذا يبدو جليا أن المنهاج الدراسي لا يمكن أن ترتسم معالمه إلا في ضوء فلسفة معينة يتشربها من المجتمع، ليعيد صياغة هذه الفلسفة وفقا للمرحلة التعليمية المستهدفة وبشكل إجرائي، ليتحقق بذلك شكلا من التجانس بين الأهداف العامة للمجتمع، والأهداف الخاصة للمنهاج الدراسي، وليتم بذلك المساهمة الفعلية للمنهاج في ترسيخ الفلسفة التربوية للمجتمع، وهذا جانب منهم نحاول بحثه في تقرير مشروع الإصلاح الذي سنحاول ما إذا قام باحترام الفلسفة التربوية للمجتمع الجزائري والى أي مدى استطاع أن يفعلها على مستوى المناهج الدراسية، وان الحديث عن الأساس الفلسفي يدفعنا بشكل آلي إلى الحديث عن الأساس الاجتماعي.

---

[1] - مراد سيرطعي : مذكرة ماجيستر علم الاجتماع التربوي ، تقرير مشروع اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية 2001 ، إشراف د/ مراد زعيمي ، جامعة عنابة ،2008/2007 ، ص 34– 35 – 36 .

ب – الأساس الاجتماعي للمنهج الدراسي: وهي القوى الاجتماعية المؤثرة في وضع المنهاج وتنفيذه وتتجسد في التراث الثقافي للمجتمع والقيم والمبادئ التي تسوده والاحتياجات والمشكلات التي يهدف إلى حلها، فالمنهاج الدراسي يجب أن ينسلخ عن دوره في حمل هوية المجتمع الذي ينتمي إليه وذلك بتعزيز قيم الانتماء لهذا المجتمع لدى الطالب، وذلك من خلال ثلاث معالم أساسية، أولها اللغة على اعتبار أنها الوعاء الحامل لتراث الثقافي الخاص بالمجتمع، فلا يمكن للمنهاج المدرسي أن يعبر عن مضامينه إلا بلغة مجتمعه حتى يشعر الطالب بان لغة المادة التعليمية في امتداد للغة المجتمع، ثانيا: الدين فالبعد القيمي جانب مهم، فالمنهاج الدراسي لا يزود الطالب بالمادة التعليمية فقط بل انه يشحنه بمادة أخلاقية تزيد في ربطه بمجتمعه وتلبي له الاحتياجات الروحية، ثالثا: التاريخ إذا كان المنهاج في تطوره ملزم بتكييف مع التحولات الآنية للواقع فهو مطالب أيضا بعرض الجوانب التاريخية للمجتمع لان الوقائع الحالية هي تراكم وامتداد للواقع فهو مطالب أيضا بعرض الجوانب التاريخية للمجتمع لان الوقائع الحالية هي تراكم وامتداد لوقائع ماضية، خاصة ما تعلق منها بالتاريخ الوطني، وهذا ما يجعلنا نتساءل عن قدرة مشروع الإصلاح التربوي في تفعيل البعد المجتمعي من خلال أبعاده الثلاث اللغة التربية الدينية والتاريخ الوطني.

جـ – الأساس النفسي للمنهاج الدراسي: ويتمثل في المبادئ النفسية التي توصلت إليها الدراسات النفسية والبحوث حول طبيعته وخصائصه نموه واحتياجاته وميوله وقدراته واستعداداته، وحول طبيعة عملية التعليم التي يجب عند وضع المنهج وتنفيذه.

ولهذا فان البعد النفسي يكتسي أهمية فاعلة لكونه يحدد طبيعة المادة الدراسية التي يحتاجه المتعلم والتي يقوى على استيعابها خلال مرحلة سنية معينة.

د – الأساس المعرفي: ويقصد به الحقل الأكاديمي وطبيعة المعرفة التي يمكن أن يحتويها المنهاج لتقدم إلى التلاميذ فالجانب المعرفي يمثل الجانب التقني، الذي يبرز من خلال المعارف والمواد التعليمية التي يتناولها التلميذ ولكن هناك جانب يتعلق بطريقة عرض المادة ووسائل عرضها، فكلما كانت الوسائل حديثة كلما زاد في إمكانية الاستيعاب وكلما اقتربت

وسائل عرض المادة من بيئة التلميذ الاجتماعية كلما ساهم ذلك في تحصيل جيد للمادة ونقصد منها خاصة ما تعلق باللغة.

4 – آليات الإصلاح االتربوي:

إن الإصلاح التربوي كآلية تهدف لتحقيق الأفضل على مستوى مخرجات النظم التربوية كمحصلة ختامية للفعل التربوي بكل تجلياته، مستهدفة جملة من العناصر المكونة للنظام التربوي والتي يسعى الإصلاح التربوي، إلى إدخال جملة من التغييرات على آلياتها لتفعيل العملية التربوية، ليصل إلى تحقيق التقدم والتطور خدمة للفرد والمجتمع، وسعيا منه أن تكون التربية هي الفاعل الأساسي لكل تغير مجتمعي حاصل، لا أن تكون تابعا ولاحقا له علها تتكيف وفق هذا التغير، والذي يقطع أشواطا كبيرة وبوتيرة متسارعة لا يمكن الوقوف معا في حالة المتفرج، بل يجب تفعيل العناصر المكونة للنظام التربوي من حين لآخر حتى تستجيب لهذا التغير، لذلك شمل الإصلاح المناهج التربوية والمعلمين والإدارة التربوية والمجتمع وعلاقته بالمدرسة، والفلسفة التربوية التي توجه هذا الإصلاح[1].

أ – الفلسفة التربوية الموجهة للإصلاح:

تكتسي عملية تحديد الفلسفة الموجهة لعملية الإصلاح التربوي، أهمية كبيرة في نجاح العملية، فكلما كانت الفلسفة التربوية واضحة المعالم والأهداف، تستمد مرجعيتها من المقومات الأساسية من قيم وثقافة خاصة بالمجتمع، كانت الضامن الأساسي لنجاح عملية الإصلاح فلا يمكن تطبيق إصلاحات تربوية، لا تستمد من مقومات الأمة وفلسفتها معالم لرسم أي إصلاح، فبرنامج الأمم المتحدة لتطوير التعليم حث على هذه الضرورة معتبرا إياها جوهر العملية الإصلاحية وأشارت الدراسات إلى أن هذا التناقض بين جودة التعليم في كثير من الدول العربية، يرجع أساسا إلى محتوى تعليمي غير مرتبط بحياة التلاميذ وقدراتهم، أما

[1] - الطالب / إبراهيم هياق : اتجاهات أساتذة التعليم المتوسط نحو الإصلاح التربوي في الجزائر،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التربية .كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ، قسم علم الاجتماع ، جامعة قسنطينة ، قسنطينية 2011/2010 ، ص من 80 إلى 87 .

جاك ديلور في تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادي والعشرون المقدم لليونسكو، فيري أن عملية الإصلاح التربوي الناجح هي تلك الإصلاحات التي تنبع من المجتمع، ولا تفرض عليه من الخارج مما يحقق قدرا من الالتزام من جانب الشركاء الفاعلين في عملية الإصلاح، والذين يحددهم بثلاث جهات فاعلة رئيسية تسهم في نجاح الإصلاحات التربوية، أولا المجتمع المحلي ولا سيما الآباء، ورؤساء المؤسسات التعليمية، والمعلمون وثانيا السلطات العامة وثالثا المجتمع الدولي، وما أكثر ما كانت حالات تنجم في الماضي عن عدم كفاية الالتزام، من جانب أحد هؤلاء الشركاء فمحاولات فرض إصلاحات تربوية من القمة، أو من الخارج لم تلق بداهة أي نجاح والبلدان التي توجت فيها عملية الإصلاح بقدر من النجاح، هي البلدان التي استحثت لدى المجتمعات المحلية ولدى الآباء والمدرسين التزاما قويا، سانده حوار مستمر وبأشكال مختلفة من المساعدة الخارجية سواء أكانت مالية أو تقنية أو مهنية ، فكل عملية إصلاح لابد أن تراعي الجوانب السوسيوثقافية للأمة، وما يرتبط بها حتى تضمن التغيير الناجح، الذي يؤدي دوره في إحـداث الإقلاع الحضاري للأمة وهذا ما برز في تجارب العديد من الأمم في العصر الحالي، فاستعمال التربية في التغيير من أصعب التحديات لذا وجب أن تستمد مرجعيتها من الواقع الثقافي والاجتماعي الذي تنتمي إليه، وضرورة أن تتناغم هذه الإصلاحات مع الفلسفة الاجتماعية التي يتبناها المجتمع، وإشراك المجتمع في عملية الإصلاح التربوي لدعم ومساندة هذا الإصلاح أصبح ضرورة لا غنى عنها، في ظل التطور الحاصل في كل الميادين ذات العلاقة بالمجال التربوي .

ب – تحسين المناهج التربوية:

إن المناهج التربوية هي النبراس الذي يرسم معالم الطريق، في النظام التربوي وعلى ضوء التوجيهات المعتمدة في المنهاج، تكون فعالية المخرجات التربوية من عدمها فالمناهج التربوية في كل الأمم تحظى بأهمية بالغة، ويجرى عليها التحسينات من حين لآخر رغبة في تفعيل دورها حتى تواكب كل جديد، في مجال النظريات التربوية الحديثة فعملية هيكلة المناهج التربوية حتى تستجيب للتغيرات الحاصلة في مجال المعرفة باتت ضرورة ومطلبا ملحا، فالانفجار المعرفي المسجل والتدفق الحر للمعلومات جعل من المدرسة التقليدية والمعلم بنمطه المعهود ليس هو المصدر الوحيد للمعرفة، بل تعددت المصادر وأصبح من العسير على الفرد ضبط هذا التدفق، ما لم يكتسب مهارات معينة تساعده على كيفية التعامل مع هذه المواقف الجديدة، لعل المنهاج يكون في مستوى هذا التطلع ويلبي هذا الطموح، فعند إحداث أي تطوير للمناهج التربوية يجب مراعاة جملة من القواعد لعل أهمها:

– التلميذ هو مركز العملية التعليمية.

– تفعيل دور المتعلم من خلال الأنشطة المدرجة والتعلم النشط والتعاوني مما يكسب التلميذ مهارات النقد والإبداع .

– استبدال بيداغوجيا التلقين ببيداغوجيا المقاربة البنائية (الكفاءات).

– إعادة النظر في أساليب التقويم التقليدي، وإدراج أنماط جديدة (تشخيصي، تحصيلي، تكويني)، لأن التقييم المعتمد على تقييم مستوى الحفظ والاسترجاع عند التلاميذ يؤثر سلبا على نمو قدرات أخرى لدى التلاميذ كقدرة النقد والإبداع، كما أن قدرات التلاميذ مختلفة من حالة لأخرى، فقد تضعف ملكة الحفظ عند طالب وتقوى ملكة التحليل والاستنتاج، لذا وجب أن يكون التقييم شاملا لكل مظاهر القدرات لدى التلاميذ حتى يكون التشخيص فعالا ليتسنى للعلاج أن يؤدي دوره كما أن هناك جوانب أخرى يجب مراعاتها عند وضع المناهج التربوية وتعتبر من الأساسيات أهمها:

- ألا يتعارض مع التراث.
- أن يكون وسيلة وليس غاية.
- مراعاة طبيعة المتعلمين وخصائصهم واحتياجاتهم.
- مراعاة بيئة المتعلمين الطبيعية والاجتماعية وربطها بالمحتوى .
- إكساب المتعلمين المهارات المتنوعة وتنمية الجوانب الانفعالية من خلال المحتوى .
- مراعاة شروط البيئة التعليمية للزمان والإمكانيات، وعوامل أخرى واختيار الكم المناسب ليؤدي وظيفته في ظل هذه الشروط .
- أن يتضمن المحتوى قضايا وحاجات الأمة من تراث وتقاليد وأوضاع اجتماعية ...الخ.
- وحدة المعرفة الدينية والمعرفة العلمية والعقلية والوجدانية.

جـ – تفعيل دور الإدارة المدرسية:

إن أي عملية إصلاح في أي موقع كان وفي أي زمان وتحت أية ظروف يتطلب قيادة مختلفة موجهة ومديرة، تسهر على تنفيذ خطوات الإصلاح وتعمل على تتبع مراحله الإدارة وتقييما وتدخلا ايجابيا، كلما دعت الضرورة لذلك، والإدارة المدرسية معنية بشكل أساسي في كل إصلاح يمس المنظومة التربوية، فعملية الإصلاح التربوي عملية شاملة لا تستثني أي مفردة من مفردات المجال المدرسي، لأن أي إصلاح يتبني إدخال تحسينات على جانب واحد فقط من جوانب المجال المدرسي، لن يكتب له النجاح، فبات من الضروري تزويد الإدارة المدرسية بأسباب وآليات النجاح في الإشراف على عملية الإصلاح التربوي، من خلال جملة من الإجراءات التالية:

– تمكين مدراء المؤسسات التربوية من تكوين جاد وفعال يستجيب للمرحلة الحالية بما تتسم به من تطور تكنولوجي، ورقمنة كل الأعمال الإدارية والتربوية، فالجهل بمستجدات العمل الإداري والتربوي له عواقب وخيمة على المنظومة التربوية وكذلك إسناد الإدارة لمن هم ليسوا أهلا لها، وأن تعيين أساتذة غير مؤهلين للقيادة في المجال المدرسي، يؤثر سلبيا بل يؤدي الى نتائج كارثية لا يمكن التحكم فيها ومعالجتها بسهولة وفعالية.

- ضرورة التغذية الراجحة لكـل المعارف والمعلومات، التي يزود بها الطاقـم الإداري مما يكسبه القدرة على معا المشكلات في حينها .
- مراجعــة القوانيـن واللوائـح المسيرة للمنظومة التربوية، وتحيينها بصورة مستمرة لإكسابها المرونة المطلوبة .
- توفير الوسائل وترشيد استهلاكها من خلال عملية المتابعة والتوجيه .

د – تفعيل دور المجالس التعليمية والتربوية:

تلعب المجالس التعليمية داخل المؤسسات التربوية دورا بالغ الأهمية في تكوين الأساتذة وإكسابهم مهارات القيام بالعملية التعليمية، فكل إصلاح يجب أن يولي هذه المجالس أهمية نظرا لدورها الفعال في العملية التربوية فمجلس القسم والتنسيق يساعد الأساتذة في شقه العمودي أو الأفقي، في توضيح المجال البيداغوجي للأستاذ مع طلبته سواء في القسم والواحد أو المستوى الواحد، كما أن للندوات الداخلية المنعقدة من طرف أساتذة المادة الواحدة أو من طرف المفتشين دور في تزويد الأستاذ برؤى واضحة، تقلص من الهوة التي قد تنجم بين النظري والتطبيقي، كما أن مجلس التسيير والذي يعتبر حلقة ربط بين الطاقم الإداري للمؤسسة والأساتذة يمكنه أن يساهم بشكل فعال في نجاح العمل التربوي، فكل هذه المجالس لابد من تفعيلها لتساهم بدورها في بعث الحياة التربوية ونشاطاتها داخل المؤسسة.

هـ – تكوين المكونين:

للمعلم دور أساسي في الفعل التربوي، فهو رقم ضروري في معادلة الحقل التربوي، لا يمكن القفز عليه أو تجاهله في أي عملية إصلاحية، تستهدف المنظومة التربوية فهذا أمير الشعراء أحمد شوقي يشيد بالمعلم ودوره الحضاري:

قـم للمعلـم وفه التبجـيلا كـاد المعلـم أن يكون رسولا

إن هذه المكانة التي يتمتع بها المعلم جاءت نتيجة للرسالة التي يحملها، والمهمة الموكل له القيام بها وهي تعليم وتربية الأفراد، ليكونوا أفرادا صالحين في مجتمعهم، وأي خطأ في هذه الوظيفة قد تنجر عنه عواقب وخيمة لا يمكن تدارك مداها بسهولة، بل تتطلب مجهودات مضاعفة، ويعتبر جل المفكرين التربويين أن المعلم له دور استراتيجي في العملية التربوية يتغير هذا الدور وفقا لمتطلبات كل أوان، فعلى الرغم من أن الانفجار المعرفي والتدفق الحر للمعلومات صار ميزة هذا القرن الجديد، إلا أن مكانة المعلم كموجه ومرشد لمنابع المعرفة وكيفية استخدامها، لا زالت تكتسي أهمية بالغة .

و – توظيف تكنولوجيا في العملية التعليمية:

مما لا شك فيه أن نهاية العقد الأخير من القرن الماضي وبداية القرن الحالي كانت تحمل العديد من المؤشرات، التي توحي بأهمية التكنولوجيا في المجال التربوي بعد ظهور الحاسوب وتوسع الشبكة المعلوماتية، وتوفر الوسائط الاجتماعية والإعلامية المتعددة وسهولة استخدامها بعد تبسيط كيفيات التعامل معها، بات من الضروري أن تلج المجال التربوي، لتسهيل الفعل التربوي بكل مراحله، ومن هذا المنطلق فأي عملية إصلاحية للنظم التربوية لا تراعي مستجدات العصر لن يكتب لها النجاح.

إن إدخال التكنولوجيا للمجال التعليمي ليست وليدة اليوم، فمنذ اختراع المجهر والتلفزيون والسينما والفيديو، وصولا إلى الكومبيوتر والانترنيت كلها أدوات تعكس تطورا تكنولوجيا معينا تمت الاستفادة منه في المجال التربوي، بزيادة كفاءة التخطيط ومحاكاة التغيرات المحتملة، وتنظيم الجداول وحفظ السجلات والتأكد من المحاسبة ودعم العمليات الإدارية والتنظيمية ، فكل الوسائل الحديثة تمكن التلميذ من التعلم الذاتي نظرا لسرعة التدفق المعرفي، وضرورة أن يتكيف التلميذ مع كل جديد، أو ما صار يعرف بالتكنولوجيا التفاعلية من خلال توظيف الوسائط المتعددة في الإعلام والاتصال، لخدمة التربية والتعليم وضمان نجاح العملية الإصلاحية للمجال التربوي .

5- غايات السياسة التربوية :

تتمثل رسالة المدرسة الجزائرية في تكوين مواطن مزود بمعالم وطنية أكيدة شديدة التعلق بقيم الشعب الجزائري، قادر على فهم العالم من حوله والتكيف معه والتأثير فيه ومتفتح على الحضارة العالمية وبهذه الصفة تسعى التربية إلى تحقيق الغايات الآتية[1].

- تجذير الشعور بالانتماء للشعب الجزائري في نفوس أطفالنا وتنشئتهم على حب الجزائر وروح الاعتزاز بالانتماء إليها وكذا تعلقهم بالوحدة الوطنية ووحدة التراب الوطني ورموز الأمة.

- تقوية الوعي الفردي والجماعي بالهوية الوطنية باعتباره وثاق الانسجام الاجتماعي وذلك بترقية القيم المتصلة بالإسلام والعروبة والأمازيغية.

- ترسيخ قيم ثورة نوفمبر 1954 ومبادئها النبيلة لدى الأجيال الصاعدة والمساهمة من خلال التاريخ الوطني في تخليد صورة الأمة الجزائرية بتقوية تعلق هذه الأجيال بالقيم التي يجسدها تراث بلادنا التاريخي والجغرافي والديني والثقافي .

- تكوين جيل متشبع بمبادئ الإسلام وقيمه الروحية والأخلاقية والثقافية والحضارية .

- ترقية قيم الجمهورية ودولة القانون .

- إرساء ركائز مجتمع متمسك بالسلم والديمقراطية، متفتح على العالمية والرقي والمعاصرة، بمساعدة التلاميذ على امتلاك القيم التي يتقاسمها المجتمع الجزائري والتي تستند إلى العلم والعمل والتضامن واحترام الأخر والتسامح، وبضمان ترقية قيم ومواقف ايجابية لها صلة، على الخصوص بمبادئ حقوق الإنسان والمساواة والعدالة الاجتماعية .

[1] - الجريدة الرسمية : مرجع سابق ، ص 8 .

6 – المبادئ الأساسية للتربية الوطنية:

جاء في الفصل الثالث من القانون التوجيهي للتربية الوطنية (08– 40)، المبادئ الأساسية للتربية الوطنية وحددها على النحو التالي[1].

– يحتل التلميذ مركز اهتمامات السياسة التربوية .

– تعد التربية باعتبارها استثمارا إنتاجيا واستراتيجيا من الأولوية الأولى للدولة التي تسهر على تجنيد الكفاءات والوسائل الضرورية للتكفل بالطلب الاجتماعي للتربية الوطنية والاستجابة لحاجيات التنمية الوطنية .

– تساهم الجماعات المحلية في إطار الاختصاصات المخولة لها قانونا في التكفل بالطلب الاجتماعي للتربية الوطنية لاسيما في انجاز الهياكل المدرسية وصيانتها وترقية النشاطات الثقافية والرياضية ومساهمتها في النشاط الاجتماعي المدرسي .

– تضمن الدولة الحق في التعليم لكل جزائرية وجزائري دون تمييز قائم على الجنس أو الوضع الاجتماعي أو الجغرافي .

– يتجسد الحق في التعليم بتعميم التعليم الأساسي وضمان تكافؤ الفرص فيما يخص ظروف التمدرس ومواصلة الدراسة بعد التعليم الأساسي .

– التعليم إجباري لجميع الفتيات والفتيان البالغين من العمر ست (06) سنوات إلى ستة عشر 16 سنة كاملة .

غير أنه يمكن تمديد مدة التمدرس الإلزامي بسنتين (02) للتلاميذ المعوقين كلما كانت حالتهم تبرر ذلك .

– التعليم مجاني في المؤسسات التابعة للقطاع العمومي للتربية الوطنية في جميع المستويات، وتمنح الدولة علاوة على ذلك، دعمها لتمدرس التلاميذ المعوزين بتمكينهم من الاستفادة من إعانات متعددة، لاسيما فيما يخص المنح المدرسية والكتب والأدوات المدرسية والتغذية والإيواء والنقل والصحة المدرسية، غير أنه يمكن أن يطلب من الأولياء المساهمة

[1] - الجريدة الرسمية مرجع سابق ، ص 9 – 10.

في تغطية بعض المصاريف المتعلقة بالتمدرس والتي لا تمس بمبدأ مجانية التعليم طبقا لشروط تحدد عن طريق التنظيم .

– تسهر الدولة على تمكين الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة من التمتع بحقهم في التعليم.

– يسهر قطاع التربية الوطنية بالتنسيق مع المؤسسات الإستشفائية وغيرها من الهياكل المعنية، على التكفل البيداغوجي الأنسب وعلى الإدماج المدرسي للتلاميذ المعوقين وذوي الأمراض المزمنة.

– يتخذ قطاع التربية الوطنية كل إجراء من شانه تيسير تكيف وإعادة إدماج التلاميذ المتمدرسين العائدين إلى ارض الوطن في المسارات المدرسية الوطنية.

– تعتبر المدرسة الخلية الأساسية للمنظومة التربوية الوطنية وهي الفضاء المفضل لإيصال المعارف والقيم.

– يجب أن تكون المدرسة في منأى عن كل تأثير أو تلاعب ذي طابع إيديولوجي أو سياسي أو حزبي .

– يمنع منعا باتا كل نشاط سياسي أو حزبي داخل مؤسسات التعليم العمومية والخاصة .

– تحدد شروط الدخول إلى المؤسسات المدرسية واستعمالها وحمايتها عن طريق التنظيم.

– تعتمد التربية الوطنية على القطاع العمومي، غير أنه يمكن فتح المجال للأشخاص الطبيعية أو المعنوية الخاضعة للقانون الخاص لإنشاء مؤسسات خاصة للتربية والتعليم، تطبيقا لهذا القانون وللأحكام التشريعية والتنظيمية.

7 – مرجعيات السياسة التربوية:

يشكل الدستور والقانون التوجيهي المؤرخ في 23 جانفي 2008، الذي عوض أمرية 16 افريل 1976، في مجال إصلاح المنظومة التربوية المرجعية الإجبارية للسياسة التربوية الوطنية، ويؤكد النصان من جهة على الطابع الوطني والديمقراطي والعلمي المتفتح على

العصرنة والعالم للمنظومة التربوية، وعلى إدماجها في التوجهات العالمية في مجال التربية من جهة أخرى ، ونتطرق لها بالتفصيل على النحو الآتي[1].

أ – **المنظومة التربوية ذات طابع وطني:** ترمي إلى تقديم تربية واحدة للجميع، وذلك عن طريق مختلف المؤسسات المكلفة بالعملية التربوية مؤسسات عمومية أو خاصة، في المجال التربوي، يعني ذلك أن تقدم برنامجا إجباريا واحدا، يحوي على قاعدة مشتركة من القيم والمواقف والكفاءات وبناء على ذلك فانه من الضروري ترسيخ الارتباط بالقيم التي يمثلها الإرث التاريخي والجغرافي، الديني والثقافي وكذا الارتباط بالرموز الممثلة للأمة وديمومتها والدفاع عنها .

ب – **المنظومة التربوية ذات طابع ديمقراطي:** إنها جزء من المجتمع الديمقراطي، وفي خضم التمدرس على المستوي العالمي (سواء عند مدخل المنظومة أو خلال المسار التربوي الإلزامي)، فان الأمر يتعلق اليوم بإدماج البعد النوعي للتربية الذي يمكن من الاستمرار في تحقيق الهدف المتعلق بإيصال كل متعلم إلى أقصى إمكانياته .

بالإضافة إلى نوعية المناهج والترتيبات البيداغوجية والتعليمية didactique الجديدة التي ينبغي تطبيقها، فانه ينبغي إلحاق هذه الأخيرة بالطابع المجاني للتربية الممنوحة، وتستمر مجانية التربية بسياسة تدعم دوما آليات تساوي الفرص الاجتماعية للنجاح، وكذلك إلزامية الحصول على النتائج المحددة لكل مستويات المؤسسة التربوية.

جـ – **المنظومة التربوية ذات طابع عصري:** أنها عصرية في أهدافها، وفي محتوياتها وفي طريقة عملها، وفي مسعاها التسييري الشامل، وعلى المنظومة التربوية الوطنية أن تدرج في مساعيها البيداغوجية الروابط المنهجية والإجراءات المبنية على التسلسل المنطقي للمراحل الآتية:

[1] -- وزارة التربية الوطنية : اللجنة الوطنية للمناهج ، المرجعية العامة للمناهج ، نسخة معدلة ، الجزائر، طبعة 2016 ، ص17 – 18.

* مرحلة الفحص التي تتمثل في الملاحظة قصد مقارنة وضعية النظام الحالية بالوضعية المنتظرة وذلك باستخدام معايير ذات دلالة .

* مرحلة التخطيط التي تتمثل في تصور جهاز للتدخل يتميز بالعقلانية والشفافية .

* مرحلة متابعة التنفيذ وتقييم تأثيراته (تقويم تكويني وتحصيلي) .

د – **المنظومة التربوية متفتحة على العالم:** أي أنها تضع الآليات المؤسساتية التي تمكن المدرسة من دخول المنافسة على المستوى العالمي .

8 – دواعـــــي الإصلاح:

إن تحديث المنظومة التربوية وتحسين أدائها وتنمية قدراتها على الاستجابة لمتطلبات المجتمع المتجددة، ولقد جاء الإصلاح الجديد ليضع المنظومة التربوية الجزائرية على مسار التجدد المستمر، بتجدد متطلبات وحاجات المجتمع من جهة، وتجدد وتطور المعارف والعالم الخارجي من جهة أخرى ، ونوجز أهم دواعي الإصلاحات في مايلي[1].

أ – **تحديات ذات طابع داخلي:** لقد حصلت تغيرات هامة في المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي، الثقافي، نذكر منها النظام التعددي، الاقتصاد الحر الذي يحكمه قانون السوق، ودسترة اللغة الأمازيغية وثقافتها، وقد سجل القانون التوجيهي 08-04 هذه التغيرات، فعزز المهام المعتادة للمدرسة، وأوضح بعضها الأخر، خاصة ما يتعلق بتعزيز الهوية الوطنية ووحدتها، وقد شكل إدخال اللغة الأمازيغية وتراثها الثقافي في مناهج التعليم تعبيرا أوليا عن إرادة تكريس المكانة اللائقة لهذا الرافد الأساسي للشخصية الجزائرية، ومازال العمل جاريا لتوفير الشروط التقنية والبيداغوجية والتعليمية didactique لتعميمها وازدهارها، أما القيم الجمهورية والديمقراطية التي كرست من خلال تعدد الأحزاب السياسية، والانتقال من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر، فإنه يعتمد على وضعيات وخبرات تربوية، هي تفضل بدورها تنمية روح الحريات الفردية، وتعزز روح التضامن والتماسك الاجتماعي، كما

[1] - وزارة التربية الوطنية : المرجعية العامة للمناهج ، مرجع سابق ، ص 19 – 20 – 21 – 22 .

أنها تبرز قيمة العمل والمنافسة بالاستحقاق وسيكون الاهتمام خاصا بنجاعة التعليم الممنوح والزامية النتائج.

ب – تحديات ذات طابع خارجي: ثلاث أمور ينبغي التكفل بها:

– **العولمة:** وهي تؤثر بشكل ملفت للنظر على التمثلات التقليدية للتبادل بين للشعوب، خاصة تلك المرتبطة بسوق العمل، وتلك المرتبطة بالهويات الثقافية (وهي أكثر دواما) وطرق التفكير والتصرف، وذلك على المناهج التربوية أن تعمل على التوعية بالرهانات المرتبطة بحفظ السلام، وذلك بتقاسم القيم المتعلقة بمستقبل الإنسانية (حقوق الإنسان، حقوق الأقليات، الدفاع عن البيئة، ....الخ) وعلى المناهج أيضا التحضير للمنافسة التي لابد منها بتعزيز التعلق بالهوية الوطنية، وبتنمية الكفاءات الضرورية لعملية التكيف الناجح مع عالم التواصل المتعدد الثقافات، وسوق العمل الدولية، وعليه فان المناهج التربوية تسعى إلى إدراج في أهدافها المعلومات الموضوعية حول الثقافات والحضارات وتطور الحرف والمهن وأسواق العمل.

– **تحدي مجتمع الإعلام والاتصال:** يقوم التطور المذهل لتكنولوجيات الإعلام والاتصال TIC بالتحويل الجذري للعلاقات بين البشر، بل حتى طبيعة العمل في حد ذاته، وسيرورة الإنتاج وطرق الاستهلاك.

ونظرا للتطور الخارق لوسائط المعرفة ووسائل نشرها، فان المدرسة قد فقدت نهائيا مكانتها " كقلعة للمعرفة "، وتحولت وظيفتها بشكل كبير وفي هذا الإطار على المناهج التربوية أن تدرج تكنولوجيات الإعلام والاتصال في التربية (بشكل متدرج ومبكر) كمواضيع للدراسة، وكسند تعلمي فتكون عاملا مساعدا في العلاقة البيداغوجية بين المدرسين والتلاميذ، وفي مسار استقلالية هؤلاء، وعلى المؤسسة التربوية أن تدرب التلميذ خلال تمدرسه على استخدام وسائل الاتصال في عملية البحث عن المعلومة بنفسه واستغلالها، وذلك بهدف التكيف مع التغيرات، وتطوير نفسه بالتفاعل مع محيطه.

إن المناهج المدرسية والنشاطات المختلفة لتنمية وازدهار شخصية التلميذ، وكذا تنظيم المدرسة وتفتحها على المحيط مطالبون بإدراج هذه الأهداف، فالتلميذ الجزائري أصبح الآن يسبح في بحر الأصوات والصور التي توفرها التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال التي تساهم عمليا في بناء مخيلة وعالم اللاوعي لديه، وفي هذا السياق، فإن الإشكاليات التقليدية (المتصارعة عادة) قد تغيرت تغييرا جذريا، وعلى المدرسة أن تتدخل من قبل ومن بعد، وذلك بتزويد التلاميذ بشبكات القراءة النقدية للوثائق المختلفة الأنماط التي يتلقونها، وعلى المدرسين أن يزودوهم بالأدوات الفكرية والوسائل المادية الضرورية لهذه القراءات .

- **تحدي الثورة العلمية الجديدة والتكنولوجية:** يتميز العالم اليوم بالتوسع اللا متناهي وتجديد المعرفة، لذا فقد أصبح لزاما علينا أن نتجه نحو الاستثمار في الذكاء " في المادة الرمادية" إن صح التعبير وقد تولد عن التطور التقني المذهل وتعدد الاختراعات التكنولوجية هيكلة جديدة للبيئة وطرق تكيف الإنسان الحديث، وهذا ما يجعل التحديد المسبق وعلى المدى الطويل للكفاءات المهنية و السلوكات التي ينبغي بناؤها لدى التلميذ في نهاية مساره التكويني الأكاديمي وهمية .

وعليه فإن البرامج الجديدة مطالبة بأن تكون ذات بعد استشرافي أداتي، مدرجة في أهدافها التربوية تنمية القدرة على التفكير و التحلي بروح النقد، والقدرة على الاستدلال العلمي والإبداع، والتحلي بروح الالتزام والمبادرة وتحمل المسؤولية والقدرة على التصور المسبق للأمور، كل هذه الأدوات من الواجب وضعها في متناول خريج المنظومة التربوية لكي يتمكن من مواجهة كل الإشكاليات التي أصبحت معقدة بطبيعتها.

9 - المهام الأساسية للمدرسة:

لقد كانت ومازالت التربية والتعليم الغاية العليا للمدرسة في كل المستويات التعليمية ولكونها ترتبط بمسار مستمر يتولد منه منتوج دائم البناء والهدم، وفي اتصال بعالم دائم التطور، فإنها تحيل إلى مكون مزدوج: أخلاقي وفكري، ففي التعليم يتوجه المدرس إلى المتعلم بوسائل منهجية، وفي التربية يقصد الفرد ويتم العمل على تكوينه، وعندما نعمل على

هذا المسار المزدوج: التربية / التعليم الذي هو أساس صفة المجتمع، فإن الشخص متعلم يتلقن وفرد ينبني في آن واحد، ولقد حدد القانون التوجيهي للتربية الوطنية (08-04) المؤرخ في 23 يناير 2008، للمدرسة الغايات الآتية :

* **ترسيخ الشخصية الجزائرية:** بترسيخ وحدة الأمة بترقية وحفظ القيم المتصلة بالإسلام، والعروبة والأمازيغية وبذلك فإنه ينبغي توعية التلميذ بانتمائه إلى هوية تاريخية جماعية مشتركة ووحيدة والتي تكرسها رسميا الجنسية الجزائرية وتغرس الشعور الوطني لديه وتنمي لديه التعلق بالجزائر والوفاء لها وبالوحدة الوطنية وسلامة أراضيها .

* **التكوين على المواطنة:** من خلال تعلم ثقافة الديمقراطية (أفضل ضامن للانسجام الاجتماعي والوحدة الوطنية) بصفة تساعده على الفهم الأفضل والتقدير الأكبر لأهمية المساهمة الفعالة في الحياة العامة والإدراك الأوسع للتربية المدنية .

* **التفتح والاندماج في الحركة التطورية العالمية:** وذلك بترقية التعليم ذات التوجه العلمي والتكنولوجي المدرج في إشكالية التكوين الروحي واكتساب المعارف والمهارات عن طريق تنمية تعليم اللغات الأجنبية قصد تمكن التلميذ الجزائري من التحكم (نهاية التعليم الأساسي) في لغتين أجنبيتين وذلك بجعل نظام تربوي في سياق أنظمة تربوية أخرى.

* **تأكيد مبدأ ديمقراطية التعليم:** الذي يمكن كل الشبان الجزائريين من التعليم الإلزامي المجاني الذي يمكن من تراجع ظاهرة الأمية بدرجة كبيرة وإنشاء محيط ملائم بتربية دائمة مدى الحياة.

* **إعطاء قيمة للموارد البشرية وترقيتها:** باعتماد مقاربات تفضل التنمية الكلية للمتعلم واستقلاليته وكذا اكتساب كفاءات وجيهة صلبة ودائمة.

وفي إطار هذه الغايات حدد هذا القانون التوجيهي ثلاث وظائف للمدرسة[1].

[1] - وزارة التربية الوطنية : اللجنة الوطنية للمناهج ، الدليل المنهجي لإعداد المناهج ، نسخة مكيفة مع القانون التوجيهي (08-04) ، 2009 ، ص 9 - 10.

- وظيفة التنشئة التربوية .
- وظيفة التنشئة الاجتماعية .
- الوظيفة التأهيلية .

أ- **في ميدان التعليم:** للمدرسة المهام الآتية :

* ضمان لكل التلاميذ تعليما ذا نوعية يحقق العدالة والازدهار الكلي المنسجم والمتزن للشخصية .

* توفير إمكانية اكتسابهم مستوى جيد من الثقافة العامة، ومن المعارف النظرية والتطبيقية الكافية للاندماج في مجتمع المعرفة .

* تمكينهم من اكتساب معارف في مختلف مجالات المواد، والتحكم في الأدوات الفكرية والمنهجية للمعرفة المسيرة للتعلم .

* إثراء ثقافتهم العامة بتعميق التعلمات ذات الطابع العلمي والأدبي والفني، وتكييفها بصفة دائمة مع التطورات الاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والمهنية .

ب - في ميدان التنشئة الاجتماعية: (تنمية مبدأ العيش معا)، للمدرسة مهمة تربية التلاميذ على احترام القيم الروحية والأخلاقية والمدنية للمجتمع الجزائري، وكذا قواعد الحياة في المجتمع بالتعاون مع الأسرة التي تعتبر الخلية الأولى في المجتمع .

وبهذه الصفة تقوم بـ :

- تنمية الطبع المدني للتلاميذ .
- منح تربية وتعليم منسجمين مع حقوق الطفل وحقوق الإنسان .
- توعية الأجيال الشابة بأهمية العمل .
- تحضير التلاميذ للحياة في المجتمع بتعليمهم قواعد العيش مع الغير .
- تكوين مواطنين يتحلون بروح المبادرة والابتكار .

جـ - في ميدان التأهيل: (من أجل التكيف مع التحولات) للمدرسة مهمة الاستجابة للحاجات الأساسية للتلاميذ بتوفير المعارف والكفاءات الرئيسة التي تمكنهم من مايلي:

– استثمار المعارف والمهارات التي اكتسبوها وجعلها عملية .

– متابعة تكوين عال أو مهني أو الحصول على منصب شغل يناسب قدراتهم وطموحاتهم .

– التكيف بصفة دائمة مع تطور المهن، والتغييرات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية.

– التجديد والمبادرة إلى جانب المعرفة والتفكير والإبداع واتخاذ القرار .

– مواصلة الدراسة، أو القيام بتكوين جديد بعد تخرجهم من المنظومة التربوية.

10 – هيكلة المنظومة وتنظيم المسارات والتعليم:

ينتظم مسار الدراسة في مراحل وأطوار وسنوات تعليمية في انسجام خاص وكبير بين المراحل التعليمية وداخل كل مرحلة، مع تحديد للمحطات الكبرى في مسار تكوين التلاميذ، وتتميز بأهدافها المعبر عنها بصيغة كفاءات، وبغرض توفير معالم سنوية ضرورية تمكن التلاميذ وأوليائهم والمدرسين من متابعة أدق لتطور التعلم والتمدرس فإن مراحل وأطوار التعلم تتضمن هيكلة سنوية للكفاءات المستهدفة، وتتكون المنطومة التربوية بجزأيها العمومي والخاص*[1]، والتي تشرف عليها الوزارة المكلفة بالتربية الوطنية وتم هيكلتها وتنظيم مسارات التمدرس على النحو التالي[2].

أ– **التربية ما قبل التمدرس:** مدتها ثلاث سنوات، حيث تخصص السنة الأخيرة للتربية التحضيرية: ومدتها سنة واحدة، تتكفل الدولة والجماعات المحلية بتطويره بمساعدة الحركة الجمعوية، ونشير في هذا الصدد إلى أن هذه المرحلة تعتبر شبه إلزامية، باعتبار أن مناهج المقاربة بالكفاءة تتطلب ذلك.

ب – التعليم الإلزامي: ومدته تسع 9 سنوات (الابتدائي 5 سنوات، والمتوسط 4 سنوات)

[1]* - نشير هنا أن الجزائر فتحت المجال أمام الخواص للاستثمار في المدرسة وفي كل المراحل حيث تلتزم الأخيرة ببرامج ومناهج المنظومة التربوية وخاضعة للمراقبة والتفتيش لمصالح وزارة التربية الوطنية .

[2] - وزارة التربية الوطنية ، مرجع سابق ، طبعة 2016 ، 47 – 53 .

جـ – التعليم ما بعد الإلزامي: وهو مرحلة التعليم الثانوي العام والتكنولوجي ومدتها ثلاث سنوات ، ويتضمن تعليما ثانويا عاما وتكنولوجيا يحضر للتعليم الجامعي.

د– التعليم المتخصص: ويتكفل بالمتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة في إطار تعليم متخصص.

– **أطوار التعلم:** طور التعلم في مرحلة من المراحل هو مدة تعلمية يكتسب التلاميذ أثناءها مجموعة من الكفاءات في مواد التعليم، وكفاءات عرضية تصادق عليها التقييمات، تمكنهم من متابعة التعلم مستقبلا، ويرتبط الطور التعليمي بعدد محدد من الكفاءات النهائية التي ينبغي إكسابها للتلاميذ، وقد أصبح التنظيم المدرسي في أطوار تعلمية أمرا ضروريا بعد أن بنيت المناهج الدراسية على الكفاءات، وتحدد مدة الطور انطلاقا من الكفاءات على وجه الخصوص، وسنتناول هيكلة وتنظيم مسارات التعليم بالتفصيل كما يلي:

جدول رقم (1): يبين هيكل وتنظيم مسارات التعليم.

المراحل	التحضيري	الابتدائي	المتوسط	الثانوي
المدة	سنة واحدة	5 سنوات	4 سنوات	3 سنوات
الأطوار	1	1+2+2	1+2+1	2+1

مصدر الجدول[1]

أ– التربية ما قبل التمدرس:

إن التكفل بالتربية ما قبل التمدرس وتعميمها التدريجي لفائدة كل الأطفال خاصة المحرومين منهم عامل أساسي لديمقراطية التربية، الديمقراطية المعترف بها والمؤكدة كحق يضمنه دستوريا القانون التوجيهي والاتفاقيات الدولية لحقوق الطفل، ويؤكد علم النفس المعرفي وعلم النفس الطفل أن التربية ما قبل التمدرس تتميز عن التمدرس تنظيما وعملا، وفي في مستوى الأهداف والبيداغوجيا، فالتربية ما قبل المدرسة تهدف أساسا إلى تنشئة

[1] ـ اللجنة الوطنية للمناهج ، الدليل المنهجي ، مرجع سابق ، ص 10 .

الطفل اجتماعيا وتحضيره إلى المدرسة وهدفها مساعدة الطفل على النمو السليم، وعلى استقلالية واكتساب مواقف وكفاءات تمكنه من بناء التعلمات الأساسية، وهي تعتمد على قدرة التلميذ عل التقليد والإبداع، وعلى متعة الحركة واللعب، إنها توفر فرص تحريك الرغبة في التعلم وتنويع الخبرات وإثراء فهمه إنها تهتم بوتيرة تطوره ونموه، وتوفر التربية ما قبل التمدرس للطفل وضعيات تمكنه من:

– بناء أفعال حركات أساسية مثل: الحركة، التوازن، استعمال الأشياء، رميها أو تلقفها، ولا ننسى أن ألعاب الأطفال الصغار هي البوادر الأولى.

– تحقيق تربية صحية قاعدية: غسل اليدين، غسل الأسنان بالفرشاة، الحفاظ على نظافة أشيائه .

– تحقيق تربية اجتماعية: إدراج القواعد الأولى لهذه الأفعال الحركية، احترام الغير، التعاون ضمن المجموعة.

–اكتشاف أن العالم لا يقتصر على الأشياء اليومية، وأن الكتب والوثائق تفتح أبواب العالم البعيد.

– تجاوز التجربة الشخصية، التعجب والتساؤل عند اكتشاف الأشياء الجديدة.

– استعمال الأشياء، تحويلها، تسلسلها، ترتيبها، وتمييز نوعيتها .

ب. التعليم الأساسي: مدته تسعة سنوات ويتكون من التعليم الابتدائي (5 سنوات) والتعليم المتوسط (4 سنوات).

– **التعليم الابتدائي:** ويهدف إلى تنمية كفاءات التلميذ القاعدية في ميادين التعبير الشفهي والكتابي، القراءة الرياضيات العلوم التربية الخلقية والمدنية، ويمكن التعليم الابتدائي التلميذ من الحصول على تربية ملائمة، وتوسيع إدراكه لجسمه وللزمان والمكان وتنمية ذكائه وشعوره ويمكنه من الاكتساب التدريجي للمعارف المنهجية، ويحضر لمتابعة الدراسة المتوسطة في ظروف حسنة .

يشكل الطور الأول من التعليم الابتدائي فترة أساسية في تمدرس التلميذ، إذ في فترة الإيقاظ والتعلم الأولي هذه يتحدد بشكل أوضح نجاح أو إخفاق المدرسة، وأثناء هذا الطور الأول تبنى "معرفة القراءة والكتابة والحساب"، ويمكن الطور الثاني من تعميق التعلمات الأساسية، وتعليم اللغة الأجنبية الأولى، ويمكن الطور الثالث من التحكم في التعلمات الأساسية، فحص مدى اكتساب كفاءات من المواد وكفاءات عرضية يستهدفها التعليم الابتدائي، وينبغي أن يمكن نظام التقويم في نهاية كل طور من وضع نظام للمعالجة في الوقت المناسب لتجنب التسرب وإعادة السنة.

جدول رقم (2): يبين أطوار التعليم الابتدائي .

الطور الأول (سنتان)	الطور الثاني (سنتان)	الطور الثالث (سنة واحدة)
الإيقاض والتلقين الأولي	تعميق التعلمات الأساسية	تعميق التعلمات الأساسية

مصدر الجدول [1]

- التعليم المتوسط:

يشكل الطور الأول من التعليم المتوسط التجانس والتكيف والاكتشاف، إذ أن الانتقال من الابتدائي إلى المتوسط يشكل تغييرا جذريا للتلميذ، من خلال تنظيم التعليم في مواد مستقلة، تعدد الأساتذة، تغيير طرائق العمل، إدراج اللغة الأجنبية الثانية، ويمكن الطور الثاني من تعزيز وتعميق التعلمات خلال سنتين، ويشكل فترة أساسية في اكتساب وتنمية كفاءات المادة والكفاءات العرضية، ويمكن الطور الثالث والنهائي للتعليم الإلزامي من توجيه التلميذ إلى ما بعد التعليم الإلزامي، إضافة إلى تعميق التعلمات وفحص مكتسبات التلميذ من كفاءات المواد والكفاءات العرضية التي يستهدفها التعليم المتوسط، وينبغي أن يمكن التقويم في نهاية الطورين الأولين من وضع نظام للمعالجة في الوقت المناسب لتجنب التسرب وإعادة السنة.

[1] - اللجنة الوطنية للمناهج ، الدليل المنهجي ، مرجع سابق ، ص 10.

جدول رقم (3): يبين أطوار التعليم المتوسط .

الطور الأول (سنة واحدة)	الطور الثاني (سنتان)	الطور الثالث (سنة واحدة)
التجانس والتكيف والاكتشاف	التعزيز والتعميق	التعميق والتوجيه

مصدر الجدول [1]

جـ – التعليم الثانوي العام والتكنولوجي:

يشكل التعليم الثانوي العام والتكنولوجي السبيل الأكاديمي بعد التعليم الأساسي الإلزامي، ويهدف – بالإضافة إلى مواصلة الأهداف العامة للتعليم الأساسي إلى:

- تعزيز وتعميق المعارف المكتسبة في مختلف المواد.
- تنمية طرائق وقدرات العمل الفردي والعمل ضمن فريق.
- تنمية قدرات التحليل والتلخيص والبرهنة والكم والتواصل وتحمل المسؤولية.
- توفير مسارات متنوعة تمكن من التخصص التدريجي في مختلف الشعب المتعلقة باختيارات التلميذ وقدراته.
- تحضير التلاميذ لمواصلة الدراسة أو تكوين عال.

[1] - اللجنة الوطنية للمناهج ، نفس المرجع ، ص 10.

جدول رقم (4): يبن هيكلة ومسارات مرحلة التعليم الثانوي العام والتكنولوجي.

<table>
<tr><th>السنة الأولى</th><th colspan="2">السنة الثانية</th><th colspan="2">السنة الثالثة</th></tr>
<tr><td rowspan="2">جذع مشترك آداب</td><td colspan="2">شعبة آداب وفلسفة</td><td colspan="2">شعبة آداب وفلسفة</td></tr>
<tr><td colspan="2">شعبة آداب ولغات أجنبية</td><td colspan="2">شعبة آداب ولغات أجنبية</td></tr>
<tr><td rowspan="7">جذع مشترك علوم وتكنولوجيا</td><td colspan="2">شعبة علوم تجريبية</td><td colspan="2">شعبة علوم تجريبية</td></tr>
<tr><td colspan="2">شعبة رياضيات</td><td colspan="2">شعبة رياضيات</td></tr>
<tr><td rowspan="4">شعبة تقني رياضي</td><td>هندسة مدنية</td><td rowspan="4">شعبة تقني رياضي</td><td>هندسة مدنية</td></tr>
<tr><td>هندسة ميكانيكية</td><td>هندسة ميكانيكية</td></tr>
<tr><td>هندسة كهربائية</td><td>هندسة كهربائية</td></tr>
<tr><td>هندسة الطرائق</td><td>هندسة الطرائق</td></tr>
<tr><td colspan="2">شعبة تسيير واقتصاد</td><td colspan="2">شعبة تسيير واقتصاد</td></tr>
</table>

مصدر الجدول[1]

[1] - اللجنة الوطنية للمناهج ، الدليل المنهجي ، مرجع سابق ، ص 13

خلاصة:

إن واقع الإصلاحات التربوية العميقة التي شهدتها المدرسة الجزائرية تتصل بصميم الحياة الاجتماعية، على اعتبار أن النظام التربوي يرتبط ارتباطا وثيقا بالمجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، انطلاقا من مرجعيات ومبادئ تتعلق بالأمة وقيمها المتمثلة في الإسلام والعروبة والأمازيغية، والتفتح على حضارات العالم والقيم العالمية، التي لا تتعارض وقيمنا، والطابع العصري الذي فرضته التحديات الداخلية والخارجية، في عالم يتطور باستمرار وتطلعات المجتمع الجزائري الذي يلح على النوعية والجودة التي تقدمها المدرسة.

الفصل الثالث: الحياة المدرسية .
تمهيد
1- أهداف الحياة المدرسية.
2- غايات الحياة المدرسية في النصوص.
3- وظائف الحياة المدرسية.
4- الحياة المدرسية في الوثائق التربوية.
5- محاور النظام الداخلي للمؤسسات التربية والتعليم .
6- مقومات الحياة المدرسية .
7- الفاعلون في الحياة المدرسية .
8- الجودة والحياة المدرسية .
خلاصة

تمهيد:

إن الحياة المدرسية جزء من الحياة العامة المتميزة بالسرعة والتدفق التي تستدعي التجاوب والتفاعل مع المتغيرات الاقتصادية والقيم الاجتماعية والتطورات المعرفية والتكنولوجية، التي يعرفها المجتمع حيث تصبح المدرسة مجالا خاصا بالتنمية البشرية، والحياة المدرسية بهذا المعنى تعد الفرد للتكيف مع التحولات العامة، والتعامل معها بايجابية وتعلمه أساليب الحياة الجماعية، وتعمق الوظيفة الاجتماعية للتربية مما يعكس الأهمية القصوى لإعداد النشء لممارسة حياة قائمة على اكتساب مجموعة من القيم داخل فضاءات عامة ومشتركة، وتناولنا في هذا الفصل أهداف الحياة المدرسية و غاياتها في النصوص ووظائفها، والحياة المدرسية في الوثائق التربوية ومحاور النظام الداخلي لمؤسسات التربية والتعليم، ومقومات الحياة المدرسية (مرتكزات)، بالإضافة إلى الفاعلين في الحياة المدرسية.

1 – أهداف الحياة المدرسيــة:

تهدف الحياة المدرسية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والأغراض الكبرى التي يمكن حصرها في خلق حياة سعيدة داخل المؤسسة التعليمية، قوامها الأمل والفرح والتفاؤل والرغبة العارمة في التعلم وممارسة الأنشطة التعليمية – التعلمية؛ وتوفير الجو التربوي والنفسي والاجتماعي المناسب للتنشئة المتكاملة والمتوازنة ذهنيا ووجدانيا وحركيا؛ وتزويد المتعلمين بمجموعة من الكفايات الأساسية والمستعرضة بغية تأهيلهم للاندماج في الواقع العملي؛ وتربية المتعلمين على مجموعة من القيم الأخلاقية والوطنية ليكونوا صالحين في مجتمعهم ووطنهم وأمتهم؛ وحث المتعلمين على ربط المحتويات والقدرات والقيم بممارسات عملية وسلوكية في الحياة الواقعية والعملية، بغية المساهمة في خلق مجتمع مدني واع وفعال ومبدع؛ والإيمان بالتنوع الثقافي، والاختلاف في الرأي، وتمثل مبادىء الديمقراطية، واستعمال الحوار المنطقي والجدال الحسن؛ وضرورة الاقتناع بفلسفة الشراكة، والاشتغال ضمن فرق، وخلق المشاريع، والاعتماد على الذات دون الاتكال على الآخرين، والأخذ بالتعلم الذاتي، والإيمان بالمبادرة الفردية، وتملك روح المغامرة، علاوة على تمثل البيداغوجيا الإبداعية طريقة في البحث والتنشيط والتعلم والتعليم؛ و اتخاذ المبادرات والقرارات عن بينة واقتناع، و الانطلاق من فلسفة الأهداف والكفاءات في خلق حياة مدرسية ناجعة، والسعي نحو التجديد التربوي بتوفير محتويات وبرامج ومناهج ومقررات تساير الحياة المعاصرة، وتلبي رغبات المتعلمين وميولهم وطموحاتهم؛ و استعمال وسائل ديداكتيكية جديدة وحداثية ومعاصرة تتلاءم مع تطور الحياة المعاصرة، وتتناسب مع تعقيداتها؛ والإيمان بفلسفة التنشيط، وتشجيع الفن بكل تجلياته (السينما التربوية، والمسرح المدرسي، والفن التشكيلي، والموسيقى الهادفة والبناءة)، وخلق منتديات تربوية داخل المؤسسة التعليمية لتنشيط الحياة المدرسية وتفعيلها؛ وتطبيق تقويم حداثي لا يكتفي باختبار القدرات التحصلية، وقياس المردودية التعلمية فقط،

بل لابد أن ينفتح التقويم على الأنشطة الموازية، واختبار مدى انفتاح المتعلم على الحياة المدرسية؛ وتجديد الطرائق التربوية وتحديثها وعصرنتها. [1]

الشكل رقم (1): مخطط أهداف الحياة المدرسية.

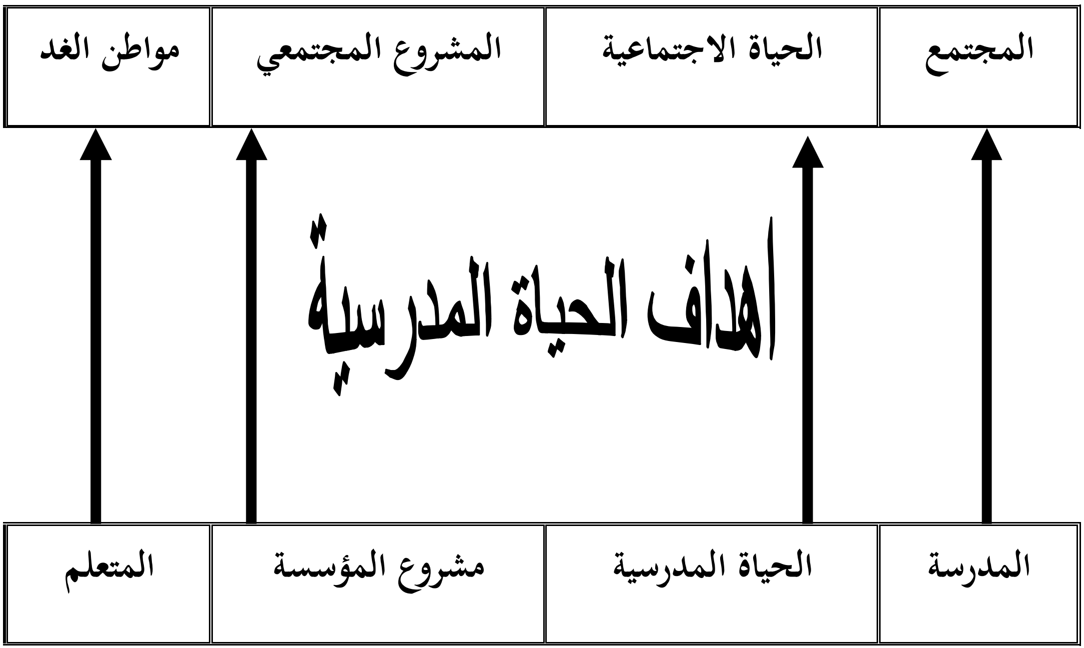

مصدر الشكل[2]

[1] - د. جميل حمداوي: تدبير الحياة المدرسة ، شبكة الألوية ، المغرب ، ط 1 ، 2015 ، ص 16 – 17.

[2] - د. خالد البورقادي: مفتش التعليم الثانوي التأهيلي ، الحياة المدرسية وتفعيل القيم، المغرب، 2016 ، ص 11.

2 – غايات الحياة المدرسية في النصوص:

جاء في القرار رقم 65 مؤرخ في 12 جويلية 2018 لاسيما المادة 05 منه، "يهدف تنظيم الجماعة التربوية وسيرها في إطار المبادئ والقيم إلى مجموعة من الغايات والأهداف"، وهي على النحو التالي:

* توفير الجو الملائم وضمان ظروف العمل الضرورية التي تمكن مؤسسة التربية والتعليم من أداء مهامها .

* الالتزام بقواعد النظام والانضباط .

* تحسين الحياة المدرسية بتعزيز العلاقات بين أعضاء الجماعة التربوية داخل مؤسسة التربية والتعليم بما يكفل الحكامة في التسيير .

* التكفل بالصعوبات التعلمية للتلاميذ للوقاية والحد من ظاهرة التسرب المدرسي .

* ربط العلاقات والتبادلات بين مؤسسة التربية والتعليم ومحيطها وتعزيزها بما يخدم مصلحة التلاميذ .

* ترسيخ حب الوطن لدى التلاميذ والاعتزاز بالانتماء إليه باحترام الرموز والثوابت الوطنية، الإسلام، العروبة، الأمازيغية .

* غرس قيم حقوق الإنسان والحريات الأساسية وترسيخها وترقيتها .

* تكريس قيم التسامح والعيش معا بسلام وإبعاد كل أشكال التمييز والإقصاء في المعاملات بين أعضاء الجماعة التربوية .

* تكريس البعد الديمقراطي باعتماد آلية التشاور والحوار والإنصات والاتصال والتواصل لضمان استقرار مؤسسة التربية والتعليم .

* تنمية الشعور بالانتماء لأمة واحدة، يجمعها تاريخ ومكرسة رسميا في جنسية جزائرية.

* تحصين المدرسة من أي نشاط إيديولوجي أو سياسي أو حزبي.

* الوقاية من كل أشكال العنف المعنوي واللفظي والجسدي بين أعضاء الجماعة التربوية.

3 – وظائف الحياة المدرسية:

لا أحد يشك في أن للحياة المدرسية مجموعة من الوظائف الأساسية التي يمكن حصرها في ما يلي[1].

أ – **الوظيفة التربوية والديداكتيكية:** تساهم الحياة المدرسية في تكوين متعلم كفء ومؤهل قادر على إيجاد الحلول الممكنة لمختلف الوضعيات التي يواجهها في المدرسة من جهة، أو في الواقع المعيش من جهة أخرى. وأكثر من هذا، يكتسب المتعلم كثيرا من التجارب والخبرات والمعارف التربوية والعلمية والأدبية والثقافية والفنية والتقنية التي تساعدها على التأقلم مع الفصل الدراسي أو مؤسسته التربوية من ناحية، أو التكيف مع الواقع أو تغييره من جهة أخرى. ويعني هذا أن الحياة المدرسية التي يعيشها المتعلم في المدرسة هي التي تؤهله لكي يعيش حياته المجتمعية في سعادة تامة، ووئام مريح، وتوافق اجتماعي ملائم ومنسجم.

ب – الوظيفة النفسية: تساهم الحياة المدرسية في تكوين متعلم متوازن نفسانيا شعوريا أو لاشعوريا، مع تجاوز كثير من العقد والأمراض النفسية، بالاندماج الإيجابي داخل مجموعات الفصل أو مجموعات الصداقة أو مجموعات الزمالة داخل المؤسسة التربوية.ومن ثم، يربط المتعلم مجموعة من العلاقات الإنسانية الإيجابية مع الفاعلين داخل المؤسسة التربوية أو خارجها قائمة على الصداقة، والمحبة، والمودة، والتفاهم، والتعايش...

ويعني هذا أن المؤسسة التعليمية تساهم في بناء شخصية المتعلم وإثرائها نفسيا وذهنيا ووجدانيا وحركيا، وتجعله إنسانا نافعا لأسرته ووطنه وأمته، ذا قيمة اجتماعية مهمة، أضف إلى ذلك، أن المؤسسة تلبي حاجيات المتعلم وميوله ورغباته، وتساهم في تحقيق هواياته المفضلة. كما تساعده على القيام بالأنشطة التي يرغب فيها.

جـ – الوظيفة الاجتماعية: للحياة المدرسية أهمية كبرى في إخراج المتعلم من حالة الانعزالية والانطواء على الذات أو الأنا نحو التواصل مع الآخرين، والتفاعل معهم اجتماعيا، باستخدام اللغة أو غيرها من الخطابات البصرية والمرئية والحركية. ومن هنا، يتعلم التلميذ،

[1] - د. جميل حمداوي ، مرجع سابق ، ص 17 – 18

في مؤسسته التربوية، روح الانضباط، وحب الآخرين، واحترام القوانين، وتحمل المسؤولية بشكل واع، ثم الإيمان بفلسفة الحوار والاختلاف والتعايش، مع نبذ أساليب العنف والتطرف والإرهاب والكراهية وإقصاء الآخرين، علاوة على حب العمل، وتحكيم الضمير، وبناء علاقات اجتماعية مفيدة ومثمرة مع جميع الفاعلين داخل المؤسسة التربوية أو خارجها.

4 – الحياة المدرسية في الوثائق التربوية المدرسية – النصـوص القانونيـة:

لقد وضعت الجزائر على الدوام ومنذ الاستقلال تربية أبنائها في مركز اهتماماتها وسخرت كل الوسائل والثروات الوطنية لتنمية قطاع التربية، الذي يعتبر من القطاعات ذات الأولوية، ونظرا لمجموعة من التحولات المسجلة في مختلف الميادين على الصعيدين الوطني والعالمي، التي تفرض نفسها على المدرسة باعتبارها جزء لا يتجزأ من المجتمع الجزائري، أو بسبب وضعية المدرسة الجزائرية ، عملت الجزائر على إجراء إصلاحات على المنظومة التربوية بمختلف مركباتها، وهذا وبعد دراسة التشريع الذي يحكم المنظومة التربوية والمتعلق بالأمـر رقم (75-35) المؤرخ في 16 آفريل 1976، المتضمن تنظيم التربية والتكوين، والذي تبين أنه يحتاج إلى عدة تكييفات وتعديلات كللت بإصدار القانون التوجيهي للتربية الوطنية (08-04) مؤرخ في 23 جانفي 2008، الذي يرسخ مقومات المدرسة الجزائرية، من خلال الغايات والمهام الموكلة لها لتحقيق النقلة النوعية للمدرسة، في تنفيذ سيرورة مدرسة النوعية والجودة التي تطمح إليها جميع مكونات الجماعة التربوية الوطنية عن طريق مؤشرات الجودة، ومن خلال التنفيذ المتضافر للركائز الثلاثة التي انبثقت عن "الندوتين الوطنيتين جويلية (2014-2015)، بشأن تقييم ودعم إصلاح المدرسة، للوصول إلى تعليم نوعي ومناسب وفعال وشامل متأصل في الجزائرياتية ومدّعم للنجاح المدرسي، وتتعلق هذه الركائز بالتحوير البيداغوجي، والحكامة في التسيير، واحترافية موظفي قطاع التربية الوطنية من خلال التكوين"[1]، بالإضافة إلى المصادقة والإعلان عن ميثاق أخلاقيات

1 – وزارة التربية الوطنية المنشور الإطار 2018 – 2019 رقم 1053 ، بتاريخ 24 جوان2018 ، ص 1

قطاع التربية في (29 سبتمبر 2015)، الذي يهدف إلى الإسهام في توفير الظروف الملائمة لأعضاء الجماعة التربوية، ويوضح طبيعة القواعد الأخلاقية التي يجب أن تحكم نشاطها، لإقامة جو يساعد على السير الحسن للمؤسسات التربوية، كل هذه الظروف ساعدت القائمين على وزارة التربية من إعادة النظر في النصوص التنظيمية التي تحكم الحياة المدرسية لا سيّما القرار رقم (778) المؤرخ في (26 أكتوبر 1991) المتعلق بنظام الجماعة التربوية في المؤسسات التربوية والتكوينية، والقرارات التي تنشأ بموجبها مختلف المجالس على مستوى مؤسسات التربية والتعليم التي أصبحت لا تواكب الواقع الحاضر والتطورات الحاصلة والتوجهات المدرسية الجديدة، فتّم إصدار القرارات الجديدة التي تحكم الحياة المدرسية بتاريخ (12 جويلية 2018)، باعتبارها نصوص تطبيقية وتنظيمية وتعد أدوات أساسية للعمل تعتمد في الميدان بتجسيد مضمونها، والتي من شأنها أن تجعل من المدرسة فضاء للتعلم والتعليم يشعر فيها كل أطرافها بالسعادة والحيوية، ومبعث للحياة والنجاح، وثمة مجموعة من النصوص والمرجعيات القانونية التي تنظم الحياة المدرسية، ونستعرضها على النحو التالي:

1- القانون التوجيهي للتربية الوطنية 08-04 مؤرخ في 23 جانفي 2008، والذي يمثل الإطار المرجعي العام للنظام التربوي الجزائري.

2- القرار رقم 65 مؤرخ في 12 جويلية 2018، ويحدد كيفيات تنظيم الجماعة التربوية وسيرها.

3- القرار رقم 66 مؤرخ في 12 جويلية 2018، ويحدد التوجيهات العامة لإعداد النظام الداخلي لمؤسسة التربية والتعليم .

4- القرار رقم 67 مؤرخ في 12 جويلية 2018، ويحدد كيفيات إنشاء مجلس الأساتذة في المدرسة الابتدائية.

5- القرار رقم 68 مؤرخ في 12 جويلية 2018، ويحدد كيفيات إنشاء مجلس القسم في المتوسطة والثانوية وسيره .

6- القرار رقم 69 مؤرخ في 12 جويلية 2018، ويحدد كيفيات إنشاء مجلس التعليم في المتوسطة والثانوية وسيره .

7- القرار رقم 70 مؤرخ في 12 جويلية 2018، ويحدد كيفيات إنشاء مجلس التربية والتسيير في المتوسطة وسيره .

8- القرار رقم 71 مؤرخ في 12 جويلية 2018، ويحدد كيفيات إنشاء مجلس التوجيه والتسيير في الثانوية وسيره .

9- القرار رقم 72 مؤرخ في 12 جويلية 2018، ويحدد كيفيات إنشاء مجلس التنسيق الاداري في المتوسطة والثانوية وسيره .

10- القرار رقم 73 مؤرخ في 12 جويلية 2018، ويحدد كيفيات إنشاء مجلس التأديب في المتوسطة والثانوية وسيره .

11- القرار رقم 74 مؤرخ في 12 جويلية 2018، ويحدد كيفيات إنشاء مجلس القبول والتوجيه في التعليم الثانوي العام والتكنولوجي وسيره .

12- ميثاق أخلاقيات قطاع التربية الوطنية 29 نوفمبر2015، ويمثل المرجعية لمجموعة المبادئ الأخلاقية وتعزيز الانخراط الطوعي فيها للأفراد والجماعات التي تتشكل منها الجماعة التربوية .

13 - المنشور الإطار 2018 - 2019 رقم 1053 مؤرخ في 24 جوان 2018، والذي يحدد إطار التوجه العام الذي يندرج فيه التحضير للسنة الدراسية 2018-2019 وسيرها إلى جانب الأعمال والإجراءات المعتادة المتعلقة باستئناف تمدرس التلاميذ .

14 - المنشور رقم 291 مؤرخ في20 أوت 2014، والمتعلق بإنشاء خلايا الإصغاء والمتابعة النفسية والتربوية بالثانويات، والتي تهدف إلى دعم التكفل بالقضايا التربوية والنفسية والاجتماعية للتلاميذ بآليات تعتمد أكثر على تجديد تنظيم الحياة المدرسية بتنشيط الإصغاء باعتباره عملا إرشاديا قصد معالجة كل القضايا في حينها وقبل أن تستفحل وتؤثر سلبا على العملية التعليمية التعلمية .

15- المنشور رقم: 526 مؤرخ في 20 نوفمبر 2006، والمتعلق بتشكيل اللجنة البيداغوجية والتكفل بالتلاميذ، والتي من مهامها الإعلام والتحسيس وتنظيم وتفعيل العمل البيداغوجي والتكفل بالجانب المالي والمادي والمتابعة والتقييم .

5 – محاور النظام الداخلي لمؤسسات التربية والتعليم:

النظام الداخلي يضبط الحياة داخل مؤسسة التربية والتعليم ويحدد العلاقات التي تربط أعضاء الجماعة التربوية وفق أحكام تتعلق بمجموعة من المحاور، وهي كالأتي[1].

أ – تنظيم مؤسسة التربية والتعليم وسيرها: وتتعلق بتحديد شروط الدخول إلى مؤسسة التربية والتعليم وتخصيص فضاءات مهيأة للمعاقين حركيا، واحترام مواقيت الدخول والخروج وتأطير حركة التلاميذ ومرافقتهم وتنظيم الحركات الكبرى والاستراحة، واستعمال الهياكل والتجهيزات والفضاءات التربوية والرياضية واستعمال المخابر والمكتبة وقاعة التوثيق والإعلام المدرسي وتنظيم وتأطير النوادي العلمية والثقافية .

ب – تنظيم الحياة المدرسية: وتتضمن المشاركة في تجسيد مشروع المؤسسة والالتزام بتطبيق جداول التوقيت وضبط مواظبة التلاميذ واستعمال وسائل الاتصال المتوفرة، وتنظيم المذاكرة والمراجعة الجماعية للدروس وتأطيرها وتنظيم التقييمات الدورية لمكتسبات للتلاميذ، وبرمجة حصص المعالجة البيداغوجية والدعم والمشاركة في النشاطات العلمية والثقافية والرياضية وتنظيم وتأطير خرجات التلاميذ البيداغوجية والترفيهية.

جـ – الوقاية والنظافة والأمن: ويتمثل في إعداد مخطط الوقاية والأمن والاعتناء بنظافة الجسد والهندام، والمحافظة على نظافة مؤسسة التربية والتعليم، والمشاركة في تزيينها ومنع حيازة وإدخال واستعمال لأي نوع من الأسلحة البيضاء والألعاب النارية والأدوات الخطيرة

[1] - القرار رقم 66 مؤرخ في 12 جويلية 2018 يحدد التوجيهات العامة لإعداد النظام الداخلي لمؤسسة التربية والتعليم .

ومنع حيازة واستهلاك وترويج كل أنواع التبغ والمخدرات والمهلوسات والمسكرات وكل ما يضر بصحة التلاميذ .

د – تقنين استعمال وسائل الإعلام والاتصال المؤسساتية والشخصية: وتتمثل في استعمال أجهزة الإعلام الآلي واستعمال الهاتف (ثابت أو نقال)، والانترنيت وشبكات التواصل الاجتماعي وأجهزة ووسائل الكترونية أخرى.

6 – مقومـات الحيـاة المدرسيـة (مرتكزات):

ورد في الباب الثاني من القانون التوجيهي للتربية الوطنية، والذي يتناول الجماعة التربوية والتي تظم التلاميذ وكل الأشخاص الذين يساهمون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تربية وتكوين التلاميذ وتنص مختلف مواده على واجب الاحترام المتبادل بين التلاميذ والمدرسين، وكذا إلزامية التلاميذ في الامتثال للنظام الداخلي للمؤسسة، والقيام بالأعمال المسطرة والتحلي بالمواظبة، واحترام الوقت والسيرة الحسنة واحترام قواعد الحياة المدرسية .

وكذلك فإن المدرسين ملزمون باحترام البرامج والتعليمات الرسمية وبتربية التلاميذ، بصلة وثيقة مع أوليائهم ويمارس مديرو المؤسسات المدرسية مسؤوليتهم الكاملة على مجمل الجوانب المتصلة بسير هذه المؤسسات، ويبرز دور المفتشين بالنظر للأهمية التي يكتسيها تطبيق النصوص القانونية والتعليمات الرسمية، لضمان حياة مدرسية تسمح بالعمل والنجاح بالإضافة إلى دور الأولياء وجمعيات أولياء التلاميذ قد تم إبرازه وتنظيمه بمشاركتهم في مختلف المجالس المسيرة للحياة المدرسية [1]، بالإضافة إلى ما جاء في القرار رقم 66 مؤرخ في 12 جويلية 2018، الذي يحدد التوجهات العامة لإعداد النظام الداخلي لمؤسسة التربية والتعليم– بأنها مدرسة تضمن السير الحسن للنشاطات البيداغوجية والتربوية داخل مؤسسة التربية والتعليم في جو ملائم يمكن من تحقيق الأهداف المسطرة وتحدد حقوق وواجبات

[1] - النشرة الرسمية لوزارة التربية الوطنية ، عدد خاص ، فيفري 2008 ، ص 28.

أعضاء الجماعة التربوية وقواعد العيش معا وكذا الضوابط التي يلتزمون بها، في ظل مجموعة من المبادئ والقيم.

تبين لنا مما سبق ذكره أن الحياة المدرسية ترتكز عل مبادئ الخدمة العمومية للتربية والتعليم والقيم المرتبطة بالاختيارات الوطنية المنصوص عليها في الدستور والمواثيق الدولية المصادق عليها من طرف الدولة الجزائرية وكذلك النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة وميثاق أخلاقيات التربية الوطنية سارية المفعول لاسيما[1]:

أ – بعنوان المبادئ:

- الحق في التعليم.
- إجبارية التعليم الأساسي.
- مجانية التعليم العمومي .
- المساواة في الالتحاق بالتعليم .
- البعد الوطني والعمومي والاستراتيجي لمؤسسة التربية والتعليم .
- العدل والإنصاف وتكافؤ الفرص.
- الحيادية وعدم التميز على أساس النوع أو الانتماء الاجتماعي أو الجغرافي
- ديمومة الخدمة العمومية .

ب – بعنوان القيم:

- احترام القانون.
- احترام حقوق الإنسان .
- الحرية والمسؤولية .
- العمل والمواظبة واحترام الوقت .
- التسامح واحترام الأخر .

[1] ميثاق أخلاقيات المهنة 29 نوفمبر 2015

- الوقاية والحماية من جميع أشكال العنف .
- الصدق والموضوعية .
- النزاهة والأمانة .
- القدوة والمثالية .
- التربية في إطار التنمية المستدامة .
- المواطنة والتفتح على العالم .

ويهدف ترسيخ هذه المبادئ والقيم إلى توفير الظروف الملائمة لأعضاء الجماعة التربوية، قصد تجسيدها ميدانيا لتوضيح طبيعة القواعد الأخلاقية التي يجب أن تحكم نشاط الجماعة التربوية، لإقامة جو يساعد على السير الحسن للمؤسسات التربوية وتنظيم الجماعة المشكلة له، والوصول إلى تنمية مستدامة لا يمكن تحقيقها إلا بإيلاء المنظومة التربوية الاهتمام والعناية الكافيتين، والمكانة المرموقة اللازمة لها لجعل المدرسة أولوية وطنية.

كما يبرز أهمية المهنة التي يزاولها المربي ودوره في بناء مستقبل وطنه، وتثمين جهده للاعتزاز بمهنته والإسهام في إبراز مكانته العلمية والاجتماعية، مما يجعله يفتخر بمهنته ويدفعه للعمل لغرس الروح الوطنية والانتماء في نفوس الناشئة، وبالتالي يقدم تعليما جيدا داخل مدرسة ذات نوعية، تدعم الجهود الرامية إلى تعزيز روح المواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان، من خلال التعليم مع العمل على الاستقرار داخل المؤسسات التربوية، من خلال تحلي المنتسبون إليها بالنزاهة والأمانة في كل سلوكاتهم وتصرفاتهم والابتعاد عن كل أنواع التحرش والعنف اللفظي والبدني، ومحاربة كل الممارسات اللاأخلاقية والتصرفات المشينة، والتحلي بالبعد الأخلاقي الذي يفترض على المعلم أن يكون مثابرا في عمله وقدوة في مجال الإنصاف والتسامح، والمواطنة والإخلاص والشعور بالمسؤولية والحرص على أداء الواجب بمثالية، وتكون العلاقات القائمة متسمة بالاحترام المتبادل بين كل أعضاء الجماعة التربوية، ويتجسد ذلك عمليا بضرورة الإصغاء لبعضهم البعض والابتعاد عن كل ما من شأنه الإساءة لمهنة التعليم، وضرورة بذل الجهود الكافية لتطوير الكفاءة المكتسبة وتعزيزها،

والتي تشكل الرغبة الشديدة في التحسين المتواصل لنوعية العمل دافعا قويا للجميع، سواء تعلق الأمر بالتلاميذ أو بالمدرسيين أو بالإداريين وكافة الأفراد الذين هم على صلة بالنظام التربوي، وضمان الاستقرار النفسي للتلاميذ والمربين ضروري لتمدرس جيد وتحقيق النتائج المرجوة ولا يتأتى ذلك الا بخلق جو من الثقة والتآزر بين أعضاء الجماعة التربوية، (تلاميذ – أولياء – هيئات التدريس والتأطير والتسيير والشركاء الاجتماعيين)، ليصب كل ذلك في المصلحة العامة للتلميذ ورسالة المعلم في التربية والتعليم لضمان الاستقرار الدائم في المؤسسات التربوية.

7 – الفاعلون في الحياة المدرسية:

تتشكل الجماعة التربوية من التلاميذ ومن كل الذين يساهمون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تربية وتكوين التلاميذ وفي الحياة المدرسية وفي تسيير المؤسسات المدرسية[1].

– بطريقة مباشرة بواسطة الأساتذة والموظفين والأعوان العاملين بمؤسسة التربية والتعليم.

– غير مباشرة بواسطة أولياء التلاميذ والشركاء والمتدخلين من خارج مؤسسة التربية والتعليم.

*** حقوق وواجبات أعضاء الجماعة التربوية:**

يقتضي اعتماد المبادئ الأخلاقية إقرار الجميع بحقوق وواجبات أعضاء الجماعة التربوية وبضرورة احترامها، و يؤدي هذه الإقرار إلى ثلاثة التزامات، ويتناول أعضاء الجماعة التربوية ويحدد حقوق ويضبط التزامات كل منها[2].

– احترام أعضاء الجماعة التربوية، والشركاء الاجتماعيين، للمبادئ المنصوص عليها في هذا الميثاق، وفي بعدها المتعلق بالعلاقات مع التلاميذ على وجه الخصوص، كما يتعين عليهم أخذ كل الإجراءات المناسبة حتى يكون في منأى عن كل شكل من أشكال الميز.

[1] - الجريدة الرسمسة مرجع سابق ، ص10

[2] - ميثاق أخلاقيات قطاع التربية مرجع سابق

- السهر على أن يكون سير و تنظيم المؤسسة المدرسية مطابقا للمقاييس المحددة التي أقرها هذا الميثاق.

✓ **التلاميـــــذ:**

يعتبر التلميذ مصدر وجود النظام التربوي، إذ يحتل مركز اهتمامات السياسة التربوية كما ينص عليه القانون التوجيهي للتربية الوطنية ويتمتعون بمجموعة من الحقوق، وفي المقابل يلتزمون بواجباتهم ونوجزها على النحو التالي:

أ- الحقوق:

- كرامة التلميذ محل اهتمام مطلق، كما لا يسمح المساس بكيانه البدني والمعنوي، والابتعاد عن كل عنف يستهدف التلميذ قد يصدر عن عضو من الجماعة التربوية.
- الحق المطلق للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في حياة مدرسية لائقة تحفظ لهم كرامتهم، وتساهم في دعم استقلاليتهم لتمكينهم من المشاركة الفعلية في الحياة المدرسية ضمن الجماعة.
- المتابعة الطبية حق من حقوق التلميذ، و يجب أن تكون فعالة قدر الإمكان، ويستفيد على وجه الخصوص من خدمات وحدات الكشف والمتابعة الصحية.
- تزويد التلاميذ بمعلومات ذات طابع وقائي تخص النظافة، الصحة والتغذية ومخاطر الحوادث التي يمكن أن تحدث داخل المؤسسة أو خارجها، كما يجب تحسيسهم بالخطوات التي ينبغي إتباعها في حالة حدوث كوارث طبيعية.
- يتعين على الأطراف الأخرى منح التلاميذ فرص المشاركة في نشاطات الجمعيات الثقافية والرياضية، وممارسة حقهم الديمقراطي في اختيار مندوبي الأقسام ومختلف المجالس المنصبة بالمؤسسة، و خلق روح المنافسة والمبادرة من خلال المشاركة في إعداد المجلة الحائطية للقسم أو المجلة الورقية المدرسية للمؤسسة، وقد أقرت الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل هذا الحق في فرص التعبير التي تتاح للتلاميذ خلال الفترات التفاعلية في الحصص التعليمية.

– تمكين التلميذ من المشاركة في أنشطة منظمة ومتنوعة، الأنشطة الثقافية (مسرح ، سينما، شعر، أعمال تقليدية ..)، الأنشطة الرياضية، الزيارات الميدانية لجمع المعلومات عن النشاطات الاجتماعية و الاقتصادية المحلية، زيارات للمتاحف و المواقع الأثرية ...

– توفير المرافق والتجهيزات الملائمة والضرورية للأنشطة البيداغوجية في كل المؤسسات المدرسية.

– تبليغ التلاميذ وأوليائهم، وبصفة منتظمة كل معلومة تخص الحياة المدرسية من توجيهات وعمليات التقييم التي تخص المسار الدراسي، على أن تكون تلك المعلومات ملائمة لسن التلاميذ ومستواهم التعليمي.

ب – الواجبات:

يلتزم التلاميذ بقواعد الانضباط المختلفة التي ينبغي أن يفهم مغزاها وأن يتقبلها عن قناعة، وهكذا يتعين عليه المواظبة على الحضور واحترام المواقيت ومراعاة قواعد النظافة والصحة والامتناع عن تخريب أثاث القسم وكل التجهيزات التي تتوفر عليها المؤسسة، وعلى التلميذ تطبيق قواعد الآداب بشكل متواصل في علاقاته بالتلاميذ الآخرين، وبالمدرسين والعاملين بالمؤسسة، والمطلوب منه أيضا الابتعاد في علاقاته المختلفة مع الآخرين عن كل ممارسة عنيفة، ومشاركته في الأنشطة الرياضية والثقافية المنظمة بالمؤسسة، إلا إذا تعذر عليه لأسباب واضحة ومؤكدة.

✓ **المربين:**

يقصد بالمربين، مجمل العاملين بالمؤسسة الذين يمارسون نشاطا تربويا وبيداغوجيا مباشرا أو غير مباشر لفائدة التلاميذ، هيئات التدريس، التأطير والبيداغوجيا والتوجيه ويتمتعون بمجمعة من الحقوق يكفلها لهم القانون وعليهم وواجبات يلتزمون بها ونذكرها على النحو التالي:

أ – الحقوق:

– يجب أن يكون المربي وبفضل القوانين والتنظيمات التي تحميه وتحدد مكانته وحقوقه وعلى قدر ما يظهره من كفاءة وسلوك حضاري، محل احترام من طرف المجتمع ومجمل الإطارات الإدارية كما يجب أن يعترف له بالقيمة الاجتماعية لوظيفته.

– لا يسمح بأي مساس بكرامة المربي، ويجب أن يكون محل احترام مطلق.

– الابتعاد عن كل أشكال العنف الذي يستهدف المربي، قد يصدر عن أي عضو من الجماعة التربوية.

– حماية المربي أثناء تأدية مهامه.

– استفادة المربي من التكوين المستمر، وتزويده بالوسائل الإعلامية الضرورية لممارسته التربوية (مؤلفات، مجلات، ملتقيات ...)، وقد يكون ذلك فرديا أو جماعيا.

– ممارسة المربي لحقه في حياة المؤسسة، عبر مختلف المجالس والهيئات التي تم وضعها لخدمة هذا الغرض.

– حق المربي في التعبير بكل حرية عن كل المسائل التي تهم الجوانب البيداغوجية والتربوية والمهنية والتنظيمية لمهنته .

– يتعين على الهيئات المعنية أن تضاعف من فرص التعبير (الملتقيات واللقاءات الدورية والنشريات ..)، المساهمة في تطوير الكفاءة البيداغوجية للمدرسين.

ب– الواجبات:

– سعي المربي لتحسين كفاءته المهنية بصفة مستمرة، باعتماده على قدراته الذاتية وبالمشاركة في العمليات التكوينية.

– على المربي أن يكون على دراية بالنصوص التشريعية والتنظيمية التي لها علاقة بحياة الجماعة التربوية قصد احترامها وخاصة منها القوانين المتعلقة بعلاقات العمل والأحكام الواردة في قانون العقوبات ومنها تلك المتعلقة بأعمال العنف، التحرش ...

- يساهم المربي بشكل فعال في التنظيم و التأطير الجيد للمؤسسة والمشاركة في الأنشطة الثقافية والرياضية لفائدة التلاميذ.

- المساهمة في توفير مناخ التضامن والتعاون والتسامح داخل المؤسسة حتى يعم الاستقرار والسكينة المساعدين على العمل، والتوازن النفسي للتلاميذ خاصة الذين هم في أمس الحاجة للرعاية والإنصاف.

- ينبغي أن يفيد المدرسون القدامى زملائهم الجدد بتجربتهم.

- مساهمة المربي في إبعاد المدرسة عن التأثير السياسي والإيديولوجي والحزبي والامتناع عن كل ميز اتجاه أي عضو من الجماعة التربوية، خاصة ما تعلق مستواه الاجتماعي أو الصحي.

- يقوم المربي بغرس الحس الوطني لدى التلميذ، زيادة على مهامه التعليمية، ويسعى إلى تنميته، كما يبعث فيهم روح التسامح وفق المبادئ الوطنية والإسلامية.

✓ **الإدارة المدرسية:**

يشكل الموظفون الإداريون وعلى رأسهم مدير مؤسسة التربية والتعليم ومسؤولي المصالح سواء بيداغوجية أو اقتصادية وموظفو التوجيه السند والحافز لكل أنشطة الجماعة التربوية، إذ يسهر هؤلاء على توفير كل الظروف الضرورية لسيرها الجيد ومتابعتها ولهم حقوق ويلتزمون بواجبات نذكرها على النحو الآتي :

أ - **الحقوق:**

- يستفيد الموظفون الإداريون والعمال المهنيون من كل الحقوق ومن كل أنواع الحماية التي أقرها التشريع.

- يجب على كافة أعضاء الجماعة التربوية ومجمل الفئات الاجتماعية احترامهم ومعاملتهم معاملة تحفظ لهم الكرامة.

- يحق للموظفين الإداريين والعمال المهنيون أن يستفيدوا من المساعدة والدعم في ممارسة وظائفهم وبخاصة لدى تعرضهم لصعوبات إدارية أو شخصية.

– للموظفين الإداريين والعمال المهنيين الحق في الاستفادة من التكوين المستمر.

ب – الواجبات:

– خضوع الأداء الخاص بأنشطتهم للتقييم المنتظم والذاتي معا.

– التحلي بسلوك مهذب ومحترم في العلاقة بين أعضاء الجماعة التربوية مهما كان مستواهم أو رتبتهم، كما يجب أن يكون هندامهم لائقا.

– احترام تطبيق القوانين التي تحكم النظام التربوي من طرف الموظف الإداري.

– يجب على الموظفين الإداريين– في إطار التنظيم المعمول به– أن يمتنعوا عن كل أشكال منع تداول المعلومات، حيث ينبغي الرد بالإيجاب على الطلبات الشفوية والكتابية للمعلومات التي تتقدم بها الجماعة التربوية.

– ينتظر من الموظفين الإداريين، في إطار التنظيم وفي حدود ما لديهم من وسائل التحلي بالحكمة وروح التضامن اتجاه أعضاء الجماعة التربوية الذين تعترضهم صعوبات في أداء مهامهم أو علاقتهم بالإدارة.

– ينبغي أن يكون للموظفين الإداريين موقف وقائي اتجاه النزاعات التي يمكن أن تحدث في المؤسسات التربوية، واللجوء إلى لغة الحوار في حل الخلافات والنزاعات والابتعاد عن الممارسات التي يمكن أن تحدث لهم اضطرابات نفسية فتؤثر سلبا على تمدرس التلاميذ.

– دعم و مساندة كل الأعمال التي ترمي إلى تحفيز الحياة الثقافية والفنية في المؤسسات المدرسية، وتدعيم الأعمال التي تشجع على تنظيم الأنشطة التي تربط بين عدة هيئات أو مؤسسات تربوية.

– احترام واجب الحياد في ممارسة مهامهم، ولا يسمح بأي ميز مرتبط بالجنس أو المستوى الاجتماعي.

✓ **أولياء التلاميذ:**

يمكن لأولياء التلاميذ، سواء الذين ينشطون ضمن الجمعيات أو الذين يوجدون خارجها، أن يساعدوا على إقامة تواصل أكثر فعالية وبأكبر قدر من التفاهم بين المدرسين

والتلاميذ، ويمكنهم متابعة عمل أبنائهم للمساهمة في نجاحهم المدرسي، ونظرا للدور الفعال المنوط بهم تترتب عليهم حقوق وواجبات نذكرها كما يلي:

أ- الحقوق:

- لأولياء التلاميذ سواء انتظموا في جمعية أو غير ذلك الحق في الإعلام بشأن ظروف سير المؤسسة ومجريات تمدرس أبنائهم لتقديم المساعدات المادية الضرورية.

- إعلام الأولياء في إطار اجتماعات تضم ممثليهم والهيئات القانونية للمؤسسة أو عن طريق تنظيم لقاءات تجمع الأولياء والمدرسين المعنيين، وكذلك بواسطة سجل النقاط ودفتر المراسلة الذين يتم تبليغهما للأولياء بصفة منتظمة، أو عن طريق الوسائل التكنولوجية الحديثة.

- بمقدور الأولياء وفي إطار قانوني، المساهمة في انجاز الأنشطة اللاصفية المقترحة على التلاميذ، وكذا الأعمال ذات الطابع الاجتماعي الذي تقوم به المؤسسات التربوية.

- تشجيع الأولياء على المشاركة في متابعة تعلم أبنائهم وتوجيههم وتجنيبهم أي نوع من الممارسات السلبية التي يمكن أن تؤثر على تعليمهم وتعلمهم.

- التكفل بالمشاكل المطروحة من طرف جمعيات أولياء التلاميذ على المستوى الوطني والمحلي بالتشاور والتنسيق.

ب - الواجبات:

- يتعين على الأولياء أن يكونوا على اطلاع بمجريات تمدرس أبنائهم والمشاركة في اللقاءات الإعلامية التي يقترحها المدرسون أو الهيئات الرسمية للمؤسسة بصفة منتظمة أو استثنائية.

- احترام المدرسين وكل العاملين في المؤسسة والتعامل معهم باحترام.

- السعي لتوفير جو من الهدوء والاستقرار والنظام في المحيط العائلي ،بحيث يضمن حسن سير تمدرس أبنائهم.

- المساهمة بفعالية في تحريك جمعية أولياء التلاميذ بالمؤسسة والسهر على حسن سيرها.

✓ **الشركاء الاجتماعيين والمتدخلين الاقتصاديين:**

المقصود بالشركاء الاجتماعيين مؤسسات الدولة والجماعات المحلية والنقابات المعتمدة وفروعها على مستوى الولايات، الدوائر، البلديات، المؤسسات التربوية، جمعيات أولياء التلاميذ المعتمدة ومكونات الحركة الجمعوية ذات الصلة المباشرة من حقوقهم وواجباتهم مايلي:

أ- الحقوق:

- الحق في الحصول على المعلومات التي تهم النظام التربوي والمؤسسات التربوية التي تربطهم بها علاقة.
- على إطارات النظام التربوية، وفي إطار قانوني الرد على طلبات المقابلة والاستعلام التي يتقدم بها ممثلو الشركاء الاجتماعيين وعقد لقاءات دورية.
- التكفل بالمشاكل المهنية والاجتماعية المطروحة من طرف النقابات على المستوى الوطني والمحلي بالحوار، التفاوض والتنسيق وإيفاد لجان مشتركة للوساطة في تسوية الخلافات بين أعضاء الجماعة التربوية.
- السهر على توفير وسائل عمل للنقابات بما فيها المقرات على المستوى المركزي والمحلي شريطة أن لا يؤثر ذلك على السير الحسن للمؤسسة التربوية.
- المساهمة في تحسين التأطير العلمي، التربوي، البيداغوجي والنقابي عن طريق التكوين.
- الإنصاف في التعامل مع الشركاء الاجتماعيين.
- السهر على تكثيف التنسيق والتشاور المتواصل مع الشركاء الاجتماعيين في تنفيذ السياسة التربوية والقضايا المتعلقة بالمسارات المهنية لمستخدمي قطاع التربية الوطنية.
- إرساء لغة الحوار ومد جسور الثقة بين الإدارة والشركاء الاجتماعيين.

ب – الواجبات:

– حددت القوانين المنظمة للعمل النقابي طرق تدخل الشركاء الاجتماعيين في إطار العمل داخل المؤسسات التربوية، على أن تكون ممارسة العمل النقابي مبنية على الإقناع وقبول الرأي والرأي الآخر.

– المساهمة في الحفاظ على المرافق المدرسية الموضوعة تحت تصرفهم.

✓ **المجالس:**

المجالس هيئات استشارية داخل المؤسسة التربوية تتداول حول كل القضايا الخاصة بتسيير شؤون المؤسسة، من بيداغوجية وتربوية وإدارية ومالية، وتساعد المدير على اتخاذ الإجراءات والقرارات الخاصة بمهامها وصلاحياتها، وتعتبر الركيزة الأساسية في تسيير المؤسسة التربوية التعليمية، وهي ثلاثة أنواع مجالس بيداغوجية ومجالس تربوية ومجالس إدارية، وتختلف عن بعضها من حيث الوظائف والمهمات المحددة لها[1] .

أ – المجالس البيداغوجية:

وتتداول حول القضايا ذات الطابع البيداغوجي، مثل التحصيل العلمي والبرامج والمواقيت والوسائل التعليمية والتقويم والتوجيه وتتمثل مجالس الأقسام ومجالس التعليم ومجالس القبول والتوجيه للسنوات الأولى والثانية من التعليم الثانوي .

ب – المجالس التربوية:

وتتمثل في مجلس التأديب ويتناول بالدراسة والتحليل المواضيع ذات الطابع التربوي لتنفيذ الشروط التي تساعد على ازدهار الجماعة التربوية، وحماية المحيط من الآفات، مع إقرار النظام والانضباط للسماح للتلاميذ من القيام بنشاطاتهم في جو من الصفاء والطمأنينة، ويقوم كذلك بمكافأة التلاميذ الذين امتازوا بالأعمال والنتائج والسلوكات، والنظر في المخالفات التي تصدر عنهم وإنزال العقوبات بالمخالفين.

[1] - وحدة التشريع المدرسي ، المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية ، ص 8-9-10 .

جـ – المجالس الإدارية:

وتهتم على وجه الخصوص بالتداول حول أساليب التخطيط والتنظيم الإداري والمادي والمالي في مؤسسات التربية والتعليم .

✓ **الجمعيات الثقافية والرياضية:**

الجمعية الثقافية والرياضية هي التي تشرف على مختلف النشاطات العلمية والفنية والرياضية والحملات التطوعية، وتنظيم الاحتفالات والمعارض والرحلات والتظاهرات الرياضية واللقاءات الثقافية بين الأقسام وبين المؤسسات، وهي جمعية مكونة أساسا من التلاميذ كمشتركين وكأعضاء، وهي هيئة فنية ثقافية رياضية تتكون من مجموعة من الأفراد يشرفون على تسييرها من اجل تطوير قدرات التلاميذ وتشجيع المواهب وإبرازها وتنميتها لتحقيق التكامل الفني والثقافي والرياضي والتربوي في إطار النوادي والفروع التي تنشا بالمؤسسة، ويمكن حصر أهدافها فيما يلي[1].

– تطوير وتنمية وتنظيم النشاطات الثقافية والرياضية.

– تطوير وتنمية النشاطات الثقافية والفنية والعلمية داخل المؤسسات التربوية .

– تمكين التلاميذ من اكتساب مهارات متعددة والقيام بمبادرات خلاقة.

– بعث روح التطلع والشعور بالمسؤولية مع غرس حب العمل والاعتماد على النفس، والتعرف على القيم الجمالية والفنية وتذوقها.

– المساهمة في الحملات التطوعية وتجميل المحيط المدرسي.

– إنشاء الفروع والنوادي العلمية والثقافية والفنية وإدماج التلاميذ فيها.

– إكساب السلوكات الخيرة عن طريق ممارسة العمل الجماعي.

– المساهمة بمنجزات التلاميذ في الحفلات الوطنية والدولية والمناسبات المختلفة.

– تنظيم التبادل الثقافي بين المؤسسات بهدف تشجيع السياحة الثقافية الوطنية.

[1] - وحدة التشريع المدرسي : مرجع سابق ، ص55– 56

– تعبئة التلاميذ وتجنيدهم نحو القضايا الوطنية، وتنمية التضامن الاجتماعي بينهم.

– ربط الصلة بين المؤسسة ومحيطها الاجتماعي والصناعي والثقافي والبيئي.

وللجمعية الثقافية الرياضية أهمية بالغة في حياة المؤسسة، لما لها من دور في ربط الصلة بين مختلف أعضاء الأسرة التربوية من تلاميذ وأساتذة، وعمال وإداريين، فهي عامل مزيل للفروقات والحواجز التي طالما سببت مشاكل عديدة فـي مؤسساتنا التربوية، فتشجيع النشاطات الثقافية والعلمية والرياضية بين مختلف أفراد المجموعة التربوية عن طريق الاحتكاك بين هذه المجموعات يتولد عنه حب الإطلاع والاكتشاف والاختراع، ودقة الملاحظة، والجمعية تفتح أمام التلاميذ ومؤطريهم آفاقا واسعة في الميادين التالية: المحاضرات – المجلة المدرسية – المنافسات بين الأقسام – وما بين المؤسسات التربوية – الأشغال اليدوية – الخياطة والطرز – الفنون التشكيلية بمختلف أنواعها – المجموعات الصوتية – المسرح – إقامة المعارض – تأسيس نوادي علمية وتكنولوجية – ونوادي لحماية البيئة والطبيعة – النشاطات الرياضية الفردية منها والجماعية – القيام بجولات ثقافية وسياحية وترفيهية..... والى غير ذلك من نشاطات، وتشكل ضمنها النوادي الثقافية والرياضية .

– **النوادي الثقافية والترفيهية:** وتتمثل فيما يتعاطاه التلاميذ كل حسب ميوله ومواهبه من أعمال إبداعية، في مجالات المسرح والأناشيد وكتابة الشعر والآداب وذلك من خلال ما يمارسونه من أنشطة ثقافية في النوادي المختلفة المشكلة في مؤسسة التربية والتعليم، وما يمكن أن يواكبوه من عروض وتظاهرات تحييها المؤسسات المدرسية في المناسبات الوطنية والدينية المختلفة، والتي يشرف عليها ويؤطرها الأساتذة و مشرفي التربية، والتي تهدف إلى تزويد التلاميذ بالاعتزاز بالذات والثقة بالنفس، والتكيف مع المتغيرات وتطوير قدراتهم ومهاراتهم الإبداعية وحسهم الجمالي والفني، والرفع من خصوبة الخيال والقدرة على الابتكار والتعبير عن آرائهم بأشكال مختلفة .

- **النوادي الرياضية:** ويتمثل دورها في النشاطات الرياضية التي يمارسها التلاميذ، من رياضات فردية وجماعية توفرها المؤسسة في إطار الجمعية الرياضية المدرسية، إلى جانب حصص التربية البدنية والرياضية، ومن خلال إقامة دورات رياضية، ومنافسات رياضية سواء كانت جماعية أو فردية.

8 - الجودة والحياة المدرسية:

إن أنشطة الحياة المدرسية تؤدي إلى تجويد الفعل التربوي كامتداد للتعلمات والجودة في التربية تعني التربية القادرة على الارتقاء بالفعل التربوي التعليمي إلى أعلى درجات النجاعة والفاعلية في ضوء ما تقره مؤشرات الجودة المعتمدة في هذا المجال ، وحددت منظمة اليونسكو مجموعة من الخاصيات الأساسية للجودة في الفعل التربوي ونذكر منها :[1]

- مساندة لحقوق الانسان .
- محققة لمختلف ادوار المتعلم باعتباره ذاتا متفردة، في مختلف دوائر انتمائه العائلة، المجموعة، العالم .
- مساهمة في نشر قيم في علاقة بـ : العدل والإنصاف والسلام (وخاصة ما له علاقة بالرفاه البيداغوجي بتوفيرها موارد تعليمية ومادية وبشرية قد لا تتوفر لدى المتعلم في محيطه الطبيعي).
- عاكسة للخصوصيات المحلية (من خلال تبني مشروع المؤسسة الذي يعتبر تجسيدا لما اتفقت عليه مختلف أطراف الجماعة التربوية وإطار لتحقيق الأهداف المميزة للمؤسسة انطلاقا من واقعها الخصوصي في كنف الأهداف التربوية الوطنية) .
- مستفيدة من ماضيها ومواكبة لحاضرها ومهيأة للمستقبل .
- مساعدة على اكتساب معارف وقيم وكفايات ضرورية للحياة العامة ومنمية لتصورات ومواقف متصلة بها (من خلال وضع قواعد منظمة للحياة المدرسية).

[1] -وزارة التربية والتكوين التونسية ، وثيقة ارشادية ، مرجع سابق ص 25 .

- موفرة لأدوات تساعد على جعل الواقع أفضل .

- قابلة للقياس بما أنها قابلة للتقييم .

- ضامنة لحظوظ متكافئة للنجاح والتميز مهما كان محيط الانتماء، من خلال ما تنظمه المؤسسة التربوية لفائدة التلاميذ، من أنشطة بيداغوجية وثقافية وترفيهية ورياضية .

- مساهمة في تحقيق المعايير المؤمل توفرها في أداء المتعلمين وانجازاتهم بتأمينها حصص المعالجة البيداغوجية والدعم للمتعلمين أو إتاحة الفرص أمام ذوي الاحتياجات الخاصة وتنظيم الزيارات العلمية وتدريب التلاميذ على استثمار ما توفره المكتبات وخلايا التوثيق وفضاءات الانترنيت من موارد ومراجع .

ونورد فيما يلي المؤشرات ذات العلاقة بالحياة المدرسية في الشكل التالي :

الشكل رقم (2): يبين مؤشرات ومعايير جودة الحياة المدرسية.

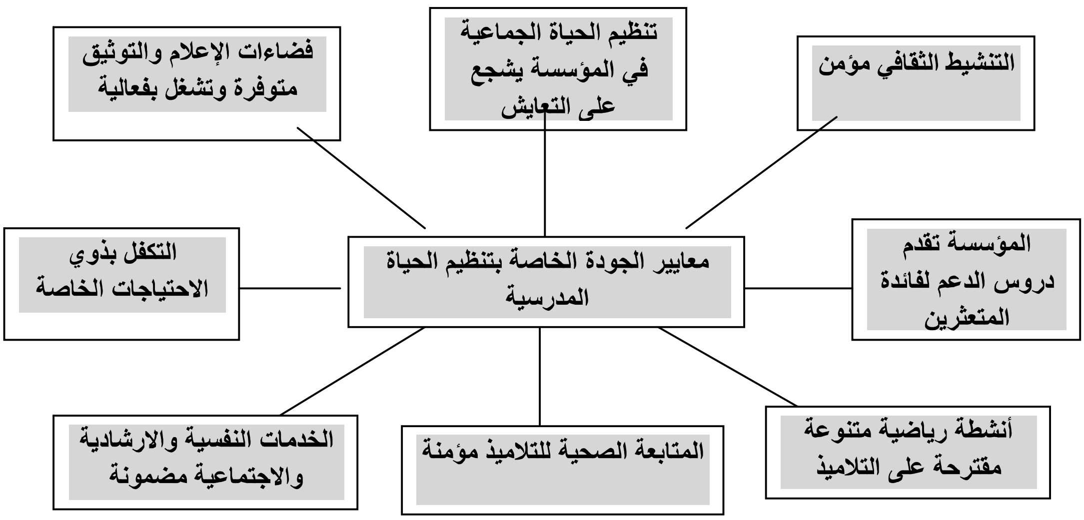

مصدر الشكل[1]

[1] -وزارة التربية والتكوين التونسية ، وثيقة إرشادية ، مرجع سابق ، ص 27 .

خلاصة:

على ضوء ما سبق ذكره في هذا الفصل ، يمكننا القول أن تنظيم الحياة المدرسية رافد للارتقاء بالفعل التربوي نحو الجودة، والوصول إلى أعلى درجات النجاعة والفاعلية من خلال تفعيل قرارات الحياة المدرسية من طرف مختلف أطراف الجماعة التربوي، لتسهيل تدخل المعنيين في أداء مهامهم في إطار مسؤولياتهم الإدارية والبيداغوجية والتربوية وفق ما يتلاءم وحاجات مؤسسة التربية والتعليم وتلاميذها وخصوصيات الوسط الاجتماعي، ومساعدة كل الفاعلين على التطوير والابتكار والمبادرة، في إطار ما تتيحه القرارات المنظمة للحياة المدرسية لتحقيق المدرسة المنشودة، ألا وهي مدرسة النجاح التي يسودها جو يساعد على السير الحسن للمؤسسة التربوية وتوفر الظروف الملائمة لمختلف مكونات الجماعة التربوية، وإقامة مناخ من الطمأنينة والاستقرار الضروريين لتنفيذ العديد من العمليات التي يجب القيام بها من أجل رفع مستوى الأداء البيداغوجي .

الإطار الميداني

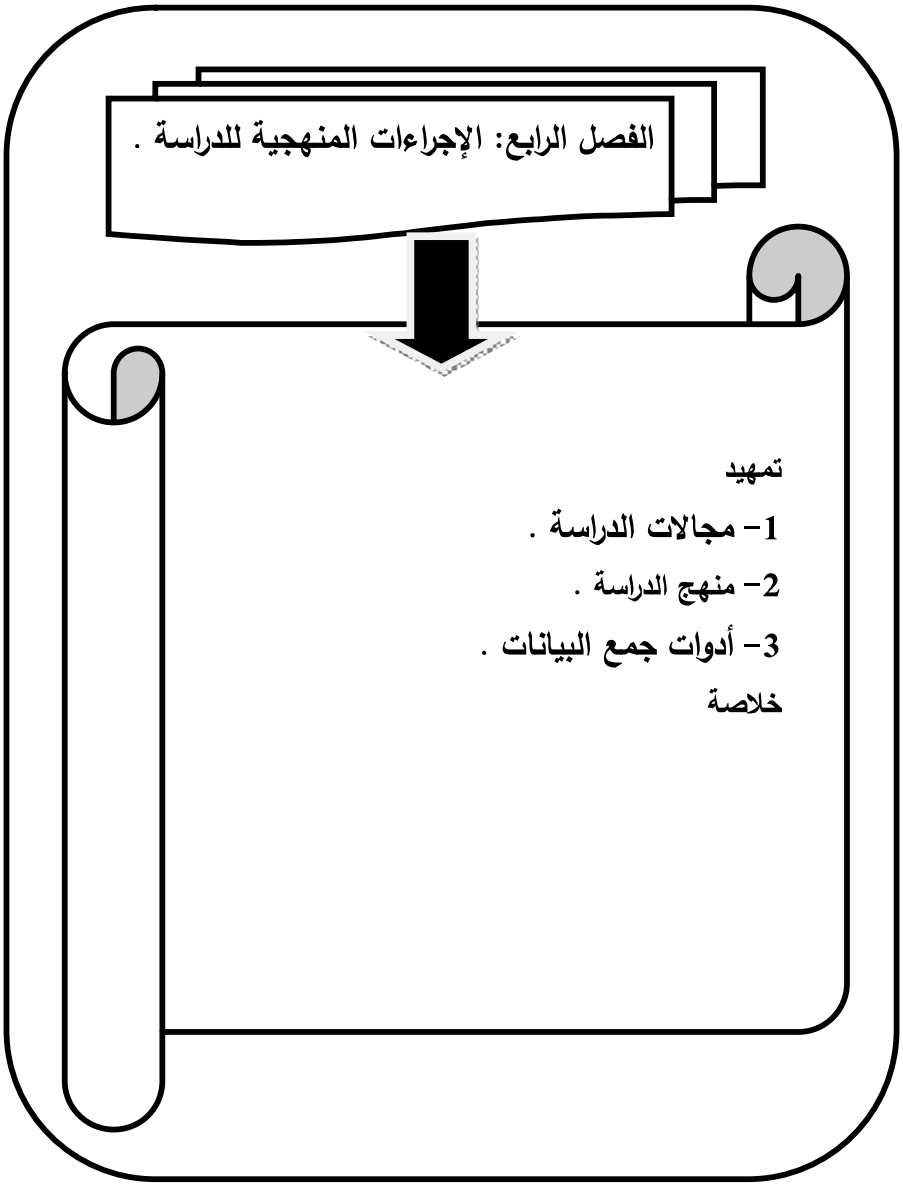
الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية للدراسة .
تمهيد
1- مجالات الدراسة .
2- منهج الدراسة .
3- أدوات جمع البيانات .
خلاصة

تمهيد:

بعد عرضنا للإطار النظري بالتطرق إلى المدرسة الجزائرية في ظل الإصلاحات التربوية الجديدة ومناقشة الحياة المدرسية بمختلف جوانبها، سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى الإجراءات المنهجية للدراسة التي يتم من خلالها تحقيق الدراسة الميدانية ، والمتمثلة في مجالات الدراسة (زماني، مكاني، بشري)، والمنهج المتبع وأدوات جمع البيانات، واستعملنا منهجي تحليل المحتوى و دراسة الحالة، واستعملنا في ذلك أداة رئيسية في جمع البيانات والمتمثلة في الملاحظة بالمشاركة واعتماد الوثائق والسجلات الإدارية .

1- مجالات الدراســـة:

أ – المجال الزمانــي:

لقد بدأت الدراسة الميدانية لموضوع البحث منذ بداية شهر ماي حيث تم زيارة ثانوية المجاهد جربوع الحاج بالشلال، وتلقيت مساعدات وتسهيلات من طرف الزملاء بحكم أني موظف في قطاع التربية، وعملت بالمؤسسة في فترة سابقة مستشار للتوجيه والإرشاد المدرسي لمدة ثلاث سنوات من جانفي 2015 إلى غاية نهاية جويلية 2017 ولدي فكرة مسبقة عن الحياة المدرسية السائدة بالثانوية، ومطلع على ظروف التمدرس التي تميز الثانوية .

ب – المجال المكاني:

أجريت الدراسة الميدانية والتي يتمحور موضوعها حول الحياة المدرسية بين النص القانوني والواقع التربوي في ثانوية المجاهد جربوع الحاج بلدية الشلال، وقد افتتحت الثانوية بداية سبتمبر 2007 بقرار رقم : 21 /2007 مؤرخ في 10 جويلية 2007، تم من خلاله إنشاء ثانوية الشلال بنظام نصف داخلي بـ 200 وجبة وتتمتع هذه المؤسسة بنظام النصف الداخلي، أما عن الحدود الجغرافية للمؤسسة فهي تقع جنوب مركز بلدية الشلال في الوسط العمراني، تبعد عن مقر الولاية بـ 25 كلم، تقدر مساحتها الإجمالية 9430 م ^{2}، ومساحة مبنية مقدرة بـ 3360 م ^{2}، ومساحة خضراء مقدرة بـ 2000 م ^{2}، بها جناح إداري يتكون من 08 مكاتب إدارية وقاعة للأساتذة وقاعة أرشيف وقاعة للنسخ، وجناح تربوي يظم 20 حجرة للدراسة و5 مخابر علمية تحتوي على كل التجهيزات، مخبر للفيزياء ومخبر للعلوم الطبيعية ومخبر للهندسة المدنية ومخبر للهندسة الميكانيكية ومخبر للإعلام الآلي، ومرافق أخرى وتتمثل في مدرج ومكتبة وقاعة للمطالعة وحجابة، ومطعم مدرسي بطاقة استيعاب 200 وجبة يوميا، ومخزن و05 سكنات إلزامية وقاعة للرياضة ومضمار رمي الجلة ومضمار الوثب الطويل .

جـ – المجال البشري:

يقدر عدد الموظفين الإداريين وعمال الخدمات بـ 33 موظف وفق الخريطة الإدارية وكل المناصب المفتوحة بها مشغولة ماعدا ناظر الثانوية مكلف بهام بمؤسسة أخرى، أما الفريق التربوي فالخريطة التربوية تظم 31 منصب تربوي للأساتذة موزعين على كل الاختصاصات ومواد التدريس، وعدد التلاميذ المتمدرسين بثانوية جربوع الحاج 338 تلميذ، وتشتمل الثانوية 5 شعب مفتوحة وهي شعبة العلوم التجريبية وشعبة التقني رياضي بفرعين هندسة مدنية وهندسة ميكانيكية وشعبة التسيير والاقتصاد وشعبة الآداب والفلسفة وشعبة آداب ولغات أجنبية، موزعين على 15 فوج دراسي، وسجلت الثانوية نسب بكالوريا للسنوات الأخيرة الثلاث ففي 2015/ 2016 قدرت بـ 41.12 %، وفي 2016 / 2017 قدرت بـ38.79 %، وفي 2018/2017 قدرت نسبة البكالوريا بـ 34.39 %.

2 – منهج الدراسة:

أ – منهج تحليل المضمون:

إن طبيعة الموضوع تقتضي استعمالا منهج تحليل المحتوى للوقوف على مدى تناسب التشريعات التربوية التي تتناول الحياة المدرسية مع الواقع التربوي، حيث أن الكشف عن هذا الواقع واستقراءه وفقا للقوانين وما تصبو إليه النظريات التربوية والفلسفة المطبقة في المدرسة الجزائرية يقتضي دراسة حالة لمؤسسة تربوية نكشف من خلالها الحياة المدرسية في مختلف جوانبها، وتم اختيار ثانوية الشلال كمؤسسة تعكس توجهات المنظومة التربوية وما توفره للنهوض بالحياة المدرسية من وسائل مادية وبشرية .

ويعد اعتمادنا في الدراسة على منهج تحليل المحتوى (المضمون) والذي يعـرفه **جانيس:** على انه الأسلوب الذي يهدف الى تبويب خصائص المضمون في فئات وفقا لقواعد يحددها المحلل باعتباره باحثا علميا[1] .

[1] - احمد ازوي : تحليل المضمون ومنهجية البحث الشركة الوطنية للطباعة والنشر ، المغرب 1993، ص 13

ويعرف أيضا على أنه: " أسلوب بحث يستخدم في وصف وتحليل محتوى القصص وافتتاحيات الصحف والأفلام والكتب والخطب العامة ...الخ على نحو موضوعي ونسقي وكمي "[1].

وتم اختيارنا لهذا المنهج دون غيره لأننا بصدد دراسة وثيقة تربوية تحمل قرارات ومواد قانونية تتعلق بتنظيم الحياة المدرسية في المدرسة الجزائرية، أردنا أن نكشف عن مدى تطبيقها في الواقع ومدى مساهمة هذه القرارات في تحقيق مدرسة الجودة والنوعية، وتم استخدامنا لمنهج تحليل المحتوى ليفيدنا في عدد من الأغراض، فهو يستطيع أن يمكننا من الكشف عن طبيعة ممارسات معينة توجد في المدرسة ومدى مناسبتها للتشريعات المدرسية لتحقيق حياة مدرسية مفعمة بالحياة والحيوية والنشاط .

ب ـ منهج دراسة الحالة:

تم استخدامنا لمنهج دراسة الحالة باعتبار أنه من ضمن مناهج البحث التي عن طريقها يتم الوصول إلى نتائج بحثية، ولقد عرفه قاموس علم الاجتماع الذي وضعه **فايرشايلد** " بأن دراسة الحالة منهج في البحث الاجتماعي عن طريقه يمكن جمع البيانات ودراستها، بحيث يمكن رسم صورة كلية لوحدة معينة في علاقاتها المتنوعة وأوضاعها الثقافية، ودراسة الحالة هي الدراسة التي تهتم بحالة فرد او جماعة أو مؤسسة يصعب على الباحث استخدام المناهج الأخرى من اجل جمع معلومات عن أفراد مجتمع الدراسة بأسلوب معمق " [2].

ودراسة الحالة نوع من الدراسات الوصفية يزودنا ببيانات كمية وكيفية عن عوامل متعددة تتعلق بميدان البحث في جوانب مختلفة مما يمكن من إجراء وصف تفصيلي لموضوع الدراسة .

---

[1] - عبد الرحمان سيد سليمان : مناهج البحث ، عالم الكتب ، عين شمس، مص ، 2014 ، ص 236 .

[2] ـ د. لؤي عبد الفتاح / د. بن العابدين حمزاوي: الوجيز في البحث العلمي وتقنياته، مكتبة القادسية، المغرب، 2012، ص 75 .

3 - أدوات جمع البيانات:

وهي مجموعة من التقنيات والوسائل التي بواسطتها يتمكن الباحث من الحصول على البيانات وتصنيفها، وتحدد أدوات جمع البيانات حسب طبيعة الموضوع وفروضه وقد اعتمدنا في بحثنا على الأداتين التاليتين :

أ- **الملاحظة بالمشاركة:** وهي التي تسمح للباحث باحتلال مركز على مستوى المجموعة المدروسة والمشاركة في حياتها اليومية أو أوقاتها الخاصة، وعليه تتطلب معايشة مجتمع الدراسة حيث يكون فيها الباحث جزء من الجماعة التي ينوي دراستها وذلك من خلال المشاركة الكاملة في حياتها وفعالياتها اليومية من سلوك وأفعال وتفاعل اجتماعي، والتي تعتمد على حواس الباحث وقدرته الفائقة على ترجمة ما لاحظه وتمكننا من اكتشاف الارتباطات والعناصر الموجودة بين العلاقات الاجتماعية التي لا يمكن فهمها وتعتم لمعرفة ظروف مادية معينة كالظروف الفيزيقية وظروف العمل[1] .

ب - **السجلات والوثائق الإدارية:** تعتبر إحدى أدوات جمع البيانات في الدراسة وقد استفدنا منها في :

- معرفة المعلومات العامة حول المؤسسة التعليمية ثانوية جربوع الحاج الشلال .
- تم الاطلاع على مختلف السجلات الرسمية بالمؤسسة ومشروع المؤسسة .

[1] - فوضيل دليو وآخرون: أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، دار البعث، قسنطينة، 1999، ص من 189- 190.

خلاصة:

تطرقنا في هذا الفصل إلى الإجراءات المنهجية للبحث وتناولنا المجال الزماني والمكاني والبشري والمنهج المناسب المعتمد في البحث والأكثر ملائمة لمعالجة الموضوع، وأدوات جمع المعلومات .

الفصل الخامس: عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة .

تمهيد

1- عرض ومناقشة النتائج حسب الفرضية الأولى .

2-عرض ومناقشة النتائج حسب الفرضية الثانية.

3- مناقشة الفرضية العامة للدراسة .

4- نتائج الدراسة .

تمهيد:

يرتكز العمل الميداني على المحاور والعناصر التي نراها تمثل أهم المؤشرات الدالة على الحياة داخل مؤسسة التربية والتعليم، وتحدد العلاقات التي تربط أعضاء الجماعة التربوية، وسنتناول أهم المواد القانونية التي تنظم وتسير الحياة داخل المؤسسة التربوية التعليمية، وتم الاكتفاء في التعامل مع هذه النصوص بإدراج ما له علاقة مباشرة بالحياة المدرسية.

1- عرض ومناقشة نتائج الدراسة حسب الفرضية الأولى: الحياة المدرسية تنظمها نصوص تشريعية وتنظيمية.

أ - الحياة المدرسية ورسالة المدرسة:

تنص **المادة (2):** من القانون التوجيهي للتربية الوطنية " تتمثل رسالة المدرسة الجزائرية في تكوين مواطن مزود بمعالم وطنية أكيدة شديدة التعلق بقيم الشعب الجزائري، قادر على فهم العالم من حوله والتكيف معه والتأثير فيه ومتفتح على الحضارة العالمية.

تمثل الحياة المدرسية إطارا لتنمية شخصية التلميذ المعرفية والسلوكية والوجدانية ومن النواحي الاجتماعية والنفسية، وبالتالي تم وضع التلميذ محور العملية التربوية وهدفها وتتمثل رسالة المدرسة الجزائرية بالدرجة الأولى في التركيز على التلميذ واستهدفته بكل الإمكانيات القانونية والتنظيمية لتلبية احتياجاته التكوينية من خلال جملة من النشاطات البيداغوجية والمكملة التي يتلقاها ويمارسها المتمدرسون، وتساهم في تكوينهم كمواطنين مزودين بمعالم وطنية يتجذر فيها الشعور بالانتماء للشعب الجزائري، ومتشبع بمبادئ الإسلام وقيمه الروحية والأخلاقية والثقافية والحضارية، ومتفتحين على فهم العالم من حولهم ومساعدة التلاميذ على اكتساب المهارات الأساسية اللازمة لهم للتعايش والتعامل السليم والأنسب مع محيطهم الاجتماعي وبيئتهم الطبيعية، والتأقلم معها وإقامة علاقات ايجابية تستند إلى العلم والعمل والتضامن واحترام الآخر والتسامح في المواقف المختلفة .

والمادة (3): من القانون التوجيهي للتربية الوطنية " تضطلع المدرسة بمهام التعليم والتنشئة الاجتماعية والتأهيل"، لقد حدّد القانون التوجيهي المهام الأساسية للمدرسة، والمتمثلة في التنشئة التربوية والتنشئة الاجتماعية والتأهيل، باعتبارها ابرز المؤسسات التي تعمل على تربية الناشئة وإعدادهم للمستقبل بإكسابهم معارف في مختلف مجالات المواد التعليمية وتزويدهم بكفاءات ملائمة ومتينة ودائمة، يمكن توظيفها في وضعيات تواصل حقيقية وحل

المشكلات التي تواجههم والمساهمة فعليا في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتكيف مع المتغيرات، والحياة المدرسية بوصفها امتداد للتعلمات تمنح جميع التلاميذ إمكانية ممارسة النشاطات الرياضية والثقافية والفنية والترفيهية وتنشئتهم على قيم المواطنة وتلقينهم لآداب الحياة الجماعية وتنمية قدرتهم على المبادرة وتحمل المسؤولية في حياتهم الشخصية والمدنية، وتأهيلهم لتوظيف معارفهم ومهاراتهم المكتسبة في الابتكار واتخاذ المبادرات.

ب – المتدخلون في الحياة المدرسية:

تنص المادة (19) من القانون التوجيهي للتربية الوطنية " تتشكل الجماعة التربوية من التلاميذ ومن كل الذين يساهمون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تربية وتكوين التلاميذ وفي الحياة المدرسية وفي تسيير المؤسسات المدرسية".

حيث نلاحظ أن المؤسسة التربوية وفي إطار الإصلاحات تم التأكيد مجددا على أهمية العلاقات التربوية بين مختلف الفاعلين بصفة مباشرة، بواسطة الأساتذة والموظفين والأعوان العاملين بمؤسسة التربية والتعليم، وبصفة غير مباشرة في تربية وتكوين التلاميذ أي بواسطة أولياء التلاميذ والشركاء و المتدخلين من خارج مؤسسة التربية والتعليم، اعتبارا من أن المدرسة بيئة اجتماعية يتفاعل فيها مختلف العناصر البشرية وفق أدوار مختلفة ومتنوعة وتتشكل من مختلف أطراف الجماعة التربوية، ويمكننا القول أن النظام التربوي في الجزائر وسّع دائرة الأنساق المكونة للحياة المدرسية، ونستعرض مختلف الفاعلون كالآتي:

- التلميذ (المتعلم):

يتوجه للتلميذ باعتباره محور العملية التربوية والبيداغوجية بالتركيز على المتعلم واستثمار قدراته وإمكانياته، باعتباره طاقة بشرية لا تقل أهمية وتراعي الجوانب المختلفة من حياته النفسية والاجتماعية، وهو هدف من كل نشاط ومجهود يقوم به المربون.

ويركز الإصلاح الجديد الذي أقّرته وزارة التربية الوطنية ضمن هذا التوجه على اعتبار أن الإنسان هو رأس المال الحقيقي في عصر المعرفة، ومن هذا المنطلق وجب إعداده للاضطلاع بالدور الذي يستدعي على مستوى الإعداد المدرسي تطوير مكانة المتعلم داخل القسم وخارجه ليكون فاعلا ومسؤولا إلى حدّ ما عن تعلمه، وبالتالي يكون التلميذ ضمن هذه النظرة يحتل مركز العملية التربوية، في حين يمنح المعلم حرية أكبر في المبادرة التعليمية من حيث صياغة وتطبيق آليات تمكن هذا التلميذ من توجيه نفسه، نحو أفضل الممارسات التي تكسبه الكفاءات التي تخدمه وتخدم توجهاته المستقبلية، فتكون المدرسة ملامح التلاميذ الذين لهم فكر سليم وتتوافق مع الطلب الاجتماعي، بالتركيز على المقاربات التي تتيح النمو المتكامل للمتعلم واستقلاليته واكتسابه كفاءات وجيهة ومتينة ودائمة لصقل مواطن الغد والمستقبل المتشرب لقيمه الاجتماعية، المسلح لمواجهة الحياة والقادر على التأقلم مع الوضعيات الجديدة ، وتمكنه من المشاركة النشيطة في الحياة الاجتماعية والتكيف مع المتغيرات وان يكون ابن زمانه قادر على مواجهة التقلبات من خلال تدريبه على ممارسة المواطنة والديمقراطية حتى يتمكن من العيش يوميا متمتعا بحقوقه .

- الأستاذ:

ويعتبر أحد العناصر الأساسية في العملية التربوية التعليمية والذي يعمل على تزويد التلاميذ وإكسابهم العادات والقيم والاتجاهات والسلوك المنشود، وهو القدوة والنموذج الذي يؤثر في سلوك المتعلمين، ويضطلع الأستاذ بدور أساسي في تربية التلاميذ وتعليمهم وتكوين شخصيتهم بما يتماشى وقيم المواطنة في إطار الأهداف المسطرة لمؤسسة التربية والتعليم،

وعليه، يجب أن يتوفر في المربي مجموعة من الصفات والخصائص المعرفية والنفسية والخلقية، وتتمثل في تمكن الأستاذ من مادة التدريس والإلمام الجيد بطرق التدريس وتنوعها وبكل المستجدات والتعديلات، وهذا من خلال عمليات البحث والإطلاع وممارسة التكوين الدائم والمستمر، و الحضور والمشاركة في الندوات التربوية التي ينظمها ويؤطرها المفتشون في كل مواد التدريس والمشاركة وتنشيط الندوات الداخلية كإطار تكويني داخل المؤسسة التعليمية ، إضافة إلى الجلسات التنسيقية التي تنظمها إدارة المؤسسة الخاصة بأساتذة المادة الواحدة وللمواد المتقاربة، بغية تنويع طرق وأساليب تقديم المعلومات للتلاميذ وتزويدهم بالمعلومات والمعارف الضرورية وكيفيات تدريبهم على إيجاد الحلول لكل المشكلات التي تواجههم والاستفادة من المعارف المكتسبة وإرسائها وتحويرها إلى سلوكيات على أرض الواقع والإعداد لتلميذ فاعل في الحقل التربوي .

- أولياء التلاميذ:

تعمل مؤسسة التربية والتعليم على خلق جو من التواصل في إطار الشراكة بين الأسرة والمدرسة في عملية التربية على إشراك الأولياء من خلال عقد الجلسات التنسيقية التشاورية في المسائل الخاصة المتعلقة بتمدرس أبنائهم بما يعود بالنفع على الحياة المدرسية، وهذا وفق المادة (5) من القانون التوجيهي (08-04)، التي تنص على أنه: " تقوم المدرسة في مجال التنشئة بالاتصال الوثيق مع الأسرة التي تعتبر امتدادا لها بتنشئة التلاميذ على القيم الروحية والأخلاقية والمدنية للمجتمع الجزائري والقيم الإنسانية ، وكذا مراعاة قواعد الحياة في المجتمع"، وبالتالي تعتبر الأسرة امتدادا طبيعيا للمدرسة وهي بمثابة مؤسسة اجتماعية للتنشئة الاجتماعية، تتعاون بشكل جاد مع المدرسة في ترسيخ القيم الروحية والأخلاقية والمدنية والقيم الإنسانية للمجتمع والتربية على المواطنة وقواعد العيش معا بسلام.

إضافة إلى ذلك المادة (25)، والتي تنص على أنه: "يشارك الأولياء بصفتهم أعضاء في الجماعة التربوية مباشرة في الحياة المدرسية بإقامة علاقات تعاون دائمة مع المعلمين والمربين ورؤساء المؤسسات، وبالمساهمة في تحسين ظروف تمدرس أبنائهم، كما يشاركون

بطريقة غير مباشرة عن طريق ممثليهم في مختلف المجالس التي تحكم الحياة المدرسية المنشأة لهذا الغرض"، حيث تم التأكيد من خلال هذه المادة على ضرورة ودور الأولياء في المشاركة في الحياة المدرسية كداعمين أساسيين للعملية التربوية التي تستهدف أبنائهم باعتبار الأولياء طرفا فاعلا في الجماعة التربوية، وإقامة علاقات تعاون دائمة ومستمرة مع الأساتذة والمربون ورؤساء المؤسسات ويساهمون في تحسين ظروف التمدرس، ويشاركون في مختلف المجالس التي تحكم الحياة المدرسية عن طريق ممثليهم من جمعيات أولياء التلاميذ المعتمدة، بالإضافة إلى توسيع هامش مشاركتهم في تربية أبنائهم عن طريق تقديم الاقتراحات التي من شأنها إثراء التشريع المدرسي، وإقامة شراكة حقيقية بين الأولياء والمدرسة، عن طريق فتح قنوات الحوار والتواصل مع الهيئة المركزية والمتمثلة في وزارة التربية الوطنية ومديريات التربية .

- **الشركاء الاجتماعيين والمتدخلين الاقتصاديين:**

يقصد بالشريك كل شخص له صلة دائمة لمؤسسة التربية والتعليم وتعنى بهم فروع التنظيمات النقابية المسجلة بالمؤسسة وجمعيات أولياء التلاميذ المعتمدة، ويقصد بالمتدخلين كل شخص يشارك في الحياة المدرسية بنشاطات ذات صلة بمؤسسة التربية والتعليم، ويتمثل المتدخلون في مختلف الوزارات والهيئات الوطنية الرسمية، حيث يعمل الشركاء والمتدخلون في اطار تفتح المدرسة على المحيط من خلال تفعيل العلاقة القائمة بينهما على تبادل المعلومات والتنسيق والتشاور، لضمان استقرار المؤسسة وسيرها الحسن لتجسيد التعليم النوعي الذي يتطلب التلاؤم بين الفعل التربوي من جهة والمطلب الاجتماعي من جهة ثانية، الذي يتطلب تدخل مختلف الفاعلين والشركاء من جماعات محلية وهيئاتها والحركة الجمعوية والمنظمات المهنية في مشاريع تربوية اجتماعية.

جـ – تأطير الحياة المدرسية:

تعد مؤسسة التربية والتعليم مرفقا عموميا تحكمه ضوابط وقوانين الخدمة العمومية وتتوزع مسؤولية تأطير الحياة المدرسية بها وتنشيطها على صنفين من الهياكل تشتغل داخل المؤسسة التربوية ونذكرها على النحو التالي :

– الإدارة المدرسية:

تتشكل الإدارة المدرسية من مجموعة من العناصر البشرية الفاعلة وهي أساس نجاح العملية التعليمية التعلمية داخل مؤسسات التربية والتعليم، تعتمد القدرة على التنظيم والتسيير كأحد مقوماتها وتحفيز الفاعلين من خلال توجيه كل ما يمتلكونه من مقدرات وإمكانيات ومهارات فنية نحو تحقيق الأهداف المنشودة في تحسين الآداءات الفردية للتلاميذ والأساتذة، وبالتالي رفع المردود المدرسي للمؤسسة بشكل عام، وهذا من خلال تحقيق التوافق والانسجام بين أعضاء الفريق التربوي والإداري، وترتكز العلاقات التي تربطها على المبادئ الأساسية للخدمة العمومية للتربية والتعليم، وتعمل على توفير الجو الملائم وضمان ظروف العمل الضرورية التي تمكن مؤسسة التربية والتعليم من آداء مهامها، والسهر على تحسين الحياة المدرسية بتعزيز العلاقات بما يكفل الحكامة في التسيير بكفاءة تمكنها من تسيير جهود الموظفين نحو انجاز أعمالهم بطريقة سليمة وصحيحة، تسهم في تحقيق الجودة والنوعية عن طريق ترشيد استعمال الوسائل والهياكل والتجهيزات المتوفرة للأغراض المنوطة بها، حيث ترتكز إدارة المؤسسة التربوية في تسييرها، على مختلف المجالس التي تحكم الحياة المدرسية، والمتمثلة في المجالس الإدارية والمجالس البيداغوجية، التي تمثل الإطار التشاوري والتشاركي لمختلف الأعضاء، وتعتمد الأسلوب الجماعي في تسيير المؤسسة، وترقية وتوظيف استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال باستعمال مواقع الأرضية الرقمية للنظام التربوي ومختلف الفضاءات المخصصة للتلاميذ والأساتذة والأولياء.

- المجالس:

تنص المادة (140) من القرار رقم (65) الذي يحدد تنظيم الجماعة التربوية على أنه: " ترتكز إدارة مؤسسة التربية والتعليم في تسييرها على مختلف المجالس المنصوص عليها في المادة (25) من القانون (08-04)، وتتنوع المجالس إلى ثلاثة أنواع حسب طبيعة مهامها وهي مجالس بيداغوجية ومجالس تربوية ومجالس إدارية، وأهم مهامها أنها تساعد مدير المؤسسة في تسيير الثانوية وتعتبر هيئات للتشاور والحوار والتنسيق بين مختلف الفاعلين في الحياة المدرسية.

* **المجالس البيداغوجية:** هي مجالس تعنى بالقضايا البيداغوجية والتعليمية ونذكرها على النحو التالي:

٠**مجلس القسم:** ينشأ لكل فوج تربوي مجلس القسم، ومن مهامه دراسة كل المسائل ذات الصلة بالقسم والتنسيق بين أعضاء المجلس وضمان الانسجام في المعايير المعتمدة لتقييم عمل التلاميذ وتقييم آداء ومردود كل تلميذ من حيث النتائج المدرسية والمواظبة والانضباط.

٠**مجلس التعليم:** ويتشكل من أساتذة المادة الواحدة أو المواد المتقاربة إضافة إلى هيئة التأطير بالمؤسسة، ومن مهامه التشاور وضمان حصيلة نتائج التلاميذ في التقييمات والامتحانات الرسمية، ويقترح برنامج النشاط المتعلق بتحسين النتائج المدرسية، ويهتم بدراسة المواقيت الرسمية والتعليمات التربوية والإطلاع على المناهج والوثائق المرافقة لها، وتحديد كيفية تطبيقها وضبط الوسائل التعليمية والتجهيزات الملائمة لتنفيذها ويقترح رزنامة سنوية للجلسات التنسيقية والندوات التربوية الداخلية لكل مادة، ويقوم بإعداد خطة لمتابعة وتيرة تنفيذ البرامج التعليمية، كما يقوم بإعداد المخطط السنوي للتقويم البيداغوجي لأعمال التلاميذ بما فيها المشاريع البيداغوجية ومناقشة القضايا المادية وكيفية استعمال الاعتمادات المالية المخصصة للوسائل التعليمية وإثراء المكتبة المدرسية.

٠مجلس القبول والتوجيه في التعليم الثانوي العام والتكنولوجي: يعتبر من المجالس البيداغوجية والذي يتولى مجموعة من المهام المتعلقة بعملية التوجيه المدرسي واتخاذ القرارات بناءا على اقتراحات مجالس الأقسام ومجلس أساتذة السنة الرابعة متوسط، والتي تتعلق بقبول وتوجيه التلاميذ في السنة الأولى والثانية ثانوي وتحويل التلاميذ المقبولين والموجهين إلى ثانوية أخرى، في حالة عدم فتح الشعبة الموجهة إليها التلميذ وتوجيه التلاميذ غير المقبولين في السنة الثانية إلى التعليم المهني وإعادة توجيه التلاميذ المعيدين في السنة أولى ثانوي إلى جذع مشترك آخر، وإعادة توجيه التلاميذ المعيدين في السنة الثانية إلى شعب إخرى.

– **المجالس التربوية:** وتظم مجلسا واحدا وهو:

٠مجلس التأديب: وهو مجلس تربوي يتولى على الخصوص مجموعة من المهام تتعلق باقتراح الاجراءات الكفيلة بحماية الوسط المدرسي، وفقا للتوجيهات العامة للنظام الداخلي للمؤسسة والمساهمة في تحسين ظروف التمدرس والحياة المدرسية وتشجيع ومكافأة التلاميذ الذين يتحلون بالسلوك الحسن والمساهمة في تقويم سلوك التلاميذ، من خلال التوجيه إلى لجان مختصة تنشأ لهذا الغرض والبت في الأخطاء التي يرتكبها التلاميذ والناجمة عن الإخلال بإحكام النظام الداخلي للمؤسسة.

– **المجالس الإدارية:** تعتبر المجالس الإدارية من الركائز التي تستخدمها المؤسسة في التسيير ونذكر منها:

٠مجلس التنسيق الإداري: يساعد المدير في التسيير اليومي للمؤسسة، وهو بمثابة الإطار الإداري الملائم للتشاور والتنسيق بين أعضاء الفريق الإداري في المسائل المتعلقة بتحسين تسيير المؤسسة وظروف تمدرس التلاميذ، ويعمل على وضع الترتيبات الكفيلة بتحسين الممارسات في مجال قيادة المؤسسة باعتماد معايير ومؤشرات تسمح بتحقيق الأهداف المحدّدة، ويهدف إلى توحيد وتضافر جهود جميع الأعضاء، وإعداد برامج العمل وتنفيذها وتنسيق عمل مختلف المصالح، وضمان الشروط الضرورية لتمدرس التلاميذ وترقية

استعمال التكنولوجيات الحديثة في جميع مجالات التسيير، وإرساء الثقة والشفافية داخل المؤسسة بانتهاج أسلوب الحوار والتشاور مع جميع الفاعلين وضمان الاستقرار داخل المؤسسة بتطبيق النصوص التنظيمية والتشريعية وتشجيع تنفيذ ميثاق أخلاقيات قطاع التربية الوطنية وتذليل كل الصعوبات التي تعيق سير المؤسسة.

٠**مجلس التسيير والتوجيه:** وهو من بين المجالس الإدارية الذي يساعد مدير المؤسسة من مهامه المصادقة على مشروع المؤسسة والنظام الداخلي ومشروع ميزانية الثانوية والحساب المالي، ويتولى الاقتراحات المتعلقة بالتسيير البيداغوجي ومشاريع ترميم الثانوية، وتجهيزها وتوسيعها وإبرام الصفقات والاتفاقيات ويحدّد قائمة التجهيزات والعتاد القابل للإسقاط والمسائل القضائية وتسوية الخلافات المرتبطة بالحياة المدرسية ويعمل على ترقية الحياة المدرسية وقبول الهبات والوصايا، ويبدي رأيه في التنظيم العام للثانوية ويقترح تحسين ظروف العمل وتضافر الجهود لتجسيد الأهداف المسطرة.

د – تنظيم الحياة المدرسية:

إن القرار رقم 22 المؤرخ في: 12 جويلية 2018 والذي يهدف إلى تحديد التوجيهات العامة لإعداد النظام الداخلي لمؤسسة التربية والتعليم ، حيث يعد النظام الداخلي للمؤسسة وثيقة مكتوبة تحدد حقوق وواجبات أعضاء الجماعة التربوية وقواعد العيش معا، وكذا الضوابط التي يلتزمون بها والتي تقتضي احترام الآخرين وحفظ كرامتهم وصون حرمة المؤسسة، ونبذ السلوكيات المنافية للأخلاق وكل أشكال العنف والتسيب، كما يراعي مجموعة من المحاور الأساسية أولها يتمثل في تنظيم مؤسسة التربية والتعليم وسيرها، ويشمل تحديد شروط الدخول واستعمالها وتخصيص فضاءات مهيأة للمعاقين حركيا واحترام مواقيت الدخول والخروج وتنظيم وتأطير الحركات الكبرى والاستراحة والمطعم المدرسي والنظام النصف الداخلي، بالإضافة إلى تحديد إجراءات تنقل التلاميذ خارج المؤسسة لممارسة التربية البدنية والرياضية وأي نشاطات تربوية أخرى وحسن استعمال الهياكل والتجهيزات واستعمال الفضاءات التربوية والتربوية ومختلف الهياكل وكيفية استغلالها حتى

تؤدي دورها على أفضل وجه ممكن ليستفيد من خدماتها التربوية والبيداغوجية، والتي تتمثل في المخابر والمكتبة وقاعة التوثيق والإعلام المدرسي، وسير وحدة الكشف والمتابعة، والمحور الثاني بتمثل تنظيم الحياة المدرسية وذلك من خلال المشاركة في تجسيد مشروع المؤسسة والالتزام بتطبيق جداول التوقيت وضبط مواظبة التلاميذ وتنظيم المراجعة والمذاكرة الجماعية للدروس والتقييمات الدورية لمكتسبات التلاميذ، وتنظيم حصص المعالجة البيداغوجية وحصص الدعم والمشاركة في النشاطات العلمية والثقافية والرياضية وتنظيم وتاطير خرجات التلاميذ البيداغوجية والترفيهية ، والمحور الثالث ويتمثل في الوقاية والأمن وذلك بإعداد مخطط للوقاية والأمن والاعتناء بنظافة الجسد والهندام وارتداء المئزر وفق المواصفات المطلوبة ، والمحافظة على نظافة المؤسسة والمشاركة في تزيينها، والمحور الرابع ويتمثل في استعمال وسائل الإعلام والاتصال المؤسساتية والشخصية وأهمها استعمال أجهزة الإعلام الآلي واستعمال الهاتف والانترنيت وشبكات التواصل الاجتماعي .

هـ – خدمات الحياة المدرسية:

هناك مجموعة من الخدمات تقدمها الحية المدرسية منها:

* **المعالجة البيداغوجية وحصص الدعم:** ورد في القرار رقم 66 المؤرخ في 12 جويلية 2018، الذي يحدد التوجيهات العامة للنظام الداخلي في محوره الثاني المتعلق بالحياة المدرسية أهم الخدمات التي تقدمها الحياة المدرسية، ومن بينها المعالجة البيداغوجية وحصص الدعم، تثمينا لما ورد في ديباجة القانون التوجيهي 08-04 "لا ينبغي الاكتفاء بتربية واحدة للجميع بل يجب أن نتطلع إلى تربية أفضل لكل فرد"، ويعني أن النجاح للجميع هو الهدف ولا يمكن ذلك إلا باستغلال إمكانيات كل تلميذ أقصى استغلال، وعليه فإن المعالجة البيداغوجية التي أدرجت ضمن مهام المدرس تشكل أداة ضبط وتعديل ضروري لتحسين مردود المدرسة، وتقليص نسبة التسرب المدرسي وهي العمليات التي يمكن أن تقلص من الصعوبات التي يواجهها المتعلمون ومن النقائص التي يعانون منها، والتي يمكن أن تؤدي بهم إلى الإخفاق، ولا يتحقق ذلك إلا بإجراءات مختلفة يتصدرها التدخل

البيداغوجي المستمر، وتمارس بصفة دائمة عن طريق تصحيحات مدمجة في المسار البيداغوجي حتى لا تتحول هذه النقائص إلى نقائص غير قابلة للعلاج، وتنطلق المعالجة من تشخيص الصعوبات والعمل على تقديم نشاطات تعلمية للتلميذ حسب الفوارق الفردية لتمكينه من استدراك نقائصه، عن طريق وضع خطة للمعالجة البيداغوجية تستهدف التلاميذ الناجحين إلى الأقسام العليا من خلال اجتيازهم الامتحانات الاستدراكية والتلاميذ دوي النتائج المتدنية ، الذين يعانون صعوبات على المستوى المعرفي والتحصيلي، بعد إجراء التقييمات الدورية المختلفة لمكتسبات التلاميذ، انطلاقا من إجراء الفحوصات التشخيصية وتقويم مكتسبات الأولية للتلاميذ التي تجرى مطلع كل الدخول المدرسي، للوقوف غلى مدى تمكن التلاميذ من إرساء معارفهم السابقة وتمكنهم منها، إضافة إلى تقديم حصص الدعم البيداغوجي والذي يمس كل التلاميذ، قصد تقوية معارفهم ومكتسباتهم وبالموازاة مع ذلك يتم التكفل بالتلاميذ المعنيين، ومرافقتهم نفسيا وتربويا بإجراء مقابلات إرشادية وتحفيزية من طرف مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي، لمساعدتهم على اكتشاف قدراتهم وإمكانياتهم وكيفية استغلالها من اجل الرفع من مستوى أداءاتهم حتى يتمكنوا من مواصلة دراستهم في يسر وسهولة وفي جو تسوده الطمأنينة والسعادة .

***النشاط الاجتماعي:** ورد في المادة (7) من القانون(08-04)، " يضمن النشاط الاجتماعي للتلاميذ مجموع الإعانات المتعددة والمرتبطة على الخصوص باقتناء الوسائل التعليمية والأدوات المدرسية والنقل والتغذية والصحة المدرسية والنشاطات الثقافية والرياضية والترفيهية ".

– **النشاطات الرياضية والعلمية والثقافية:** وورد في آخر بند من المادة (4) والذي ينص على أنه: "تمنح جميع التلاميذ ممارسة النشاطات الرياضية والثقافية والفنية والترفيهية والمشاركة في الحياة المدرسية و الجماعية"، حيث تم التركيز على ترقية النشاطات الرياضية والعلمية والثقافية والترفيهية، وتنظيم الأنشطة المكملة للمدرسة والتي تمثل النشاط الإبداعي والترفيهي للتلاميذ، وتعزيز ممارسة هذه الأنشطة في جميع المستويات والعمل على تطوير

المسرح وزيارة المواقع الأثرية والتاريخية والمتاحف، دعما لأهداف البرامج التعليمية، وتطوير المهارات العلمية والاجتماعية والحس الجمالي والروحي والاعتزاز والثقة بالنفس من خلال إعداد برنامج سنوي على شكل مسابقات علمية وثقافية ورياضية، وتشجيع التلاميذ على إنشاء النوادي الثقافية والرياضية والمشاركة فيها، وتنظيم زيارات بيداغوجية للمؤسسات الصناعية والاقتصادية والمزارع الفلاحية، في إطار الانفتاح على المحيط والتكامل مع العمل بالمشروع البيداغوجي، واقتراح برنامج تربوي يتيح للتلاميذ مشاركتهم في متعة القراءة (كتابات إبداعية، أعمال يدوية، رسومات، أو منتجات موضوع معرض ....)، والحرص على تنظيم أنشطة احتفالية خلال المناسبات والأعياد الدينية والوطنية في نهاية كل فصل وكذلك في إطار الأسبوع الوطني للإعلام بمساهمة الجماعات المحلية ومختلف الفاعلين والمتدخلين الاجتماعيين.

- **الصحة المدرسية:** وتمثل مجموعة الخدمات الصحية التي يتم تقديمها للتلاميذ، من اجل تعزيز صحتهم وصحة المجتمع من خلال المدارس، ومن بين أهدافها تحديد ومعرفة أهم المشكلات الصحية والعمل على اكتشاف الأمراض مبكرا في الوسط المدرسي، ومراقبة البيئة المدرسية والحد من الأمراض المعدية، ونشر التوعية الصحية والحرص على توفير وضمان الخدمات الصحية للتلاميذ وتوفير كل شروط الرعاية الصحية ومراقبة سلامة التغذية، وتنفيذ ومتابعة مختلف النشاطات والبرامج الصحية التي توفرها وزارة الصحة في المجتمع المدرسي، ويتمثل برنامج النشاطات الصحية وفق التعليمة الوزارية المشتركة رقم: 02 مؤرخة في 28 ماي 2000 المتعلقة بمهام والتزامات أطباء الصحة المدرسية، في إجراء فحوصات للتلاميذ من خلال الزيارات الطبية المنتظمة للكشف، وتشمل كل الأفواج البيداغوجية، كما يحدد نشاطات المتابعة والتربية الصحية والتلقيح ومراقبة النظافة والملائمة الصحية في المؤسسات التربوية التابعة لوحدة الكشف.

– **النقل المدرسي:** توفير خدمات النقل المدرسي له الفضل الكبير في استمرار التلاميذ في متابعة دروسهم، خاصة الإناث منهم القاطنون في القرى والأرياف البعيدة عن التجمعات السكنية، ولهذا تسعى وزارة التربية الوطنية دائما ووزارة التضامن الوطني وبمساعدة برنامج الولاية، إلى توفير الحد الكافي من حافلات النقل المدرسي لتغطية العجز والتكفل بنقل التلاميذ والحد من ظاهرة الاكتظاظ ، بتوفير العدد الكاف من وسائل النقل.

– **التغذية المدرسية:** وتعتبر من المسائل المهمة في المجتمع، فهناك اليوم وعي اجتماعي بأهمية التغذية وتأثيرها الكبير على صحة الإنسان، حتى تؤمن نموه السليم الجسدي والعقلي والوقاية من الأمراض المختلفة، واكتساب التلاميذ العادات الغذائية السليمة بالإضافة إلى أهميتها في تعزيز التربية والتعليم .

– **الإرشاد المدرسي:** ورد في الفصل السادس من القانون (08 – 04)، والذي يظم ثلاث مواد كاملة، حيث يعتبر الإرشاد المدرسي فعلا تربويا يهدف إلى مساعدة كل تلميذ طوال تمدرسه على تحضير توجيهه، وفقا لاستعداداته وقدراته ورغباته وتطلعاته، ومقتضيات المحيط الاجتماعي والاقتصادي، لتمكينه تدريجيا من بناء مشروعه الشخصي والقيام باختياراته المدرسية عن دراية، وأن الإرشاد المدرسي يتماشى ويتفاعل ويتكامل مع ما تهدف إليه العملية التعليمية التعلمية ويسعى إلى تحقيق أهداف الفرد والجماعة التربوية من خلال جملة العمليات والنشاطات والأدوار التي يقدمها مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي في مجالات الإعلام والاتصال والتوجيه والإرشاد والمرافقة والتكفل ومتابعة و تقييم النتائج المدرسية وكذا التدريب على المهارات الحياتية والشخصية وهذا قصد مساعدة التلميذ على فهم ذاته وشخصيته ويتعرف على قدراته وإمكانياته وكيفية استغلالها على أحسن وجه ممكن ليتمكن من مواصلة دراسته بسهولة ويسر في جو مفعم بالحيوية والسعادة والنشاط، ويشكل الإرشاد المدرسي سيرورة بيداغوجية، تهدف إلى تنمية المواهب والقدرات وتستدعي سلوكات حية من جانب الأساتذة ومستشاري التوجيه والإرشاد والقائمين على المدرسة تتجه نحو

مرافقة التلاميذ في مسارهم الدراسي، ونظرا للحاجة الماسة إلى دعم التكفل بالقضايا التربوية والنفسية والاجتماعية للتلاميذ بآليات تعتمد أكثر على تجديد أساليب تنظيم الحياة المدرسية، بتنشيط الإصغاء باعتباره عملا إرشاديا في المؤسسات، فتم إنشاء خلايا الإصغاء والمتابعة النفسية والتربوية بالثانويات بمنشور وزاري رقم: 291 مؤرخ في 2014/08/20، والتي تهدف إلى معالجة الجوانب المترتبة عن مظاهر التوتر والعنف وآثارها المباشرة وغير المباشرة وحل النزاعات وفض الصراعات المتوقع حدوثها بالوسط المدرسي من خلال الوساطة، والتكفل بالقضايا والمشاكل ذات الصلة بتمدرس التلاميذ، وفتح فضاء الحوار لتمكين التلاميذ من التعبير عن مختلف اهتماماتهم وانشغالاتهم المدرسية، والعمل على تعديل بعض السلوكيات المضرة بالحياة المدرسية عن طريق الإصغاء والإقناع .

2 – عرض ومناقشة نتائج الدراسة حسب الفرضية الثانية: النص القانوني مفعل في الواقع التربوي.

أ – الفاعلون في الحياة المدرسية بالثانوية:

المادة (28): من القرار رقم 65 مؤرخ في 12 جويلية 2018 وتنص على أنه " يخضع تمدرس التلاميذ إلى نصوص تنظيمية تتضمن توجيهات رسمية وتعليمات ، ومناهج تعليمية ومواقيت ، ويتمتع التلاميذ بحقوق ويلتزمون بواجبات تساهم في إعدادهم لحياة مدرسية وللمسؤولية في المجتمع " .

يسعى التلاميذ بكل جدية إلى الاستثمار في المعارف وبذل كل مجهوداتهم مستغلين كل إمكانياتهم وما توفره المؤسسة من مقدرات على تشجيع العمل الفردي والجماعي ، قصد توسيع دائرة المدركات المعرفية لديهم ، وتحقيق أفضل النتائج المدرسية والمساهمة في رفع أداءات المؤسسة، وتبين نتائج الفصلين الأول والثاني أن نسبة النجاح فاقت 66 % وفي شعبة التقني رياضي حققت نسبة 100 %، إضافة إلى ذلك أن التلاميذ يتمتعون بكل حقوقهم من خلال التكفل التام من حيث النقل والإطعام ويتعايشون مع بعضهم في كنف الانسجام والاحترام المتبادل ويدلون بآرائهم بكل حرية فيما يتعلق بحياتهم المدرسية مباشرة وعن طريق ممثليهم في مختلف المجالس كما توفر المؤسسة سجل خاص بالاقتراحات لهذا الغرض.

وتنص **المادة (65)**، من نفس القرار الوزاري السابق ذكره "يشكل الموظفون العاملون بمؤسسة التربية والتعليم فريقا متماسكا ومنسجما تسوده روح التعاون والمسؤولية والمبادرة التي تساعدهم على تنفيذ برامج عمل المؤسسة في جو ملائم ".

ويمكننا القول أن الأسرة التربوية لثانوية المجاهد جربوع الحاج تتكون من فريق شاب يضطلع في كنف التعاون والتآزر والتكامل بالمهام الموكلة إليه في إطار الوظائف الخاصة بكل موظف في جو من الانسجام والتوافق التامين.

ب – تأطير الحياة المدرسية وتقييمها:

الجدير بالذكر أنه توزع مسؤولية الحياة المدرسية وتنشيطها ومتابعتها على صنفين من الهياكل تشتغل داخل الثانوية وهذا وفقا للمادة (14) من القرار الوزاري رقم 65 مؤرخ في 12 جويلية 2018 ويتعلق بكيفيات تنظيم الجماعة التربوية وهما:

* إدارة المؤسسة والمتمثلة في سلطة مدير المؤسسة، ومصالح الثانوية (المصلحة البيداغوجية والمصالح الاقتصادية) .

* المجالس البيداغوجية والإدارية التي تنظم الحياة المدرسية داخل مؤسسة التربية والتعليم.

حيث سجلنا من خلال اطلاعنا على سجل مجلس التنسيق الإداري باعتباره يمثل الإطار الملائم للتشاور والتنسيق بين أعضاء الفريق الإداري في المسائل المتعلقة بتحسين تسيير المؤسسة وظروف تمدرس التلاميذ، منذ الدخول المدرسي سجلنا اجتماعات يومية للمجلس تحضيرا للدخول المدرسي ومعالجة كل المشكلات لإنجاح الدخول المدرسي والتكفل بانشغالات التلاميذ والأولياء، وتوفير الكتاب المدرسي وبيعه، وتسليم منحة المعوزين 3000 دج، ومواصلة عملية تسجيل التلاميذ وتحصيل الإرادات وفتح المطعم المدرسي، وتحسين ظروف التمدرس من نظافة وإنارة وتوفير الوسائل والأدوات .... كما سجلنا منذ شهر نوفمبر إلى غاية 28 مارس 2019 انعقاد 15 جلسة تنسيقية بمعدل جلسة في كل أسبوع، وكانت أهم ما ورد في جدول أعمالها قضايا الحياة اليومية بالمؤسسة من صيانة وتنظيف خزان الماء، والنظافة وحماية البيئة والتدفئة، وتشكيل جمعية أولياء التلاميذ، وتشكيل الجمعية الثقافية والرياضية والنوادي بالمؤسسة، التحضير للاختبارات الفصلية للفصل الأول والثاني والتحضير لمجالس الأقسام في نهاية الفصلين الأول والثاني، ودراسة وضعية هياكل المؤسسة ، وبعض المتفرقات وتقييم الجلسات السابقة.

إلى جانب ذلك سجلنا اجتماع واحد لمجلس التوجيه والتسيير وذلك بتاريخ 2018/12/17 بغرض فتح الأظرفة الخاصة بالاستشارة، لاختيار ممون للثانوية فيما يخص الخضر والفواكه واللحوم البيضاء والحمراء والخبز، وعموما يمكننا القول أن مجموع الجلسات

التنسيقية وجلسة مجلس التوجيه والتسيير بعدد هائل من القضايا المدرجة ضمن جداول الأعمال المطروحة للنقاش والتشاور بين الأعضاء والإجراءات المتخذة بصورة جماعية التي مست مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والبيداغوجية كفيلة بتحقيق نوعا من الحكامة في التسيير التي تنشدها مدرسة الجودة والنوعية، والعمل بمشروع المؤسسة باعتباره تقنية حديثة ، ومنهجا في تسيير المؤسسات التعليمية وخطة ترسم معالم وأهداف المؤسسة، وتحدد منهجية وأدوات تحقيقها في فترة زمنية معينة يضعها أعضاء الجماعة التربوية بمشاركة الفاعلين والشركاء الاجتماعيين مع المؤسسة، ويعملون على تطبيقها لتحقيق الأهداف التي سطرتها لنفسها وفقا لأولوياتها وخصوصيتها، والإمكانيات المتاحة لديها في إطار المبادئ والأهداف العامة للسياسة التربوية الوطنية، وحسب الموارد البشرية والإعتمادات المالية والوسائل المادية المتوفرة، ويجب أن يكون التلميذ منطلق كل العمليات المسجلة في مشروع المؤسسة ومحورها وهدفها، وثانوية الشلال أعدت مشروع المؤسسة ويتم تنفيذه بأسلوب يعبر عن الانتقال من التسيير العمودي للمؤسسة الذي يولد الكثير من الإختلالات والنزاعات، وغير فعال إلى أسلوب أكثر ملائمة وتكيفا نتيجة مشاركة كل الفاعلين من مستشار التربية ومسير المصالح الاقتصادية ومستشار التوجيه والإرشاد المدرسي، باعتبار أنهم يمارسون مجموعة من المهام والأدوار المتقاربة والمتجاورة والتي تطمح للاستجابة أكثر للوضع الحقيقي للثانوية من خلال التكفل بحاجيات الفاعلين في المؤسسة ذاتها ومحيطها وشركائها، مما يجعل من تسيير الثانوية ممركزا ومفتوحا في آن واحد يشكل فيه التواصل والتفاعل امرأ مستمرا بين المركز والإطراف، ويحدد الأدوار والمسؤوليات بكل دقة ووضوح منطلقا من تحليل وضعية المؤسسة، والصعوبات التي تعترض التلاميذ والعمل على تقديم الاقتراحات البيداغوحية المقدمة من طرف الأساتذة بغية إيجاد الحلول الملائمة، حيث ركزت إدارة الثانوية على الجوانب التالية وأولتها أهمية كبرى وهي:

– الوضعية المادية وتتعلق بحجم المؤسسة وعدد الحجرات والتجهيزات ... والجانب المالي ويتعلق بالميزانية والموارد الأخرى والعمل على ترشيد النفقات.

–الوضعية البيداغوجية وتشمل ظروف التمدرس وعمليات التقويم والإعادة والتسرب ونتائج الامتحانات خلال 3 سنوات الأخيرة ووضع خطة من اجل تحسينها .

جـ – تنظيم مؤسسة التربية والتعليم وسيرها:

يمثل تنظيم وسير الثانوية كل العمليات الدائمة والقارة، وهي بمثابة التقليد اليومي السائد في المؤسسة، حيث يرتكز سير الثانوية وتنظيمها على النظام الداخلي للمؤسسة، وهـو وثيقـة مكتوبة يتم إعدادها من طرف مدير المؤسسة ويصادق عليها مجلس التوجيه والتسيير، وترسل للاعتماد من طرف مديرية التربية، وتشمل بنوده حقوق وواجبات أعضاء الجماعة التربوية، وتكريس قواعـــد العيش معا والضوابط التي يلتزمون بها، وتسلم نسخة لأولياء التلاميذ لإمضائها والمصادقة عليها بداية الدخول المدرسي، كما يتم تبليغ محتواه لكل أعضاء الفريق الإداري والتربوي العامل بالثانوية، وهناك جداريـة من الحجم الكبير خاصة بالنظام الداخلي للمؤسسة معلقة على مستوى مدخل الثانوية، متاح للجميع الاطلاع عليها، وتسهر إدارة الثانوية دوما على التقيد بمحتوى هذه الوثيقة الهامة، ضمانا للسيـــــر الحسن للنشاطات البيداغوجية والتربوية ومختلف المحطات القارة للحياة المدرسية بشكل دائم وفي جو ملائم، الأمر الذي ساهم في مواظبة التلاميذ على الحضور والمشاركة الدائمة في تحية ورفع العلم صباحا، مع تسجيل بعض الحالات نتيجة الغياب والتأخرات وهي بمثابة حالات قليلة جدا لا يمكنها أن تؤثر على السير الحسن للمؤسسة.

وفيما يخص الغيابات وبعد الاطلاع على السجل الخاص بالغيابات على مستوى الرقابة العامة، تم تسحيل 05 حالات غياب يوميا على أكثر تقدير على طول الموسم الدراسي 2019/2018، وفي الغالب هي غيابات مبررة بوثيقة، الأمر الذي جعل من الإدارة عدم تسجيل حالات استدعاء كثيرة للأولياء، وسجلت 12 حالة استدعاء فقط منذ بداية الموسم الدراسي، بعضها نتيجة الغيابات وبعضها الآخر من طرف الأساتذة .

وتسود حالة من الانضباط أثناء الحركة الكبرى للتلاميذ (الدخول والخروج والاستراحة) والتحلي بروح المسؤولية والتقيد بمختلف الضوابط واللوائح القانونية والتقاليد التربوية السائدة بالمؤسسة ساهم في الحد من انتشار المشكلات السلوكية، إذ انه لا توجد مشكلات سلوكية مطلقا في الوسط المدرسي وخصوصا ظاهرة العنف التي اجمع كل أعضاء الفريق الإداري أنها تكاد تكون منعدمة بمؤسستهم، إضافة إلى التزام التلاميذ بالحضور إلى رفع العلم واحترام مواقيت الدخول والخروج، وتسهر إدارة الثانوية بصفة جادة وفي جو يطبعه التعاون بين مختلف الموظفين الإداريين والتربويين على حسن استعمال المرافق والتجهيزات والمخابر والأدوات المخبرية واستعمال واستغلال المكتبة، وتنظيم وتاطير الحركات الكبرى والاستراحة، وتاطير تلاميذ النصف الداخلي أثناء الإطعام ومدة ما بين الفترتين الصباحية والمسائية من طرف مساعدي التربية مكلفين بهذا الغرض.

د – الخدمات التي تقدمها الثانوية:

وتتعلق بالنشاط الاجتماعي ويظم ثلاث مواد تتضمن العمل على الحد من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، وتوفير ظروف التمدرس والعمل على تطوير النشاط الاجتماعي داخل المؤسسات المدرسية، وذلك عن طريق الإعانات المتعددة والمرتبطة بالوسائل التعليمية والأدوات المدرسية، والنقل والتغذية والصحة المدرسية، والنشاطات الرياضية والثقافية والترفيهية، بمشاركة الجماعات المحلية والقطاعات المعنية .

حيث تسهر الثانوية على تقديم خدمات تعليمية تربوية وفقا لما نص عليه القانون التوجيهي، وتنفيذ مختلف البرامج التعليمية بأداء يضمن إكساب التلاميذ الكفاءات المستهدفة وإعدادهم وفق رسالة المدرسة الجزائرية، في التكوين المعرفي للمتعلمين وإكسابهم منهجيات في العمل تمثل قاعدة لكل الجهود التي يقدمها الفريق التربوي والإداري، بالإضافة إلى التكفل بمختلف جوانب الحياة المدرسية الاجتماعية والاقتصادية، والتي تتمثل في التحسين الدائم والمستمر لظروف التمدرس، بإقتناء الأدوات والوسائل التعليمية وتوفير كل المستلزمات المكتبية والإدارية بتخصيص ميزانية لهذا الغرض، وتوفير الكتاب المدرسي المجاني حيث

يستفيد منه 139 تلميذ، منهم 10 أيتام و114 معوزين و15 من أبناء القطاع، فيما يستفيد 124 تلميذ من منحة التمدرس للجماعات المحلية (3000 دج)، بالإضافة إلى التكفل بالتغذية المدرسية، حيث يستفيد من الإطعام في إطار النظام النصف الداخلي للمؤسسة 204 تلميذ، منهم 190 ممنوحين 14 تلميذ غير ممنوحين، والسهر الدائم من طرف مسييري المطعم على تحسين الوجبة الغذائية، من حيث كميتها ونوعيتها، بالإضافة إلى النقل المدرسي الذي يستفيد منه حوالي 200 تلميذ القاطنون بقرى ومداشر بلدية الشلال، وعددهم 14 تلميذ وكذلك التلاميذ القاطنون بقرى ومداشر بلدية أولاد ماضي والمقدر عددهم 165 تلميذ، إضافة إلى التلاميذ القاطنون ببلدية خطوطي سد الجير والبالغ عددهم 14 تلميذ والذين يزاولون دراستهم في شعبة تقني رياضي لعدم وجود الشعبة بثانوية خطوطي سد الجير، هذا وتسدي الثانوية أيضا مجموعة من الخدمات لفائدة تلاميذها عبر ما يتم انجازه من أنشطة في إطار الحياة المدرسية تغطي مختلف احتياجاتهم ونذكر منها :

– برمجة وتقديم حصص المعالجة البيداغوجية وحصص الدعم من طرف الأساتذة ويقتصر على مادة الرياضيات والفيزياء وعلوم الطبيعة والآداب واللغات الأجنبية وتعتبر غير كافية وغير منظمة ولا تنطلق من تشخيص الصعوبات ، وعدم ضبط قائمة التلاميذ المعنيين بعملية المعالجة.

– تنظيم وتأطير المراجعة الجماعية للدروس يقتصر على حراسة التلاميذ أثناء تأخر أو غياب الأستاذ ، أما استغلال المكتبة وقاعة المطالعة يتم وفق رزنامة معدة مسبقا في حدود ساعة لكل قسم في الأسبوع .

– الالتزام بتطبيق جداول التوقيت الذي ينظم تمدرس التلاميذ، والسهر على تنفيذ البرنامج والمخططات السنوية من طرف الأساتذة، مع تسجيل بعض الصعوبات منها العطل المرضية وعطل الأمومة والتأخرات والغيابات التي تؤثر على السير الحسن للدراسة ووضعية تنفيذ البرامج.

– المشاركة في النشاطات العلمية والثقافية والرياضية: حيث تم إجراء وإقامة نشاطات رياضية والمتمثلة في دورة واحدة في كرة السلة، وهي غير كافية وعدم إقامة أي نشاط ثقافي وعلمي وعدم إجراء منافسات فكرية بين الأقسام في مختلف المناسبات الدينية والوطنية وخاصة بمناسبة ذكرى يوم العلم، فيما سجلنا مبادرة مجموعة من تلميذات السنة الثالثة بالعمل التطوعي بتنظيف المحيط داخل المؤسسة، ولم نسجل أي مبادرة للمشاريع الفردية المتمثلة في المجلة الحائطية وعدم وجود الإذاعة كما كان سابقا، ولا نشاطات للمسرح والشعر والآداب.

– بالإضافة إلى تنظيم وتأطير خرجات بيداغوجية وترفيهية، وعددها 03 خرجات ترفيهية بتنظيم رحلات مدرسية إلى مدينة جميلة بولاية سطيف وتيكجدة بولاية البويرة، وعدم تسجيل أي زيارة بيداغوجية علمية للتلاميذ، خاصة السنة أولى ثانوي المقبلين على اختيارات التوجيه، والتعرف عن قرب على اختصاصات شعبة التقني رياضي بفروعها الأربعة وتشجيع التلاميذ وتعزيز رغبتهم والعمل على تربية الاختيارات لديهم نحو هذا التخصص العلمي قليل الانتشار.

– وفي مجال الصحة المدرسية و الرعاية الصحية حيث تم زيارة طبيب وحدة الكشف والمتابعة، واستفاد كل التلاميذ من عملية الفحص الطبي، إضافة إلى زيارة طبيب الأسنان مرة واحدة لفحص تلاميذ السنة أولى ثانوي فقط ، وإجراء زيارة الفرقة الطبية لمراقبة الأغذية ونظافة البيئة والمحيط، كما تم نقل 05 حالات مرضية من طرف الإدارة إلى الوحدة الجوارية للصحة ، وعدم وجود وحدة للكشف بمقر الثانوية يقلل من تقديم الرعاية الصحية للتلاميذ، وللإشارة فقط انه لا يوجد أي تلميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة مسجل بالثانوية.

– وفي مجال الإرشاد المدرسي تم إحالة 06 حالات فقط منها 03 سلوكية والأخرى مدرسية خلال الموسم الدراسي على خلية الإصغاء والمتابعة النفسية والتربوية، وتم التكفل بهذه الحالات على مستوى الخلية، الأمر الذي حال دون إحالتهم على مجلس التأديب، وبالتالي خلية الإصغاء غير مفعلة بشكل كاف لتقديم خدماتها المتمثلة في مساعدة التلاميذ على

تجاوز الصعوبات التي يعانون منها والتي تعترض مسارهم الدراسي نظرا لخصوصية المرحلة العمرية من جهة والاضطرابات النفسية والسلوكية الناجمة عنها من جهة ثانية، ومساعدتهم على حل المشكلات التي تواجههم، في حين تم إجراء مقابلات إرشادية من طرف مستشار التوجيه بهدف ضمان الصحة النفسية للتلاميذ ومساعدتهم على التوافق النفسي والتكيف الاجتماعي وتدريبهم على المهارات الشخصية والحياتية، إضافة إلى تقديم حصص إعلامية جماعية، في حين أن خلية الإعلام والتوثيق غير ثرية بكل المعلومات وغير متاحة في فضاءات الثانوية ليتم استغلالها من طرف التلاميذ، لما لها من أهمية في توسيع دائرة المدركات المعرفية حول المنافذ الجامعية والتكوين والتعليم المهنيين وإجراءات القبول والتوجيه .. وغيرها ، ومنحصرة في جدارية صغيرة بمكتب المستشار، كما تم إقامة يوم إعلامي حول المنافذ الجامعية من طرف أستاذين من جامعة محمد بوضياف وهذا في إطار فعاليات الأسبوع الوطني للإعلام بالإضافة إلى حملة تحسيسية من طرف رجال الشرطة حول مكافحة المخدرات والوقاية منها ، ونشير هنا أن مقاطعة تدخل مستشار التوجيه هي قطاع غير واسع ، يتكون من ثانوية ومتوسطة فقط ومجموعة من المدارس الابتدائية ، الأمر الذي يسمح له بتغطية كل النشاطات رغم كثرتها وتعددها ورغم اختلاف المستويات التعليمية انطلاقا من السنة الخامسة ابتدائي إلى السنة الثالثة ثانوي ويمكنه من التدخل بفعالية ويضمن مستوى أداء مميز لمستشار التوجيه من حيث الخدمات التي يقدمها.

3 – مناقشة الفرضية العامة للدراسة:

بعد التطرق لمناقشة نتائج الفرضية الأولى التي تبين أن القوانين والقرارات الناظمة للحياة المدرسية تجعل من المدرسة فضاء مفعما بالحياة يحقق فيه التلاميذ ذواتهم، وان القوانين والنصوص التنظيمية تستجيب تماما لأحدث النظريات النفسية والاجتماعية والتربوية التي تناقش بعد الحياة المدرسية في النهوض بشخصية المتعلم وتفتح قدراته، واكتسابه المزيد من المعايير الاجتماعية على نحو منظم، ويتعلم أدوارا اجتماعية جديدة حين يعرف حقوقه وواجباته، وأساليب ضبط انفعالاته، والتوفيق بين حاجاته وحاجات الآخرين، كما تساعده

على اكتساب المهارات الأساسية اللازمة للتعامل السليم مع البيئة الطبيعية والاجتماعية والتكنولوجية والتكيف معها بفاعلية، ويرى العلماء والباحثون في هذا المجال أن المتعلم يجب أن يحقق التعلم والتكيف، لأن التكيف الاجتماعي المدرسي يعد متغيرا مهما من متغيرات الشخصية، ويؤكدون على أن الخبرات التي يكتسبها التلاميذ تعد إحدى المصادر المهمة في تكيفهم وتنمية قدراتهم على إقامة علاقات ايجابية ناجحة، في المواقف الاجتماعية المختلفة من خلال اكتسابهم الاتجاهات والمعارف والأنماط السلوكية التي تنمي عملية التنشئة الاجتماعية والأخلاقية، وكيفية إعدادهم وتدريبهم وتأهيلهم لمواجهة حياتهم المستقبلية وتأدية دورهم الايجابي في المجتمع .

أما الفرضية الثانية والمتعلقة بمدى تفعيل هذه القوانين ومن خلال البيانات المستقاة من ميدان الدراسة عن طريق الملاحظة بالمشاركة، فإنه تبين لنا أنه هناك تفعيل جزئي أو نسبي للقوانين بما يستجيب لخصوصية العلاقات التربوية بين مختلف الفاعلين للجماعة التربوية وتبقى النشاطات الصفية تحتل اكبر حيز من الاهتمام لدى الإدارة التربوية وهو ما يحد من حرية ونشاط المتعلم إذ يجد نفسه مجبرا على الالتزام بقواعد الانضباط داخل المؤسسة والصف الدراسي، كما تبين أن ميدان الدراسة يتوفر على جميع المرافق التي من شانها النهوض بالحياة المدرسية، وأنها غير مستغلة بما يتماشى والنصوص القانونية ومختلف النظريات النفسية والتربوية، وعليه يمكن الإقرار بعدم تحقق الفرضية العامة ، وهناك عدم توافق بين القوانين الناظمة للحياة المدرسية والواقع التربوي الذي تتفاعل معه.

4 – نتائج الدراسة:

تعتبر هذه دراستنا الحالية الحياة المدرسية بين النص القانوني والواقع التربوي، محاولة للكشف على أهم النصوص التشريعية والتنظيمية المنظمة للحياة المدرسية، ومدى مساهمتها في تحقيق حياة مدرسية مفعمة بالسعادة والحيوية والنشاط، وهذا انطلاقا من صياغة تساؤلات البحث والإجابة عليها، توصلنا إلى وجود خلل على مستوى تطبيق القوانين بصفة

سلسة تدفع إلى تحقيق وإضفاء الحيوية والنشاط على الحياة داخل الثانوية، ومن خلال تحليل نتائج الدراسة نستنتج ما يلي:

– أن الإصلاحات التربوية عرفت حركية ونشاطا وتجدد، بحيث لم تتوقف الإصلاحات الجزئية، التي لعبت دورا كبيرا في النهوض بالحياة المدرسية.

– أن النصوص التشريعية المتمثلة في القانون التوجيهي حددت المبادئ والأسس وغايات النظام التربوي الجزائري وأسس لحياة مدرسية وفق ضوابط الجودة والنوعية.

– إن النصوص التنظيمية تؤسس لحياة مدرسية مفعمة بالحيوية والسعادة.

– مضمون النصوص القانونية التنظيمية والمتمثلة في القرارات الصادرة بتاريخ 12 جويلية 2018 بمختلف موادها تتلاءم مع مؤشرات جودة الحياة المدرسية التي تفرضها التحديات الداخلية والخارجية وينشدها المجتمع.

– إن المناشير الوزارية المتنوعة التي تساهم في تأطير وتنظيم الحياة المدرسية بمثابة دعائم للقرارات والنصوص وتحدد الإجراءات العملية وتساهم في تنظيم تدخل مختلف الفاعلين في الحقل التربوي.

–جملة النصوص القانونية المتعلقة بالحياة المدرسية تهدف إلى تحسين ظروف تمدرس التلاميذ وتحدد العلاقات بين مختلف أطراف الجماعة التربوية وتظبطها وتجعل من المدرسة فضاء للحوار والتشاور البناء من اجل تحقيق الاستقرار داخل الوسط المدرسي والحد من النزاعات والصراعات والخلافات وبالتالي تحسين الفعل التربوي والرفع من اداءات التلاميذ ومردود المؤسسة التعليمية.

– مختلف النصوص التشريعية والتنظيمية وخاصة القرارات الوزارية الأخيرة غير مفعلة بشكل مناسب وتطبيقها شكليا بثانوية الشلال.

– يسود الثانوية نوع من الانسجام والتوافق بين أعضاء الجماعة التربوية من حيث التنسيق والتعاون في تحقيق حياة مدرسية يطبعها الاستقرار مبنية على العلاقات نتيجة طول مدة المكوث للموظفين بالمؤسسة، مما تولد عليه الرتابة المملة التي طغت على تسيير المؤسسة.

– تساهم المجالس البيداغوجية والتربوية والإدارية بشكل فعال من خلال الحلول التي تقترحها في حل مختلف المشكلات وتعمل على التخفيف من الصعوبات التي تواجه سيرورة تمدرس التلاميذ رغم قلتها.

– يعمل مختلف أعضاء الجماعة التربوية جاهدين على انجاز مهامهم خدمة لمصلحة المؤسسة باعتبارها مرفقا عموميا.

– التقيد بالقرارات والمناشير ساهم في تحسين نوعية بعض من الخدمات المقدمة وهذا وفق احتياجات ومتطلبات التلاميذ، خاصة من الناحية البيداغوجية وفي جانب النقل المدرسي التي تتكفل به الجماعات المحلية.

– عدم التكفل بعملية المعالجة والدعم البيداغوجيين بشكل دائم ومتواصل أدى الى تدني مستوى التحصيل الدراسي، وأثر على مستوى النتائج المدرسية سواء كانت امتحانات رسمية(بكالوريا) أو نتائج فصلية للتلاميذ، ومردود الثانوية بشكل عام.

– عدم تأسيس جمعية أولياء التلاميذ بالمؤسسة ينتج عنه عدم التواصل اللائق بين الأولياء وإدارة المؤسسة، ويعكس هذا عدم اهتمام الأولياء في الانخراط بصفة رسمية.

– عدم برمجة النشاطات الثقافية والرياضية يدفع التلاميذ إلى الملل والتذمر وكره الجو السائد بالمؤسسة، على الرغم من توفر المرافق اللازمة.

– عدم تفعيل دور مستشار التوجيه بشكل كامل يؤثر على الراحة النفسية والمدرسية للتلاميذ، وغياب فضاءات الإعلام والتوثيق أحيانا وعدم تشغيلها بفعالية يؤثر على بناء أو تربية الاختيارات لدى التلاميذ وعدم تكيفهم مع مختلف المسارات الموجهين إليها.

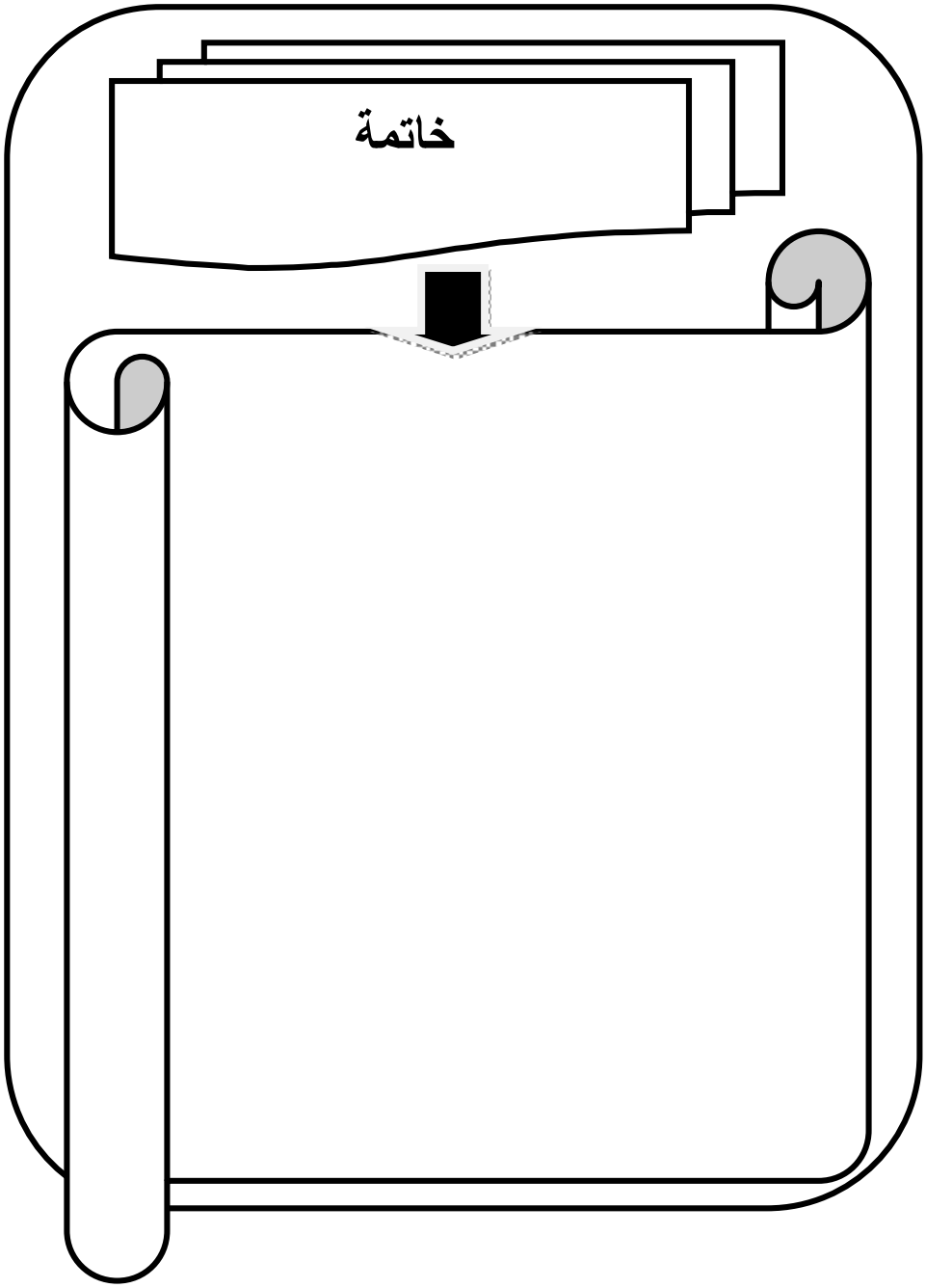
خاتمة

خاتمة:

يمكننا القول أن المدرسة اليوم وفي وقتنا الحاضر الذي يطبعة ويطغى عليه عالم التكنولوجيا لم تعد فضاء للتعليم والتلقين منعزلة عن المجتمع، بل أصبحت مدرسة للحياة وفضاء للسعادة والطمأنينة يشعر فيها المتعلم بالدفء وشاعرية الانتماء، هذه المدرسة هي مدرسة المواطنة والإبداع والتفاعل والتشاور والحوار البناء والايجابي بين كل المتدخلين في الحياة المدرسية، من أعضاء الجماعة التربوية وكل فعاليات المجتمع، وان تنظيم الحياة المدرسية بنصوص قانونية تحكم العلاقات بين مختلف الأطراف وتنظم أدوارهم وتساهم في تنشيط وتأطير الحياة المدرسية بمجموعة من الآليات، كفيل بالمساهمة في تنمية القدرات البيداغوجية والنفسية والاجتماعية والتأهيلية للمتعلم، وتجعل منه إنسانا صالحا لوطنه وأمته، مبدعا ومبتكرا وخلاقا .

إن المدرسة التي تنشدها القرارات الأخيرة المتعلقة بالحياة المدرسية تمثل النقلة النوعية لمدرسة الجودة والنوعية التي تطبعها السيرورة التي تطمح إليها جميع مكونات الأسرة التربوية ، وينعم الفاعلون فيها بالسعادة والحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، وفي مقدمتهم التلاميذ باعتبارهم هدف سامي من كل جهد، يتربون على نبذ العنف والانعزالية والإقصاء، ويتبنون مبدأ الحوار البناء والمشاركة الفعالة مع باقي المتدخلين في تفعيل الحياة المدرسية وتنشيطها في فضاء تسوده المحبة والصداقة، يجعل المدرسة منفتحة على محيطها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ويساهم في تطويرها كل الأطراف المعنية سواء بصفة مباشرة أو بصفة غير مباشرة، ولا شك أن تضافر جهود كل هذه الإطراف والحرص الدائم والمستمر على تفعيل النصوص القانونية المتمثلة في مختلف القرارات الوزارية التي تنظم الحياة المدرسية والسهر على تنفيذ كل ما جاء فيه بعناية كبيرة ، والاستغلال الأمثل لدور المجالس البيداغوجية والتربوية والإدارية ومتابعة تنفيذ كل الإجراءات المتخذة من طرفها في تسيير وإدارة مختلف القضايا المتعلقة بالحياة اليومية والاجتماعية والاقتصادية للمؤسسة، سيخلق مدرسة يشعر فيها الكل بالحياة والنشاط ويتحقق فيها النجاح والتفوق والتميز .

إن ما تحقق من خلال الدراسة الحالية تثبت النتائج الايجابية التي حققتها الإصلاحات التربوية في المدرسة الجزائرية، خاصة ما تعلق بالإطار التشريعي الذي يستجيب لأحدث النظريات التربوية، وما تنادي به المنظمات العالمية والدولية في التربية، فالمدرسة في الجزائر منفتحة على العالم ومتفاعلة مع كل التغيرات الحادثة فيه .

غير أن نقص الإمكانات والثقافة المحلية كثيرا ما تحد من آثار الإصلاحات والتجديد على مستوى القوانين التي لن تعطي نتائجها وثمارها، إلا بالارتقاء بمختلف الفاعلين في المدرسة الجزائرية، ولئن كانت هذه الدراسة قد سلطت الضوء على التشريعات الناظمة للحياة المدرسية فإنه من الأحرى بالباحثين في مختلف تخصصات التربية وعلومها البحث في ادوار الفاعلين في الحياة المدرسية والعلاقات التربوية وتأثيرها على تنشيطها، كما لا نغفل دور الهيكل والفضاء الفيزيقي للمدرسة وما تتوفر عليه من مرافق .

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى إسهام النصوص القانونية في ازدهار الحياة المدرسية وجعلها فضاء مفعما بالحياة، يتمكن فيه كل أطراف الجماعة التربوية من أداء مهامهم في جو يسوده الاحترام المتبادل، ويحقق فيه التلاميذ ذواتهم، واستعملنا منهج تحليل المحتوى للوقوف على مدى تناسب التشريعات التربوية التي تتناول الحياة المدرسية مع الواقع التربوي، حيث أن الكشف عن هذا الواقع واستقراءه وفقا للقوانين اقتضي دراسة حالة لمؤسسة تربوية لنكشف من خلالها الحياة المدرسية في مختلف جوانبها، وتم اختيار ثانوية الشلال كمؤسسة تعكس توجهات المنظومة التربوية وما توفره للنهوض بالحياة المدرسية من وسائل مادية وبشرية، حيث توصلنا إلى أن النصوص القانونية تؤسس لحياة مدرسية مفعمة بالحيوية والسعادة والنشاط، ومضمونها يتلاءم مع مؤشرات جودة الحياة المدرسية ونوعيتها التي تفرضها التحديات الداخلية والخارجية، وأن مختلف النصوص التشريعية والتنظيمية وخاصة القرارات الوزارية الأخيرة غير مفعلة بشكل مناسب.

Résumé de l'étude:

Le but de cette étude est de déterminer dans quelle mesure les textes juridiques contribuent à l'épanouissement de la vie scolaire et en font un espace vivant où toutes les parties de la communauté éducative peuvent s'acquitter de leurs tâches dans une atmosphère de respect mutuel. Les élèves utilisent la même méthode d'analyse pour déterminer si la législation en matière d'éducation est appropriée La vie scolaire avec la réalité de l'éducation, car la divulgation de cette réalité et son extrapolation conformément aux lois ont nécessité l'étude de cas d'un établissement d'enseignement afin de révéler la vie scolaire sous différents aspects. Elle a été choisie comme cascade, car une institution reflète les orientations du système éducatif et ses perspectives d'avancement. Nous avons constaté que les textes légaux établissaient une vie scolaire dynamique, heureuse et active, et que son contenu était conforme aux indicateurs de la qualité et de la qualité de la vie scolaire imposés par des défis internes et externes, et que les divers textes législatifs et organisationnels, en particulier les récentes décisions ministérielles, ne sont pas correctement mis en œuvre.

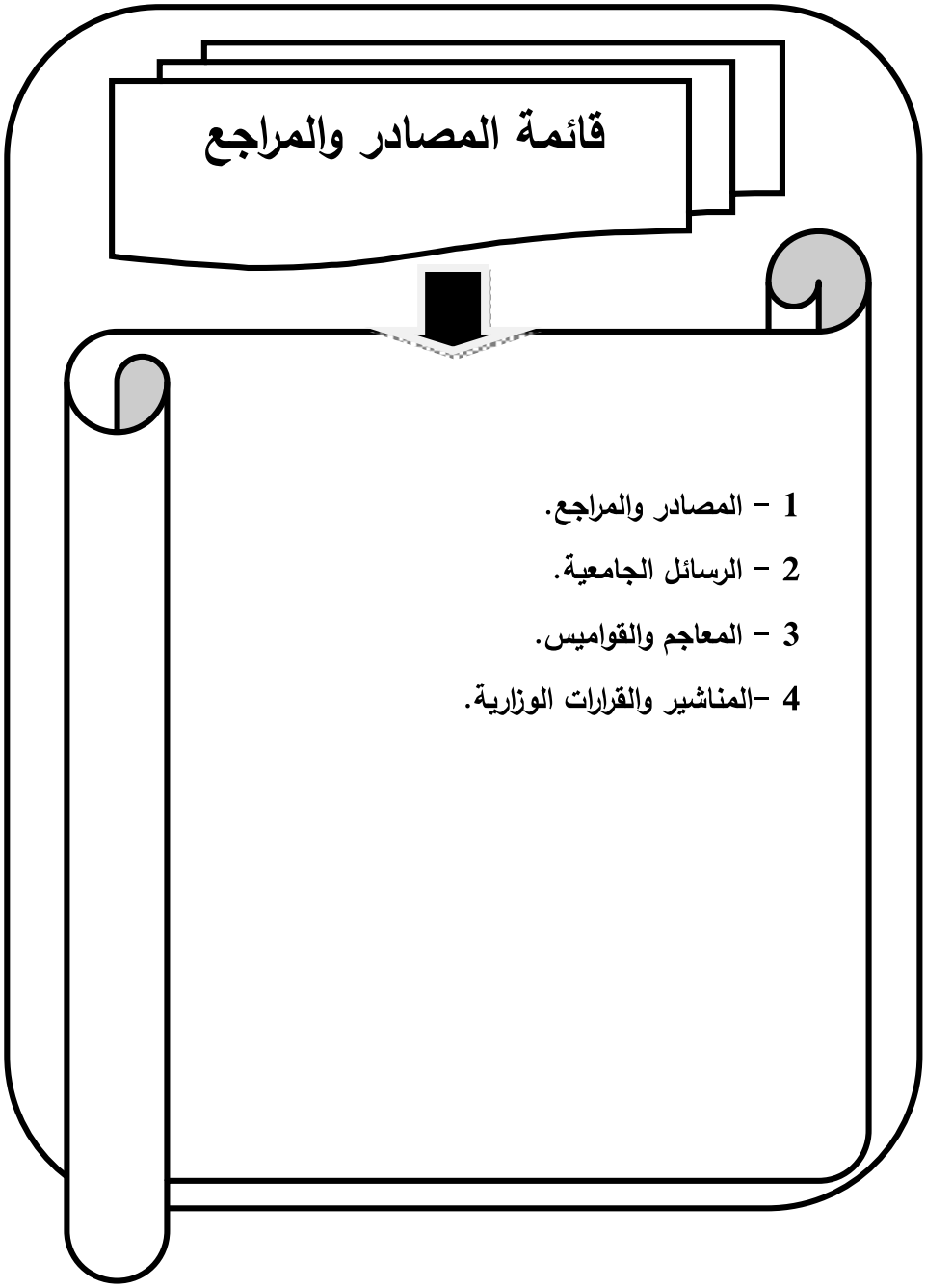

1 – المصادر والمراجع.

2 – الرسائل الجامعية.

3 – المعاجم والقواميس.

4 –المناشير والقرارات الوزارية.

1 - المصادر والمراجع:

1- د.علي اسعد وصفة ، د.جاسم الشهاب: علم الاجتماع المدرسي ، الكويت ، ط1، 2003 .

2 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية : العدد 4 ، الجزائر ، 27 /2008/01 .

3- عبد الوهاب بن حفيظ وآخرون : منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية ، المدرسة في عيون الأولياء ، تونس 2015 .

4-عبد الجواد العيدودي وآخرون : الحياة المدرسية بالمدارس الابتدائية ، وثيقة ارشادية، وزارة التربية والتكوين ، تونس ، 2009 .

5 - وزارة التربية الوطنية والشباب: دليل الحياة المدرسية ، المغرب ، سبتمبر 2003.

6 - د. جميل حمداوي: تدبير الحياة المدرسة، شبكة الألوية، المغرب، ط 1 ، 2015

7- د.بشرى النية:المدخل لدراسة العلوم القانونية ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، المغرب،2016.

8- المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية ، وحدة التشريع المدرسي ، الجزائر 2005 .

9- بوبكر بن بوزيد: إصلاح التربية في الجزائر ، دار القصبة للنشر ، 2009 .

10- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية : العدد 4 ، الجزائر ، 27 /2008/01 .

11- وزارة التربية الوطنية : اللجنة الوطنية للمناهج ، المرجعية العامة للمناهج ، نسخة معدلة ، الجزائر، طبعة 2016 .

12 - وزارة التربية الوطنية : اللجنة الوطنية للمناهج ، الدليل المنهجي لإعداد المناهج ، نسخة مكيفة مع القانون التوجيهي (08-04) .

13 - د. خالد البورقادي: مفتش التعليم الثانوي التأهيلي ، الحياة المدرسية وتفعيل القيم، المغرب، 2016 .

14 - النشرة الرسمية لوزارة التربية الوطنية ، عدد خاص ، فيفري 2008 ، ص 28

15- وحدة التشريع المدرسي ، المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية، الجزائر، 2005

16- احمد ازوي: تحليل المضمون ومنهجية البحث الشركة الوطنية للطباعة والنشر، المغرب، 1993 .

17- عبد الرحمان سيد سليمان: مناهج البحث ، عالم الكتب ، عين شمس، مص، .2014

18- د. لؤي عبد الفتاح / د. بن العابدين حمزاوي: الوجيز في البحث العلمي وتقنياته ، مكتبة القادسية ، المغرب ، 2012 .

- فوضيل ديليو وآخرون:أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، دار البعث، قسنطينة، 1999 .

2- الرسائل الجامعية:

1- مراد سيرطعي: مذكرة ماجيستر علم الاجتماع التربوي ، تقرير مشروع اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية 2001 ، إشراف د/ مراد زعيمي ، جامعة عنابة،2008/2007.

2- الطالب إبراهيم هياق: اتجاهات أساتذة التعليم المتوسط نحو الإصلاح التربوي في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التربية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ، قسم علم الاجتماع ، جامعة قسنطينة، قسنطينية 2011/2010.

3 - دراسة شرين عدنان إسماعيل حشايكة(2016):" دور الإدارة المدرسية في توفير بيئة مدرسية آمنة، اطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير ، جامعة النجاح فلسطين،2016.

4- دراسة أمل بنت محمد علي عبد الله الشلتي (1431هـ) بعنوان :" أثر منظومة البيئة المدرسية في تنمية القيم الإبداعية التشكيلية لمادة التربية الفنية بالمرحلة الثانوية من وجهة نظر المعلمات، دراسة لنيل درجة الماجستير، جامعة أم القرى، 2010.

5- بوتليليس مراد: تطور التعليم في الجزائر من 1830 إلى 2011،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة السانية ، وهران، 2014.

6- يلحسين رحوي عباسية، النظام التعليمي الابتدائي بين النظري والتطبيقي، رسالة دكتوراه جامعة السانية ، وهران،2012.

3- المعاجم والقواميس:

1- احمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتب لبنان، بدون طبعة، لبنان، 1978 .

2 - فؤاد شاهين: موسوعة علم النفس، منشورات عويدات مع المطبوعات الجامعية الفرنسية، ط1، مصر، 1997.

3 - محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، بدون طبعة، مصر، 2006.

4 - عدنان مصلح: معجم علم الاجتماع، دار أسامة للنشر والتوزيع، بدون طبعة، الأردن، 2010.

4 - المناشير والقرارات الوزارية:

- القانون التوجيهي للتربية الوطنية 08-04 مؤرخ في 23 جانفي 2008.

2- القرار رقم 65 مؤرخ في 12 جويلية 2018، ويحدد كيفيات تنظيم الجماعة التربوية وسيرها.

3- القرار رقم 66 مؤرخ في 12 جويلية 2018، ويحدد التوجيهات العامة لإعداد النظام الداخلي لمؤسسة التربية والتعليم .

4- القرار رقم 67 مؤرخ في 12 جويلية 2018، ويحدد كيفيات إنشاء مجلس الأساتذة في المدرسة الابتدائية.

5- القرار رقم 68 مؤرخ في 12 جويلية 2018، ويحدد كيفيات إنشاء مجلس القسم في المتوسطة والثانوية وسيره .

6- القرار رقم 69 مؤرخ في 12 جويلية 2018، ويحدد كيفيات إنشاء مجلس التعليم في المتوسطة والثانوية وسيره .

7- القرار رقم 70 مؤرخ في 12 جويلية 2018، ويحدد كيفيات إنشاء مجلس التربية والتسيير في المتوسطة وسيره .

8- القرار رقم 71 مؤرخ في 12 جويلية 2018، ويحدد كيفيات إنشاء مجلس التوجيه والتسيير في الثانوية وسيره .

9- القرار رقم 72 مؤرخ في 12 جويلية 2018، ويحدد كيفيات إنشاء مجلس التنسيق الاداري في المتوسطة والثانوية وسيره .

10- القرار رقم 73 مؤرخ في 12 جويلية 2018، ويحدد كيفيات إنشاء مجلس التأديب في المتوسطة والثانوية وسيره .

11- القرار رقم 74 مؤرخ في 12 جويلية 2018، ويحدد كيفيات إنشاء مجلس القبول والتوجيه في التعليم الثانوي العام والتكنولوجي وسيره .

12- ميثاق أخلاقيات قطاع التربية الوطنية 29 نوفمبر 2015، ويمثل المرجعية لمجموعة المبادئ الأخلاقية وتعزيز الانخراط الطوعي فيها للأفراد والجماعات التي تتشكل منها الجماعة التربوية .

13 - المنشور الإطار 2018 - 2019 رقم 1053 مؤرخ في 24 جوان 2018، والذي يحدد إطار التوجه العام الذي يندرج فيه التحضير للسنة الدراسية 2018-2019 وسيرها إلى جانب الأعمال والإجراءات المعتادة المتعلقة باستئناف تمدرس التلاميذ .

14 – المنشور رقم 291 مؤرخ في20 أوت 2014، والمتعلق بإنشاء خلايا الإصغاء والمتابعة النفسية والتربوية بالثانويات.

15- المنشور رقم: 526 مؤرخ في 20 نوفمبر 2006، والمتعلق بتشكيل اللجنة البيداغوجية والتكفل بالتلاميذ.

الملاحق

ملحق رقم (1):الخريطة الإدارية للمؤسسة.

ملحق رقم (2):الخريطة التربوية للمؤسسة.

ملحق رقم (3):بطاقة فنية للمؤسسة.

ملحق رقم (4): نتائج التلاميذ في الفصل الأول.

ملحق رقم (5): نتائج التلاميذ في الفصل الثاني.

ملحق رقم (6): منشور خلية الإصغاء والمتابعة النفسية والتربوية.

ملحق رقم (7): منشور وزاري رقم 1183مؤرخ في: 2018/07/22 يتعلق بقرارات الحياة المدرسية.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التربية الوطنية

مديرية التربية لولاية المسيلة

السنة الدراسية: 2018/2019

الجهاز التربوي

المؤسسة:	ثانوية الجربوع الحاج - الشلال	التعداد	داخلي	ن/ داخلي	خارجي	المجموع	منهم إناث
البلدية:	الشلال	التلاميذ	0	0	420	420	264
الدائرة:	الشلال	عدد الأفواج				15	

موظفو باب 02-31/31	مناصب	موظفو باب 02-31/31	مناصب	موظفو باب 02-31/31		مناصب
مدير ثانوية	1	ممرض مؤهل		عامل مهني صنف 1	عامل مهني من الصنف الأول	
ناظر ثانوية	1	مساعد تمريض رئيسي للصحة العمومية		مخزني		
مقتصد رئيسي		مساعد تمريض للصحة العمومية		طباخ صنف 1		
مستشار رئيسي للتربية		مساعد رئيسي للتربية		مسؤولة غسل		
مقتصد	1	ملحق بالمخبر		بواب مؤسسة	عامل مهني من الصنف الثاني	1
مستشار التربية	1	تقني في المخبر والصيالة		عامل مهني صنف 2		
مستشار رئيسي للتوجيه والإرشاد م.م		عون ادارة رئيسي		طباخ مطعم صنف 2		1
متصرف محلل		كاتب مديرية		بياضة مرقعة		
ممرض ممتاز للصحة العمومية		عون ادارة		عامل مهني من الصنف 3		
مستشار التوجيه والإرشاد م.م	1	معاون تقني في المخبر		سائق سيارة من الصنف 1		
ممرض متخصص للصحة العمومية		مساعد التربية		سائق سيارة من الصنف 2		
مفتش للصحة العمومية		مساعد المصالح الإقتصادية		موظفو باب 33/31		مناصب مفتوحة
مشرف رئيسي للتربية		كاتب		عون الوقاية من المستوى 2		
مساعد متصرف		عون مكتب		عون الوقاية من المستوى 1		1
مساعد وثائقي أمين محفوظات رئيسي		عون تقني في المخبر		عامل مهني من المستوى الثالث 3		1
مستشار التوجيه المدرسي والمهني		عون حفظ البيانات	2	عامل مهني من المستوى الثاني 2		2
ملحق رئيسي بالمخبر	1	رئيس مخزن	1	عامل مهني من المستوى الأول 1		10
مساعد وثائقي أمين محفوظات		رئيس مطعم		سائق سيارة من المستوى 2		
نائب مقتصد	1	مسؤول المصلحة الداخلية		سائق سيارة من المستوى 1		
مشرف التربية	6	ممون مخزن		مجموع المناصب المالية المفتوحة		33
ممرض حاصل على شهادة دولة		مسؤول خدمة داخلية				
ملحق الادارة	1	مسؤول مطبخ				

الرقم:	525	التاريخ:	2018-07-22
هذه الخريطة تلغي و تعوض سابقتها			
بتاريخ:		تحت رقم:	

مدير التربية

وليد بلهوشات

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التربية الوطنية

السنة الدراسية :	السنة الدراسية :2019/2018

مديرية التربية لولاية:	المسيلة - 28

ثانوية المجاهد جربوع الحاج
البريد الجزائر
بتاريخ 2018/08/15
تحت رقم : 483

الخريطة التربوية

المؤسسة:	ث/جربوع الحاج - الشلال	البلدية:	الشلال	الدائرة:	الشلال

الجذعان المشتركان	علوم وتكنولوجيا		آداب		المجموع	
	التلاميذ	الأفواج	التلاميذ	الأفواج	التلاميذ	الأفواج
	90	2	25	1	115	3

انشعب والمستويات		السنة الثانية		السنة الثالثة		المجموع	
		التلاميذ	الأفواج	التلاميذ	الأفواج	التلاميذ	الأفواج
اداب وفلسفة		29	1	19	1	48	2
لغات اجنبية		10	1	20	1	30	2
علوم تجريبية		32	1	19	1	51	2
رياضيات		0	0	0	0	0	0
تسيير واقتصاد		18	1	12	1	30	2
تقني رياضي	هـ ميكانيكية	5	1	12	1	17	2
	هـ كهربائية	0	0	0	0	0	0
	هـ مدنية	10	1	19	1	29	2
	هـ الطرائق	0	0	0	0	0	0
المجموع		104	6	101	6	205	12

المناصب التربوية المفتوحة

1	لغة ايطالية	4	ادب عربي
1	هـ. ميكانيكية	0	لغة امازيغية
0	هـ. كهربائية	2	علوم إسلامية
1	هـ. مدنية	1	فلسفة
0	هـ. الطرائق	3	تاريخ وجغرافيا
0	رئيس اشغال	3	رياضيات
0	رئيس ورشة	3	علوم فيزيائية
1	تسيير واقتصاد	2	علوم طبيعية
2	تربية بدنية ورياضية	3	لغة فرنسية
1	اعلام الي	3	لغة إنجليزية
0	موسيقى	0	لغة المانية
0	رسم فني	0	لغة إسبانية

تكنولوجيا

مجموع المناصب التربوية المفتوحة	31

الحصيلة	تعمقري	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	المجموع العام
	التلاميذ	115	104	101	320
	الأفواج	3	6	6	15

مدير التربية

الرقم: 526	التاريخ: 2018-07-25
هذه الخريطة تلغي سابقتها	
الرقم:	بتاريخ :

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التربية الوطنية

المفتشية العامة

مديرية التربية لولاية

بطاقـــــة فنيـــة للمؤسســـة

1- تعريف المؤسسة

المؤسسة	البلدية	الدائرة	تاريخ الإنشاء	النمـــــط	رقم التعريف الوطني
ثانوية المجاهد جروع الحاج/الشلال	الشلال	الشلال	2006	200/800	28090040920

نظام الدراسة	البريد الإلكتروني	الهاتف	الفاكس	المساحة المبنية
نصف داخلي	lyceeechelal@gmail.com	035427121		3360

2- التأطير الإداري: رقم الخريطة الإدارية الأخيرة:116 تاريخها:2017/07/25 مجموع الموظ

المديـــــر			الناظـــــر			
اللقب والاسم	الأقدمية في المنصب	تاريخ التنصيب بالمؤسسة	مدة المكوث بالمؤسسة	اللقب والاسم	الأقدمية في الرتبة	تاريخ التنصيب بالمؤسسة	مدة المكوث بالمؤسسة
ضباب جلول	4 سنوات	2015/11/18	إلى يومنا هذا	حواص بوبكر	3 سنوات	2016/10/02	عام واحد

المستشار في التربية			المسيـــــر المـــــالي			مستشار ر للتوجيه والإرشاد م م			
اللقب والاسم	الأقدمية في الرتبة	تاريخ التنصيب بالمؤسسة	مدة المكوث بالمؤسسة	اللقب والاسم	الأقدمية في الرتبة	تاريخ التنصيب بالمؤسسة	مدة المكوث بالمؤسسة	اللقب والاسم	الأقدمية في الرتبة	تاريخ التنصيب بالمؤسسة	مدة المكوث بالمؤسسة
بورويس بلقاسم	7سنوات	2008/09/11	إلى يومنا هذا	قرياض وهيبة	سنتين	2017/01/19	إلى يومنا هذا	قرة عياش	سنة	2017/09/18	إلى كتابة هذا

موظفو الأمانة	مساعدو التربية	موظفو م الاقتصادية	عمل مهنيون(1)	أعوان و. و الأمن	مجموع
03	03	01	01	01	09

- (1) جميع الأصناف. - يستثنى من الإحصائيات في هذا الجدول موظفو التأطير الإداري المذكورون أعلاه

جمعية أولياء التلاميذ: منعقدة: (نعم)/(لا) رقم قرار ..... تاريخه ..... كيفية قانونها الأساسي على ضوء المرسوم 2012: (نعم)/(لا).
إسم ولقب رئيسها: ..... أمين المال: ..... مساهمتها المالية: 2011 ..... 2012 ..... 2013 .....

3- ظروف التمدرس

الماء		الكهرباء		التدفئة		هل التلاميذ في حاجة إلى: نصف داخلية		داخلية		النقل المدرسي على مسافة 2.5 كلم:			احتياجات أخرى
نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	متوفر	ناقص	غ متوفر	
*		*		*		*	*			*			

4- المرافق والوسائل

عدد حجرات الدراسة	عدد المخابر العلمية	عدد الورشات	التجهيز العلمي (متوفر-ناقص-منعدم)	عدد مخابر الإعلام الآلي	وحدة الكشف والمتابعة (نعم- لا)	عدد المطاعم	عدد السكنات الإلزامية	عدد السكنات المشغولة
20	04	00	متوفر	01	لا	01	05	04

المشغولة من ذوي الحق فيها	المشغولة من غيرهم	المشغولة من خارج قطاع التربية	المشغولة من قطاعي التربية	عدد المرافق	طاقتها الإجمالية	عدد المرافق المشغولة	عدد المطاعم	طاقتها الإجمالية	مخزن عام
04	/	/	/	/	/	/	01	200	01

عدد المكاتب الإدارية	قاعة الإجتماعات	قاعة العلاج	عدد مخزن التعليم التقني	نوع وسيلة النقل وحالتها	المكتبة
08	/	/	/	/	01

قاعة المطالعة (نعم- لا)	عدد القاعات	مساحتها الإجمالية	عدد المساحات الخضراء	مساحتها الإجمالية	قاعة الرياضة (نعم- لا)	ملعب نوع مالتيكو (نعم- لا)	مضمار سباق السرعة (نعم- لا)
نعم	01	60,70م2	01	2000م2	نعم يمكنها غير صالح للاستعمال	لا	لا

ميدان سباق العدو 2/1 الطول (نعم- لا)	مضمار رملي الحلة (نعم- لا)	مضمار الوثب الطويل (نعم- لا)	المدرج (العدد)	قاعة الأساتذة (العدد)			
لا	نعم	نعم	01	01			

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التربية الوطنية

مديرية التربية لولاية: المسيلة

المؤسسة: ثانوية جمروع الطاح ..
المسلال

كشف النتائج خلال

المستويات	الشعب	عدد التلاميذ المسجلين	النتائج المدرسية					
			≤ 10	%	9.99.8	%	أقل من 8	%
السنة الأولى ثانوي	ج.م / آداب	39	25	64,10	14	35,89	00	00
	ج.م / علوم	89	51	57,30	31	34,83	07	07,86
	المجموع	128	76	59,37	45	35,15	07	05,46
السنة الثانية ثانوي	2 ت ر ج م	12	11	91,66	01	08,33	00	00
	2 ت ر ج ت	03	03	100	00	00	00	00
	2 ت ر ج ع	17	14	82,35	03	17,64	00	00
	2 ت ر ج ت	22	18	81,81	04	18,18	00	00
	2 ت ر ج ف	25	22	88	03	12	00	00
	2 ت ر ج ر	07	07	100	00	00	00	00
	المجموع	86	75	87,20	11	12,79	00	00
السنة الثالثة ثانوي	3 ت ر ج م	16	14	87,50	02	12,50	00	00
	3 ت ر ج ت	09	06	66,66	03	33,33	00	00
	3 ت ر ج ع	16	10	62,50	05	31,25	01	06,25
	3 ت ر ج ت	34	20	58,82	12	35,29	02	05,88
	3 ت ر ج ف	31	15	48,38	13	41,93	03	09,67
	3 ت ر ج ر	18	08	44,44	08	44,44	02	11,11
	المجموع	124	73	58,87	43	34,67	08	06,45
المجموع العام		338	224	66,27	99	29,28	15	04,43

حرر بـ: المسيلة في 2019/01/22

إمضاء رئيس المؤسسة

المدير

جلول ضباب

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التربية الوطنية
مديرية التربية لولاية: المسيلة

المؤسسة: ثانوية جريوع الحاج "
المسلال

نتائج التلاميذ خلال
الفصل: الثالث 2019/2018

1- التعليم العام

المستويات	الشعب	عدد التلاميذ المسجلين	النتائج المدرسية					
			≥ 10	%	9.99 - 8	%	أقل من 8	%
السنة الأولى ثانوي	ع م / آداب	38	28	73,68	08	21,05	02	05,26
	ع م / علوم	90	52	57,77	26	28,88	12	13,33
	المجموع	128	80	62,5	34	26,56	14	10,93
السنة الثانية ثانوي	ع ت / فرنسية	12	09	75,00	03	25,00	00	00
	ع ت / انجليزية	03	03	100	00	00	00	00
	ع ت / إسبانية	17	09	52,94	07	41,17	01	05,88
	ع ت / ع	22	18	81,81	04	18,18	00	00
	ع ت / خ	25	22	88,00	03	12,00	00	00
	ع ت / آ	07	07	100	00	00	00	00
	المجموع	86	68	79,06	17	19,76	01	01,16
السنة الثالثة ثانوي	ت3 / فرنسية	16	12	75,00	04	25,00	00	00
	ت3 / انجليزية	09	05	55,55	02	22,22	02	22,22
	ت3 / إسبانية	16	08	50,00	06	37,50	02	12,50
	ع3 / ت	34	22	64,70	08	23,52	04	11,76
	ع3 / ف	31	15	48,38	12	38,70	04	12,90
	ع3 / آ	18	03	16,66	09	50,00	06	33,33
	المجموع	124	65	52,41	41	33,06	18	14,51
المجموع العام		338	213	63,01	92	27,21	33	09,76

حرر بـ: المسيلة في 31/05/2019

إمضاء رئيس المؤسسة

المدير
جلول ضباب

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التربية الوطنية

مديرية التعليم الثانوي العام و التكنولوجي
الرقم : 291/ 14/0.0.3

الجزائر في 20/08/ 2014

إلـــى

السيدات و السادة مديري التربية (للتنفيذ والمتابعة)
السيدات والسادة مفتشي التربية الوطنية (للمتابعة)
السيدات والسادة مديري الثانويات(للتطبيق)

الموضوع :إنشاء خلايا الإصغاء و المتابعة النفسية والتربوية بالثانويات.

تجسيدا للتوصيات المنبثقة عن الأعمال الدراسية الخاصة بظاهرة العنف في الوسط المدرسي والمتابعة اليومية في الميدان لحالات التوتر النفسي، تبينت الحاجة الماسة إلى دعم التكفل بالقضايا التربوية والنفسية والاجتماعية للتلاميذ بآليات تعتمد أكثر على تجديد أساليب تنظيم الحياة المدرسية بتنشيط الإصغاء باعتباره عملا إرشاديا في المؤسسات قصد معالجة هذه القضايا في حينها، قبل أن تستفحل وتؤثر سلبيا على العملية التعليمية - التعلمية.

وعليه، وبالنظر لأهمية الإصغاء، يشرفني أن أطلب منكم تنصيب خلية إصغاء ومتابعة لهذا الغرض بكل ثانوية .وتكون أهداف هذه الخلية وتشكيلتها ومهامها ومنهجية عملها كما يلي:

1/أهدافها: يهدف نشاط خليه الإصغاء والمتابعة النفسية والتربوية إلى:

- معالجة الجوانب المترتبة عن مظاهر التوتر والعنف وآثارها المباشرة وغير المباشرة،
- حل النزاعات وفض الصراعات المتوقع حدوثها بالوسط المدرسي من خلال الوساطة ،
- التكفل بالقضايا والمشاكل ذات الصلة بتمدرس التلاميذ ،
- فتح فضاء الحوار لتمكين التلاميذ من التعبير عن مختلف اهتماماتهم وانشغالاتهم المدرسية،
- العمل على تعديل بعض السلوكيات المضرة بالحياة المدرسية عن طريق الإصغاء والإقناع .

2/ تشكيلتها: تتشكل خلية الإصغاء والمتابعة التربوية والنفسية في كل ثانوية كما يلي:

أ) **الأعضاء الدائمون:**
- أستاذ رئيسي أو أستاذ منسق ، رئيسا،
- مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي، منسقا وأمين الخلية،
- مستشار التربية،عضوا،
- ممثلان عن الأساتذة (مواد علمية وأدبية)،
- رئيس جمعية أولياء التلاميذ أو ممثله،

- مشرف رئيسي للتربية أو مشرف تربية،
- مساعد رئيسي للتربية أو مساعد تربية،
- مندوب القسم .

يختار مدير الثانوية رئيس الخلية ممثلا له من بين الأساتذة الرئيسيين أو المنسقين على أساس تقدير كفاءته التربوية وأقدميته ومستندا على تقييم مفتش التربية والوطنية. كما يختار ممثلي الأساتذة وباقي أعضاء الخلية على أساس الخبرة والكفاءة والاستعداد للتكفل بهذا الموضوع.

ب)الأعضاء غير الدائمين:

- يتم استدعاؤهم حسب الحاجة وكلما اقتضت الضرورة ذلك و يكون عملهم تطوعيا واستشاريا. ومن بين المعنيين نذكر: طبيب الصحة المدرسية، الأخصائي النفسي، ممرضا ، مختصا في الأرطوفونيا.

3/ مهامها:

- جمع المعلومات التي لها علاقة بالنزاع من الأشخاص المعنيين والإجابة عن التساؤلات (أساتذة، إداريين، أولياء، زملاء...).
- التبليغ عن الحدث أو النزاع إلى الهيئة الوصية حسب الخطورة.
- تحديد إطار تدخل المعنيين بالأمر و أعضاء الخلية.
- تحديد العناصر المستهدفة وتكييف المتدخلين حسب الحدث.
- تحديد العناصر المستهدفة من المتابعة وعرض المساعدة.
- تنظيم التدخل التقني على مستوى التلاميذ.
- تنظيم التدخلات التقنية على مستوى الأولياء عند الضرورة.

- **4/ منهجية عملها:**
- يتولى نشاط الإصغاء فرديا كل عضو من أعضاء الخلية عامة ومستشارا التربية والتوجيه خاصة ، بحكم صلاحياتهما ، حيث يمكن الاستماع على انفراد لكل تلميذ أو متدخل بحاجة إلى استجابة إصغائية لموضوع انشغاله؛ فيقدر الحالة إن كان يكفي لمعالجتها الإصغاء الفردي أو تتطلب بالضرورة إحالتها على خلية الإصغاء وفي كل الأحوال يشعر المدير بالوضعية .
- ينسق مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي مع مستشار التربية والأساتذة المعنيين عملهم بغرض ضبط الوضعية وإشعار مدير الثانوية بالموضوع الذي يستدعي عملية إصغاء ومتابعة نفسية وتربوية مع تقدير نوعية الإصغاء الملائمة : انفراديا (على مستوى مستشار التربية أو مستشار التوجيه) أو جماعيا (على مستوى الخلية).
- يحدد مدير الثانوية إطار العملية ومكانها بشكل يجعله يضمن السرية والاستقرار للفرد أوالجماعة المستهدفة.
- يستعين مدير الثانوية بإمكانية المرافقة التقنية لمدير مركز التوجيه المدرسي والمهني ولمفتشي التربية الوطنية.
- يستدعي مدير الثانوية أعضاء خلية الإصغاء والمتابعة ويكلف رئيسها بتنشيط جلساتها.

- يحدد رئيس الخلية موعد عقد الجلسات و مدتها.
- تحدد الخلية إستراتيجيتها لتسيير الحدث أو النزاع.
- تعتمد الخلية في تنشيط عملها على أسلوب التعبير الحر عن الحدث لتسهيل التبليغ عن الأحاسيس والصعوبات من طرف الفرد أو الجماعة المستهدفة.وفي حالة الرفض تكون المساعدة على التعبير بطرح أسئلة بسيطة، كما يمكن اقتراح الإصغاء الفردي حسب الضرورة.
- تعد الخلية تقريرا لمدير الثانوية يتضمن عناصر المعالجة المتوصل إليها أو اقتراحات التدخل.

وفي إطار تنظيم الحياة المدرسية على الأسس التربوية ، تعمل الثانويات عادة ضمن المجالس التربوية المختلفة بأساليب الحوار والإصغاء. وفي هذا السياق يندرج نشاط خلية الإصغاء والمتابعة النفسية والتربوية في منظور الإرشاد والمعالجة الوقائية والاحتياطية ؛ لكن لا يمكن إحلال نشاط خلية الإصغاء محل المجالس الأخرى عامة ومجالس التأديب والأقسام بالخصوص؛ بل يكملها ويمهد لعقدها على اساس تفعيل الأساليب التربية والسيكولوجية بمراعاة أولويتها وأفضليتها وتغليبها على بعض أساليب الممارسة الإدارية البحة.

وبمنظور آخر، يندرج نشاط خلايا الإصغاء والمتابعة التربوية والنفسية ضمن تصورات خطة العمل بمشروع المؤسسة وتدخل حصيلته الولائية ضمن التقارير الفصلية والسنوية التي تعدها مراكز التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني.

في الأخير، أطلب منكم إيلاء هذه العملية كامل العناية والاهتمام باعتبارها وسيلة للتكفل بالآثار السلبية لكل نزاع أو ظاهرة توتر أو عنف قد يعرفها الوسط المدرسي. وأنتظر منكم موافاتي بتقرير فصلي يتضمن مقترحات تثري العملية أو تساعد على التغلب على معيقاتها المحتملة، حيث تؤخذ كل المقترحات التي تمليها الممارسة الميدانية بعين الاعتبار لتحسين أداء الخلية.

عن وزيرة التربية الوطنية وبتفويض منها
مدير التعليم الثانوي العام والتكنولوجي

عبد القادر ميسوم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التربية الوطنية

الأمين العام

2018/07/22

رقم : 1183 /و.ت.و/أ.ع

مديرية التربية لولاية ورقلة
الأرشيف العام
رقم: 8823
بتاريخ: 26 جويلية 2018

السيدات والسادة:
مديرو التربية للولايات (للتطبيق)
مديرو المؤسسات الوطنية تحت الوصاية (للتطبيق)
مفتشو المستويات التعليمية الثلاثة (للمتابعة)
مديرو مؤسسات التربية والتعليم للاطوار الثلاثة (للتنفيذ)

الموضوع: في القرارات التي تحكم تنظيم الحياة المدرسية.

تطبيقا لأحكام القانون رقم 08 - 04 المؤرخ في 23 جانفي 2008 المتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية، وفي إطار إعداد وإصدار النصوص التطبيقية لذات القانون، التي تعد أدوات أساسية للعمل، يعتمد عليه إطارات التربية في الميدان، لتجسيد مضمونه، وبناء على تعليمات معالي وزيرة التربية الوطنية، يشرفني أن أوافيكم بمجموعة من القرارات المتعلقة بتنظيم الحياة المدرسية :

- القرار الذي يحدد كيفيات تنظيم الجماعة التربوية وسيرها؛
- القرار الذي يحدد التوجيهات العامة لإعداد النظام الداخلي لمؤسسة التربية والتعليم؛
- القرار الذي يحدد كيفيات إنشاء مجلس الأساتذة في المدرسة الابتدائية وسيره؛
- القرار الذي يحدد كيفيات إنشاء مجلس التعليم في المتوسطة والثانوية وسيره؛
- القرار الذي يحدد كيفيات إنشاء مجلس التعليم في
- القرار الذي يحدد كيفيات إنشاء مجلس التربية والتسيير في
- القرار الذي يحدد كيفيات إنشاء مجلس التوجيه والتسيير في الثانوية وسيره؛
- القرار الذي يحدد كيفيات إنشاء مجلس التنسيق الإداري في المتوسطة والثانوية وسيره؛
- القرار الذي يحدد كيفيات إنشاء مجلس التأديب في المتوسطة والثانوية وسيره؛
- القرار الذي يحدد كيفيات إنشاء مجلس القبول والتوجيه في التعليم الثانوي العام والتكنولوجي وسيره.

وعليه، اطلب منكم السهر على توزيع هذه القرارات على المؤسسات التعليمية، وضمان الإعلام الواسع لها، ليتمكن الجميع من الاطلاع عليها والمساهمة في تجسيد الأحكام الواردة فيها، والعمل بها، وضمان متابعة تنفيذها بكل عناية في جميع مؤسسات التربية والتعليم.

الأمين العام

نسخة إلى :
السيدة وزيرة التربية الوطنية – على سبيل عرض حال.
السيد رئيس الديوان.
السيد المفتش العام للبيداغوجيا للاعلام.
السيد المفتش العام للمتابعة.
السيدة و السادة مديرو الإدارة المركزية.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التربية الوطنية

الديوان

الرقم	القرارات الوزارية
01	قرار رقم65 مؤرخ في 28 شوال 1439 الموافق 12 جويلية 2018 يحدد كيفيات تنظيم الجماعة التربوية وسيرها
02	قرار رقم 66 مؤرخ في 28 شوال 1439 الموافق 12 جويلية 2018 يحدد التوجيهات العامة لإعداد النظام الداخلي لمؤسسة التربية والتعليم
03	قرار رقم 67 مؤرخ في 28 شوال 1439 الموافق 12 جويلية 2018 يحدد كيفيات إنشاء مجلس الأساتذة في المدرسة الابتدائية وسيره
04	قرار رقم 68 مؤرخ في 28 شوال 1439 الموافق 12 جويلية 2018 يحدد كيفيات إنشاء مجلس القسم في المتوسطة والثانوية وسيره
05	قرار رقم 69 مؤرخ في 28 شوال 1439 الموافق 12 جويلية 2018 يحدد كيفيات إنشاء مجلس التعليم في المتوسطة والثانوية وسيره
06	قرار رقم 70 مؤرخ في 28 شوال 1439 الموافق 12 جويلية 2018 يحدد كيفيات إنشاء مجلس التربية والتسيير في المتوسطة وسيره
07	قرار رقم 71 مؤرخ في 28 شوال 1439 الموافق 12 جويلية 2018 يحدد كيفيات إنشاء مجلس التوجيه والتسيير في الثانوية وسيره
08	قرار رقم 72 مؤرخ في 28 شوال 1439 الموافق 12 جويلية 2018 يحدد كيفيات إنشاء مجلس التنسيق الإداري في المتوسطة والثانوية وسيره
09	قرار رقم 73 مؤرخ في 28 شوال 1439 الموافق 12 جويلية 2018 يحدد كيفيات إنشاء مجلس التأديب في المتوسطة والثانوية وسيره
10	قرار رقم 74 مؤرخ في 28 شوال 1439 الموافق 12 جويلية 2018 يحدد كيفيات إنشاء مجلس القبول والتوجيه في التعليم الثانوي العام والتكنولوجي وسيره

تم بحمد
الله